

إهـــداء ٢٠٠٦ المرحوم / يوسف درويش القاهرة

مشروع

قانون عربى موحد للأحوال

الشخصية هذا الكتاب إهداء من مكتبة يوسف درويش

اعداد

خبراء مجلس وزراء العدل العرب

تعقيب

المستشار / رابح لطفى جمعه المستشار / واصل علاء الدين الأستاذة / فتحية شلبى وأخرون

حوار الشهر:

□ سلسلة يصدرها مركز اتحاد المحامين العرب للدراسات والبحوث تعالج القضايا الإقتصادية والإجتاعية والسياسية والقانونية .

□ تهدف السلسلة إلى تعميق الوعى حول القضايا الخلافية التى تهم المسواطن العربى اليسوم وذلك بإجراء حسوار حسولها بين أبرز المتخصصين فى القضايا المطروحة ، ونشر حصيلة هذا الحوار على أوسع نطاق انطلاقا من حقيقة أساسية أن أعلاء قيمة العقل ونبذ التعصب هما أول الطريق نحو النهوض العربى العام .

الإشراف العامى:

د . محمد نور فرحات

شئون التحرير والنشر:

أحمد عبيسد عدلى عبد المعطى

أعمال الطباعسة:

مطبعة اتحاد المحامين الدرب

مقدمة

نضع بين يدى القارىء الإصدار الرابع من سلسلة حوار الشهر التى تصدر عن مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب، وهو تحت عنوان (نحو تنظيم قانونى موحد للأحوال الشخصية في العالم العربي).

ويأتى هذا العمل فى اطار تجميع وتنسيق الجهود بين المؤسسات القانونية العربية فى جهد طويل وشاق من أجل العمل على توحيد التشريعات العربية . وهذه غاية توخاها اتحاد المحامين العرب منذ نشأته وأفرد لها فى مؤتمراته المتعاقبة لجاناً خاصة تناقشها وتضع المشروعات بشأنها .

والحوار الذى يتابعه القارىء بين دفتى هذا الكتاب يدور حول مشروع قانون الأحوال الشخصية العربى الموحد الذى أعدته لجنة مكلفة من مجلس وزراء العدل العرب، وقد أوصى المجلس أن يعرض هذا المشروع لنقاش واسع بين رجال القانون والمهتين به .

وإياناً منا بأن مركزنا للبحوث والدراسات يجب أن يكون رافداً من روافد العمل العربي المشترك ، وإياناً منا أيضاً بأهمية موضوع التنظيم الموحد للأحوال الشخصية ، لاعتبارات كثيرة سيطالعها القارىء بين ثنايا هذا الكتاب ، فقد دعونا الى الحوار حول المشروع الذي حضره نخبة من الخبراء والمتخصصين ومن المهمين بسائل الأحوال الشخصية .

وهانحن نضع المشروع بأكله وأوراق التعليق عليه بين يدى القارىء العربى علنا نكون بذلك قد أدينا بعض رسالتنا نحوه .

مدير المركن د . محمد نور فرحات

كلمة

الأمين العام لأتحاد المحامين العرب في افتتاح اللقاء الفكرى حول

« نحو تنظيم قانوني عربي موحد للأحوال الشخصية »

حضرات السيدات والسادة

أرحب بكم فى داركم - دار اتحاد الحامين العرب لمتابعة اللقاء الفكرى المغلق - نحو تنظيم قانونى عربى موحد للأحوال الشخصية . ويأتى هذا اللقاء في سلسلة اللقاءات الفكرية التى يعقدها مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد .

ولا أكون مجاوزا القول اذا قررت أمامكم أن هذا اللقاء يكتسب أهمية خاصة بالنظر الى أطرافه وإلى موضوعه والى المشاركين فيه .

فهذه هى المرة الأولى التى تتعاون فيها أجهزة الاتحاد المتعددة بتنسيق جهودها فى أعمال مشتركة فى مجالات الاهتام المشترك بينها، اذ تعاون على تنظيم هذا اللقاء اللجنة الدائمة لأوضاع المرأة باتحاد المحامين العرب بالاشتراك مع مركز الاتحاد للبحوث والدراسات القانونية وهكذا تتسق خطانا وتتفاعل جهود مؤسساتنا لخدمة هدفنا الأسمى وهو ترشيد الحركة الجاهرية العربية.

كا أن هذا اللقاء أيضاً يأتى في متصل التعاون بين الاتحاد والمنظهات الدولية العربية المعنية بنفس النشاط. اذ أن محور نقاشنا هو التعليق على مشروع قانون الأحوال الشخصية العربي الموحد الذي أعدته أمانة مجلس وزراء العدل العرب. وقد أوصى الجلس في اجتاعه بعرض هذا المشروع للنقاش في أوسع الدوائر القانونية والأوساط الاجتاعية المهمة، لأخذ الرأى حوله والاسترشاد به عند النظر في تعديله والتوصية بتطبيقه في مختلف الدول العربية.

هذا عن اطراف الحوار، أما عن موضوعه، فلعلكم تدركون أن موضوع

الأحوال الشخصية بالذات هو من أكثر الموضوعات التى ثار حولها الجدل على الساحة العربية. فنى عجال الأحوال الشخصية دون غيرها من مجالات التنظيم القانونى، تتداخل اعتبارات معتقداتنا الدينية المقدسة مع اعتبارات المعالح المستجدة مع اعتبارات التغيرات الحضارية والثقافية على الساحة العربية مع متغيرات العيش والاقتصاد لتنظم عجالا من أكثر مجالات العلاقات القانونية خصوصية وحيوية للمواطن العربي، ولعل المواءمة الدقيقة بين اعتبارات الأصالة والتحسك بالثوابت مع اعتبارات التجديد ومواكبة روح العصر هي أظهر ما تكون في مجال الأحوال الشخصية بالذات، فإذا أضفنا الى ذلك أن الأحوال الشخصية هي أنسب فروع القانون قابلية لتحقيق أمل الوحدة القانونية العربية، وهو الأمل الذي يعد هتا دامًا من المحوم اتحادنا، لأدركنا خطورة الموضوع الذي نحن مقبلون على الحوار

أيها الأخوة والاصدقاء

لا أريد أن أطيل عليكم ، فالحوار أمامنا طويل وممتد ، دعونى أقدم لكم ثلاثة من كبار رجال القانون قبلوا متطوعين أن يضعوا علمهم وخبرتهم أمام حضراتكم :

- ١ ـ الاستاذ المستشار/ واصل علاء الدين .
- ٢ ـ الاستاذ المستشار/ رابح لطفى جمعة .
 - ٢ الأستاذة الحامية/ فتحية شلى .
 - ٤-الأستاذ المستشار / سعيد العشماوى
 - ٥-الأستاذ/ موريس صادق المحامى

وسيتفضل بادارة الحوار السيد المستشار الدكتور صفوت عثمان وكيل مجلس الدولة بمصر .

مذكرة العرض بشأن

مشروع قانون عربى موحد للأحوال الشخصية

- أكد المؤتمر الأول لوزراء العدل العرب (الرباط ١٩٧٧/١٢/١٦) على أن وحدة التشريع بين الدول العربية هدف قومى ، ينبغى السعى الى تحقيقه ، وأن اتباع أحكام الشريعة الاسلامية هو أسلم الطرق وأجداها للوصول الى هذه الغاية .

- وأوصت اللجنة الوزارية المنبئقة عن المؤتمر الأول لوزراء العدل العرب اثر اجتاعها في الفترة من ٤ الى ١٩٧٨/١٢/٧ بضرورة تجميع الجهود المبذولة على المستوى العربي لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية واعطاء أولوية خاصة لتشريع الأحوال الشخصية .

- كا أكد المؤتمر الشانى لوزراء العدل العرب (صنعاء ٢٢-١٩٨١/٢٥٥) على الاهتام بتوحيد التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنظر لدورها المؤثر في تدعيم الحياة الخاصة والعامة بالمجتمعات العربية ، وبالنظر لقيام هذه التشريعات في البلدان العربية على نفس الأسس والقواعد .

- ونست المادة الثانية من النظام الأساسى لمجلس وزراء العدل العرب على أن المجلس عهدف الى تقوية وتعميق التماون العربي في المجالات القانونية والقضائية ، ودع ومتابعة المجد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعية الاسلامية السحاء ، مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع في كل قطر عربي ووضع الخطط وإلناهج لتحقيق هذا الهدف والعمل على تنفيذها .

- ونصت خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية التي أقرها وزراء العدل العرب في مؤترهم الثانى ، على أنها تهدف الى توفير القاعدة المتينة والثابتة لاقامة التشريع العربى الموحد وفق أحكام الشريعة الاسلامية مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتمع العربى فى كل قطر . وقد تضنت هذه الخطة وضع مشروع قانون عربى موحد للأحوال الشخصية ، وتشكيل لجنة فنية من سبعة خبراء عرب من المتخصصين فى العلوم القانونية والشرعية عهد اليها بهمة اعداد مشروع قانون عربى موحد للأحوال الشخصية ، ورفع تقارير سنوية عما أنجزته من أعمال الى مجلس وزراء العدل العرب .

.. عقدت اللجنة المكلفة باعداد مشروع قانون عربى موحد للأحوال الشخصية وخلال فترة ثلاث سنوات ، سبعة اجتاعات في مقر الأمانة العامة بالرباط/الملكة المغربية ، استغرق كل واحد منها خمسة عشر يسوماً ، وقد خصص الاجتاع التهيدى (١٥-١٩٨٢/١٧) لتحديد الاجراءات التنظيبة لعمل اللجنة واجتاعاتها السنوية ومددها ، ولوضع المنهجية العلية لاعداد المشروع ، ورسم الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه المنهجية . وقد تم خلال هذا الاجتاع وضع الهيكلية العامة للمشروع وتكليف كل من أعضاء اللجنة باعداد مشاريع مواد قسم من المشروع .

وفي الاجتماعات الثانى ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس للجنة جرت دراسة ومناقشة مشاريع المواد المقدمة من كل من أعضاء اللجنة ، وكذلك المذكرة التوضيحية الخاصة بالمشروع ، وانتهت اللجنة الى وضع الصيغة الأولى للمشروع كاملاً .

وخصص الاجتاع السابع والأخير للجنة (١٩٨٥/١/٢١ الى ١٩٨٥/٢/٤) لمراجعة كافة مواد المشروع والمذكرة التوضيحية له ، حيث قامت اللجنة بمراجعة عميقة وأجرت مداولات مستقيضة أدت الى ادخال بعض التعديلات على مواد المشروع وممذكرت التوضيحية حيث أعنتها بالصيغة التى تراها الأنسب ، في اطار خطة صنعاء ، لترفعها الى مجلس وزراء العدل العرب في دورته الثالثة .

« تكليف الأمانة العامة :

١ - بتعمم مشروع القانون العربى الموحد للأحوال الشخصية ومذكرته التوضيحية على
 الدول الأعضاء للوقوف على آرائها ومقترحاتها بشأنها .

٢ ـ التوصية الى الدول الأعضاء بنشر مشروع القانون ومذكرته التوضيحية في الصحف
 والمجلات المحلية بغية الحصول على آراء القطاعات المعنية بشأنها .

٢ - وضع المقترحات والآراء التي ترد الى الأمانة العامة للمجلس من الدول الأعضاء خلال مدة لاتتعدى نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٨٥ أمام لجنة مشكلة من اللجنة التي أعدت المشروع وممثلين عن الدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة بها .

٤ - تجتمع هذه اللجنة خلال شهر يناير عام ١٩٨٦ ويقوم الأمين العام بتحديد موعد
 انعقادها وتبليغه الى الجهات للعنية قبل شهر من الموعد المحدد .

٥ - تقوم اللجنة بدراسة للقترحات والآراء التي ترد الى الأمانة العامة للمجلس واعادة

النظر بكامل المشروع في ضوئها ووضعه بالصيفة التي يرفع بها الى المجلس في دورت. القادمة .

٦ ـ توجيه الشكر الى السادة أعضاء اللجنة التى وضعت المشروع ومذكرته التوضيحية على
 الجهود القية التى بذلوها فى هذا السبيل . .

- تنفيذاً للقرار السابق وجهت الأمانة العامة للمجلس تعميماً لأصحاب المعالى وزراء العدل العرب للوقوف على آراء معاليهم ومقترحاتهم بشأن المشروع ومذكرته التوضيحية ، طالبة من معاليهم الايعاز لمن يلزم بنشرهما في الصحف والجلات الحلية بغية الحصول على آراء القطاعات المعنية بهذا الشأن .

- ـ توصلت الأمانة العامة بآراء ومقترحات من وزارات العدل في الدول التالية :
 - الملكة الأردنية الماشية .
 - ـ الجمهورية العربية السورية .
 - ـ الجهورية العراقية .
 - ـ الجمهورية الاسلامية للوريتانية .
 - جهورية الين الديقراطية الشعبية .
- وأشعرت الأمانة العامة بالرغبة في المشاركة في اجتاع اللجنة بمثلين عنها الدول التالية :
 - للملكة الأردنية الماشية .
 - ـ جمهورية السودان .
 - ـ دولة قطر .
 - الجهورية الاسلامية الموريتانية .
 - الملكة الغربية.
- كا وردت الى الأمانة العامة المجلس ملاحظات ومقترحات من الأستاذ أحمد الحجى الكردى وكيل كلية الشريعة بجامعة دمشق .
- عقدت اللجنة اجتاعها في الفترة من ٢٠ الى ١٩٨٦/١/٢١ بقر الأمانة العامة للمجلس بحضور السادة أعضاء اللجنة التي أعدت المشروع وبمثلين عن الدول التي رغبت في المشاركة بالاجتاع والمذكورة آنفاً ، وقد عكفت اللجنة طيلة جلسات هذا الاجتاع على النظر في جميع للذكرات فأحاطت بها احاطة شاملة كاملة ، ودرستها دراسة مستفيضة معمقة واعية ، وناقشتها تباعاً بنداً بنداً ، فأخذت بالكثير منها لاقرار اضافات لعديد من

مواد المشروع ، وأدخلت تعديلات صياغية وموضوعية وترتيبية على جملة من المواد ، وحذفت بعض المواد ، كا أضيفت مواد أخرى بما يحقق التناسق والتكامل بين أحكام مواد المشروع .

كا تناول التعديل المذكرة التوضيحية للمشروع بما جعلها مواكبة للمشروع في صيغته المعدلة .

وإذ تتشرف الأمانة العامة بأن تعرض على الجلس الموقر هذا المشروع الهام بصيغته المعدلة نظراً للآمال العريضة المعلقة عليه والنتائج الكبيرة المنتظرة منه باعتباره يشكل غوذجاً رائعاً للارادة الواعية المتبصرة ، وخطوة رائدة على طريق الجهد العربي الجماعي الجاد ، ولبئة متأصلة لها قدرها في صرح بناء الوحدة العربية ، لترجو أن يتكن الجلس الموقر من اقراره ، اسهاماً منه بهذا العمل الايجابي ، في تدعيم وتنبة مسيرة التعاون العربي المشترك في الجالات التشريعية والقضائية .

والأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل بالنظر.

محد الشدادى الأمين العام للمجلس

مشروع القانون العربى الموحد للأحوال الشخصية

الكتاب الأول الزواج

الباب الأول

الخطبة

- المادة (١): الخطبة طلب التزوج والوعد به ، ويدخل في حكها قراءة الفاتحة ، والمادة (١) وتبادل الهدايا .
 - المادة (٢): تنع خطبة الرأة الحرمة حرمة مؤبدة أو مؤقتة .
 - المادة (٢) :ألكل من الخاطبين العدول عن الخطبة .

ب-يرد من عدل عن الخطبة الهدايا بعينها ، ان كانت قائمة ، وإلا فثلها أو قيمتها يوم القبض .

جـاذا انتهت الخطبة بالوفاة ، أو بسبب لايد لأحـد الطرفين فيـه أو بعارض حال دون الزواج فلا يسترد شيء من الهدايا .

المادة (٤): اذا ترتب على العدول عن الخطبة ضرر، يتحمل المتسبب التعويض.

الباب الثاني أحكام عامة

- المادة (٥): الزواج ميثاق شرعى ، بين رجل وامرأة ، غايته انشاء أسرة مستقرة ، بلادة (٥): الزوج ، على أسس تكفل لها تحمل أعبائها بمودة ورحمة .
- المادة (٦) :ألمالأزواج عدد شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . بداذا اقترن العقد بشرط ينافى غايته أو مقاصده ، فالشرط باطل والعقد صحبح .
- جــ لا يعتد بأى شرط ، إلا إذا نص عليه صراحة في عقد الزواج . دلمتضرر من الزوجين عند الاخلال بالشرط حق طلب فسخ العقد أو النطلق .
 - المادة (٧) :أديثبت الزواج بحجة رسمية .

بـ يجوز بصفة استثنائية ولمدة محددة اعتباراً لواقع معين اتبات الزواج بالبينة أو التصادق .

المادة (٨): تكل أهلية الزواج بالعقل ، واتمام الثامنة عشرة من العمر .

المادة (٩) :أدلايعقد زواج المجنون أو المعتوه إلا من وليه بعد صدور أذن من القاضى بذلك .

بــلايأذن القاض بزواج المجنون أو المعتوه إلا بعد توفر الشروط التالية : ١ـقبول الطرف الآخر التزوج منه بعد اطلاعه على حالته .

٢ كون مرضه لاينتقل منه الى نسله .

٣ ـ كون زواجه فيه مصلحة له .

يتم التثبت من الشرطين الأخيرين بتقرير من لجنـــة من ذوى الاختصاص.

- المادة (١٠) : لا يأذن القاض بزواج المحجور عليه لسفه إلا بموافقة وليه وبعد التأكد من ملاءمة المهر لحالته المادية فاذا امتنع الولى طلب القاض موافقته خلال مدة يحددها له ، فإن لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار زوجه القاضي .
- المادة (١١): اذا طلب من أكل الخامسة عشرة من العمر الزواج فللقاض أن يأذن له به اذا ثبتت له قابليته البدنية وبعد موافقة وليه ، فاذا امتنع الولى طلب القاض موافقته خلال مدة يحددها له ، فان لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار زوجه القاضي .
- المادة (١٢): يمنع تزويج الصغير، ذكراً كان أو أنثى، قبل اكالـه الخامسة عشرة من المادة (١٢) العمر، إلا بسبب خطير أو اقتضاء المصلحة ذلك وبعد اذن من القاضى .
- المادة (١٣) : يكتب من تزوج وفق المادتين السابقتين أهلية التقاض في كل ما له علاقة بالزواج وأثاره .
- المادة (١٤) : الولى في الزواج هو : العاصب بنفسه على ترتيب الإرث ، فاذا استوى وليان في القرب ، فأيها تولى الزواج بشروطه جاز .
- المادة (١٥): يشترط في الولى أن يكون ذكراً عاقلاً ، بالغاً ، غير محرم بحج أو عمرة ، مسلماً اذا كانت الولاية على مسلم .
- المادة (١٦) : اذا غاب الولى الأقرب ، وقدر القاضى أن فى انتظار رأيه فوات مصلحة فى الزواج ، انتقلت الولاية لمن يليه .

المادة (١٧): القاض ولى من لاولى له .

المادة (١٨): ليس للقاضى أن يزوج من له الولاية عليه ، من نفسه ولا من أصله ، ولا من فرعه .

الباب الثالث الأركان والشروط

المادة (. ١٩): أركان عقد الزواج: ألمالزوجان. بالايجاب والقبول.

الفصل الأول الزوجان

المادة (٢٠): يتولى الزوجان المتمنان بالأهلية وفق أحكام هذا القانون عقد زواجهها ، ولهما التوكيل بذلك .

المادة (٢١) :أــالكفاءة حق خاص بالمرأة والولى . بــتراعى الكفاءة حين العقد ويرجع في تقديرها الى العرف .

ج التناسب في السن بين الزوجين حق للزوجة وحدها .

المادة (٢٢): يشترط لانعقاد الزواج ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تحريماً مؤبداً ولا مؤقتاً .

الفصل الثاني الايجاب والقبول

المادة (٢٣) : ينعقد الزواج بايجاب من أحد للتعاقدين وقبول من الآخر ، صادرين عن عن رضا تام ، بألفاظ تفيد معناه لغة أو عرفا ، وفي حال العجز عن النطق ، تقوم الكتابة مقامه ، فان تعذرت فبالاشارة للفهومة .

المادة (٢٤) : يشترط في القبول :

ا أن يكون موافقاً للايجاب صراحة أو ضمناً .

٢-أن يكون مقترناً بالايجاب في مجلس واحد .

٣- أن يكون هو والايجاب منجزين .

الفصل الثالث الحرمات الفرع الأول المحرمات على التأبيد

المادة (٢٥): يحرم على الشخص بسبب القرابة التزوج من:

١٤أصله وإن علا .

٢ قرعه وان نزل .

٣ فروع أحد الأبوين أو كليها وإن نزلوا .

٤ الطبقة الأولى من فروع أجداده أو جداته .

المادة (٢٦) :يحرم على الشخص بسبب المصاهرة التزوج من :

أيمن كان زوج أحد أصوله وان علوا ، أو أحد فروعه وإن نزلوا .

ب_اصول زوجه وان علوا .

ج فروع زوجته التي دخل بها دخولاً حقيقياً وإن نزلن .

المادة (٢٧): يحرم على الشخص فرعه من الزنا وإن نزل .

المادة. (٢٨) : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اذا وقع الرضاع في العامين الأولن .

المادة (٢٩) : يحرم على الرجل التزوج بمن لاعنها إلا اذا أكذب نفسه .

الفرع الثاني الحرمات بصورة مؤقته

المادة (٣٠) :الحرمات بصورة مؤتنة هي :

الجمع ولو في العدة ، بين امرأتين لو فرضت كل منها ذكراً لأمتنع عليه التزوج بالأخرى .

٢ ـ التزوج بما يزيد على أربع ، ولو كانت احداهن في عدة .

٣ـزوجة الغير .

٤_معتدة الغير .

ه الطلقة ثلاث مرات ، فلا يصح الطلقها أن يتزوجها إلا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر ، دخل بها فعلاً في زواج صحيح .

٦_المحرمة بحج أو عمرة .

٧ ـ المرأة التي لاتدين بدين سماوى . ٨ ـ زواج المسلمة بغير مسلم .

المادة (٢١) :أ. يجوز الزواج في حدود أربع نسوة إلا اذا خيف عدم العدل . ب يعقد على زوجة أخرى باذن من القاض ، ويشترط لاعطاء الاذن تحقق الشروط التالية :

١-أن تكون هناك مصلحة مشروعة.
 ٢-أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة .
 ٢-أن تُشْعَر المرأة بأن مريد الزواج بها متزوج بغيرها .
 ٤-أن تُخبَر الزوجة بأن زوجها يرغب في الزواج عليها .

الفصل الرابع شروط العقد

المادة (٢٢) : يشترط في صحة عقد الزواج :

١ الشهاد شاهدين -

٢-عدم اسقاط المر .

عموافقة الولى بالنسبة لمن لم تكتبل أهليته للزواج وفق أحكام هذا القانون .

المادة (٣٣): يشترط في الشاهدين أن يكونا عاقلين ، بالغين ، من أهل الثقة ، سامعين الايجاب والقبول ، فاهين أن للقصود بها الزواج ، مسلمين متى كان الخاطب مسلماً .

المادة (٣٤) : المهر هو مايبذله الزوج من مال مشعر بالرغبة في الزواج .

المادة (٣٥) : كل ماصح التزامه شرعاً صلح أن يكون مهراً .

المادة (٣٦): المهر ملك للمرأة ، تتصرف فيه كيف شهاءت ، ولايعته بهأى شرط

المادة (٣٧) :أ يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كلا أو بعضاً حين العقد .

ب يجب المهر كله بالعقد الصحيح ، ويتأكد بالدخول أو الوفاة ، ويستحق المؤجل منه بالوفاة أو البينونة ، مالم ينص في العقد على خلاف ذلك ، وتستحق المطلقة قبل الدخول نصف المهر ان كان مسمى ،

وإلا حكم لها القاض بمتعة لاتزيد على نصف مهر مثلها .

المادة (٣٨) :أيجق للزوجة الامتناع عن الدخول حتى يدفع لها حال صداقها . بداذا رضيت الزوجة بالدخول قبل أن تقبض صداقها من الزوج فهو دين في ذمته .

المادة (٣٩): اذا سلم الخاطب الى مخطوبته قبل العقد مالا على أنه المهر ، ثم عدل أحد الطرفين عن ابرام العقد أو مات أحدهما ، فيحق استرداد ماسلم بعينه ان كان قائماً ، وإلا فئله أو قيته يوم القبض .

الفصل الخامس حقوق الزوجين

المادة (٤٠) : الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

١-حل استمتاع كل من الزوجين بالزوج الآخر.

٢ ـ احصان كل منها الآخر.

٢ الساكنة الشرعية .

٤ حسن المساشرة ، وتبسائل الاحترام والعطف ، والحسافظسة على خير الأسرة .

٥-العناية بالأولاد وتربيتهم بما يكفل تنشئتهم تنشئة صالحة . ٢-احترام كل منهما لأبوى الزوج الآخر وأهله الأقربين .

المادة (٤١) :حقوق الزوجة على زوجها :

١_النفقة .

٢-الساح لها بزيارة أبويها ، وعمارمها ، واستزارتهم بالمعروف . ٣-الاحتفاظ باسمها العائلي .

٤-عدم التعرض لأموالها الخاصة ، فلها التصرف فيها بكل حرية . ٥-عدم اضرارها مادياً أو معنوياً .

٦-العدل بينها وبين بقية الزوجات ، ان كان للزوج أكثر من زوجة .

المادة (٤٢) :حقوق الزوج على زوجته :

١-العناية به ، وطاعته بالمعروف ، باعتباره رب الأسرة .
 ٢-الاشراف على البيت ، وتنظيم شئونه ، والحفاظ على موجوداته .
 ٣-رعاية أولاده منها ، وارضاعهم إلا اذا كان هناك مانع .

الباب الرابع أنواع الزواج

المادة (٤٣) : الزواج صحيح أو فاسد .

المادة (٤٤) :أ الزواج الصحيح ماتوفرت أركانه وشروطه . ب تترتب على الزواج الصحيح آثاره منذ انعقاده .

المادة (٤٥) :ألمالزواج الفاسد مااختلت بعض أركانه أو شروطه . بدلايترتب على الزواج الفاسد أى أثر قبل الدخول .

المادة (٤٦) : يترتب على الزواج الفاسد بعد الدخول الآثار التالية : ألمالاً من المهر المسمى ، ومهر المثل .

يدالنسب ، وحرمة المصاهرة .

جالمدة ـ

سالنفقة مادامت المرأة جاهلة فساد العقد .

الباب الخامس آثار الزواج الفصل الأول النققة النققة أحكام عامة

المادة (٤٧) : تشمل النفقة الطعام ، والكسوة ، والمسكن ، والتطبيب ، وكل مابه مقومات حياة الانسان ، حسب العرف .

المادة (٤٨): يراعى فى تقدير النفقة سعة للنفق ، وحال المنفق عليه ، والوضع المادة (٤٨) الاقتصادى زماناً ومكاناً .

المادة (٤٩) :أجوز زيادة النفقة وانقاصها تبعاً لتغير الأحوال .

بدلاتسع دعوى الزيادة أو النقصان قبل مض ستة أشهر على فرض النفقة الا في ظروف استثنائية .

ج يحكم بزيادة النفقة أو نقصانها من تاريخ المطالبة القضائية .

المادة (٥٠) : للنفقة المسترة امتياز على سائر الديون .

المادة (٥١) : يجب سد رمق المضطر على من عنده من أقاريه والا فعلى بيت المال أو مايقوم مقامه .

الفرع الأول نفقة الزوجية

المادة (٥٢) :ألـتجب النفقة الزرجية من حين العقد الصحيح .

ب للزوجة أن تشارك في الانفاق على الأسرة ، ان كان لها مال .

جـتلزم الزوجة الموسرة بالانفاق على الأسرة مدة اعسار الزوج .

المادة (٥٣): لايحكم للزوجة بأكثر من نفقة سنة سابقة على المطالبة القضائية ، مـالم يتفق الزوجان على خلاف ذلك .

المادة (٥٤) : للقاض أثناء نظر دعوى النفقة ، أن يقرر بناء على طلب من الزوجة نفادة (١٤) : للقاض أثناء نظر دعوى النفقة ، أن يقرر بناء على طلب من الزوجة

المادة (٥٥) : تجب على الزوج نفقة معتدته من طلاق ، أو تطليق ، أو فسخ ، مالم تكن نائزاً .

المادة (٥٦): تستحق معتدة الوفاة السكنى فى بيت الزوجية مدة العدة ، مالم تخرج منه برضاها .

المادة (٥٧) : لانفقة للزوجة في الأحوال التالية :

١-اذا امتنعت عن الانتقال الى بيت الزوجية من دون عذر شرعى .

٢ لذا تركت بيت الزوجية من دون عدر شرعى .

٣-اذا منعت الزوج من الدخول الى بيت الزوجية من دون عدر شرعى . ٤-اذا عملت خارج البيت دون موافقة زوجها مالم يكن متعسفاً في منعها من العمل .

1.451

هاذا امتنعت من السفر مع زوجها من دون عذر .

المادة (٥٨): ينقض الالتزام بنفقة الزوجة:

١_بالأداء .

٢-بالابراء.

٣ـبوفاة أحد الزوجين .

المادة (٥٩) : على الزرج أن يهيء لزرجته في محل اقامته مسكناً آمناً يتناسب

وحالتيهها .

- المادة (٦٠): تسكن الزوجة مع زوجها فى المسكن الذى أعده ، وتنتقل منه بانتقاله ، إلا إذا اشترطت فى العقد خلاف ذلك ، أو قصد من الانتقال الاضرار ، ها .
- المادة (٦١) :أيجق للزوج أن يسكن مع زوجته في بيت الزوجية أولاده من غيرها مقى كان مكلفاً بالانفاق عليهم ، وأبويه ، بشرط أن لايلحقها ضرر من ذلك .

بـ لا يحق للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوجية أولادها من غيره الا اذا لم يكن لهم حاضن غيرها ، أو يتضررون من مفارقتها ، أو رض الزوج بذلك صراحة أو ضمناً ، ويحق له الرجوع عن رضاه .

المادة (٦٢): لا يحق للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة ، إلا اذا رضيت بذلك . ويحق لها العدول متى شاءت .

الفرع الثانى نفقة القرابة

المادة (٦٣) :أ.نفقة الولد الصغير الذي لامال له على أبيه ، حتى تتزوج الفتاة ، ويمل الفتى الى الحد الذي يكتسب فيه أمثاله ، ويمل السادسة عشرة من عره ، مالم يكن طالب علم يواصل دراسته بنجاح معتاد . بـنفقة الولد الكبير ، العاجز عن الكسب لعاهة أو غيرها على أبيه ، اذا لم يكن له مال يكن الانفاق منه .

جـ تعود نفقة الانثى على أبيها اذا طلقت أو مات عنها زوجهـا مـالم يكن لها مال أو من تجب عليه نفقتها غيره .

ساذا كان مال الولد لايفي بنفقته ، ألزم أبوه بما يكلها ضمن الشروط السابقة .

- المادة (٦٤) : تجب على الأب تكاليف ارضاع ولده اذا تعذر على الأم ارضاعه ويعتبر ذلك من قبيل النفقة .
- المادة (٦٥) : تجب نفقة الولد على أمه الموسرة اذا فقد الأب ولامـــال لـــه ، أو عجز عن المادة (٦٥) الانفاق .
- المادة (٦٦) :أ يجب على الولد للوسر، ذكراً أو أنثى، كبيراً أو صغيراً، نفقة والديه

اذا لم يكن لما مال عكن الانقاق منه .

بداذا كان مال الوالدين لايفي بالنفقة ، الزم الأولاد الموسرون بما يكلها .

- المادة (٦٧) :أـ توزع نفقة الأبوين على أولادهما بحسب يسر كل واحد منهم . بـاذا أنفق أحد الأولاد على أبويه رضاء فلا رجوع له على اخوته . جـاذا كان الانفاق بعد الحكم عليهم بالنفقة ، فله أن يرجع على كل واحد منهم وفق الحكم .
- المادة (٦٨): اذا كان كسب الولد لايزيد عن حاجته، وحاجة زوجته وأولاده، ألزم بضم والديه المستحقين للنفقة الى عائلته.
- المادة (٦٩): تجب نفقة كل مستحق لها على من يرثه من أقاربه للوسرين بحسب حصصهم الارثية ، فأن كأن الوارث معسراً تفرض على من يليه في الارث وذلك مع مراعاة المادة (٦٥٠) من هذا القانون .
- المادة (٧٠) : اذا تعدد المستحقون النفقة ، ولم يستطع من وجبت عليه الانفاق عليهم جيعاً ، تقدم نفقة الزوجة ، ثم نفقة الأولاد ، ثم نفقة الأبوين ، ثم نفقة الأقارب .
- المادة (٧١): تفرض نفقة الأقارب اعتباراً من تاريخ للطالبة القضائية ، وللقاض أن يحكم بنفقة الأولاد على أبيهم عن مدة سابقة للمطالبة القضائية لاتتجاوز ستة أشهر .

الفرع الثالث نفقة الالتزام

- المادة (٧٢) : من التزم بنفقة لزمته سواء أكان لللتزم له صغيراً أم كبيراً .
- المادة (٧٣) : تستر نفقة الالتزام للمدة المحددة لها ، فان كانت للدة غير محددة فالقول قول الملتزم في ذلك .
- المادة (٧٤): اذا توفى الملتزم بالنفقة قبل تمام مدة الالتزام ، فلا تؤخذ النفقة من تركته عن المدة الباقية ، إلا إذا كان الالتزام عن معارضة .
- المادة (٧٥): اذا أنفق الملتزم بالنفقة ، سقطت عمن تجب عليه ، وله أن يرجع على المادة (٧٥) الملتزم بما أنفق ، ولا يرجع على تركته إلا إذا كان الالتزام عن معاوضة .
 - المادة (٧٦): تسقط النفقة الملتزم بها لامرأة اذا تزوجت .

الفرع الرابع نفقة اللقيط

المادة (٧٧): تجب النفقة على ملتقط الصغير، مجهول الأبوين، اذا لم يكن للقيط مال، وكان الملتقط قادراً على الانفاق.

المادة (٧٨) : اذا ظهر أبو اللقيط ، أو من تجب نفقته عليه ، رجع للنفق عليه بما أنفق ان كان موسراً .

> الفصل الثاني النسب أحكام عامة

المادة (٧٩): لايثبت النسب إلا بالفراش، أو بالاقرار، أو بالبينة .

الفرع الأول الفراش

المادة (٨٠) :أد الولد للفراش اذا مضى على عقد الزواج أقل مدة الحمل ، ولم يثبت عدم امكان التلاق بين الزوجين .

بديثبت نسب المولود من وطء بشبهة اذا ولد الأقبل مدة الحمل من تاريخ الوطء .

المادة (٨١) : أقل مدة الحل ستة أشهر وأكثرها سنة .

الفرع الثاني الاقرار

المادة (٨٢) :أ الاقرار بالبنوة ولو في مرض الموت يثبت به النسب بالشروط التالية : المأن يكون المقر له مجهول النسب .

٢ أن يكون المقر بالغاً عاقلاً .

٢-أن يكون فارق السن بين المقر وبين للقرله يحتمل صدق الاقرار.

٤ ـ أن يصدق المقر له متى كان بالغاً عاقلاً ، للقر .

ب الاستجفاق : اقرار بالبنوة صادر عن رجل ، بالشروط المذكورة في . الفقرة السابقة .

- المادة (٨٣): اذا كان المقر امرأة متزوجة ، أو معتدة ، فلا يثبت نسب الولد من زوجها ، إلا اذا صدقها ، أو أقامت البينة على ذلك .
- المادة (٨٤) : اقرار مجهول النسب بالابوة أو الأمومة ، يثبت به النسب اذا صدقه المقر عليه ، أو قامت البينة على ذلك متى كان فرق السن يحتمل ذلك .
- المادة (٨٥): الاقرار بالنسب في غير البنوة ، والابوة ، والأمومة ، لا يسرى على غير المادة (٨٥) المقر إلا بتصديقه ، أو اقامة البينة .
- المادة (٨٦) : لاتسم المدعوى من ورثبة للقر بنفي النسب بعمد ثبوتمه بمالاقرار الصحيح .

الكتاب الثاني الفرقة بين الزوجين أحكام عامة

المادة (۸۷) : نقع الفرقة بين الزوجين :

۱-بارادة الزوج وتسمى طلاقا
۲-بارادة الزوجين وتسمى مخالعة .
۲-بارادة القضاء وتسمى تطليقا أو فسخا .
٤-بوفاة أحد الزوجين .

الباب الأول الطلاق

- المادة (٨٨) ١٠-الطلاق حل عقد الزواج بالصيغة للوضوعة له شرعاً . ٢-يقع الطلاق باللغظ ، أو بالكتبابة ، وعند العجز عنها فبالإشارة . المفهومة .
 - المادة (٨٩): يقع الطلاق من الزوج ، أو من وكيله بوكالة خاصة عند تبعـ در حضوره شخصياً ، أو من الزوجة ان ملكها الزوج أمر نفسها .
 - المادة (٩٠) :أ يشترط في المطلق العقل ، والاختيار . بدلايقع طلاق المجنون ، والمعتوه ، والسكران ، والمكره ، ومن كان فاقد التمييز بغضب أو غيره .

المادة (١١): لايم الطلاق على السزوجة إلا أذا كانت في زواج صحيح ، وغير

واحدة . واحدة

المادة (أنه أن الطلاق توعان : رجعن مونياتن المستجد المعدة ... الطلاق الرجعى لاينهى عقد الزواج إلا بانقضاء العدة ... ٢ الطلاق البائن ينهى عقد الزواج حين وقوعه وهو نوعان :

أ الطلاق البائن بينونة صُغُرَى لا يُحل الطلقة بعده لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين . وهو يومان المعلقة بعده المطلقها المعلقة بعده المطلقة المعلقة ال

ب الطلاق البائن بينونة كبرى لانتحال الطلقة بعده لمطلقها إلا بعد انقضاء عدتها من زوج آخر ، دخل بها فعلاً في زواج صحيح .

المادة (٩٤) : كل طبلاق يقيع رجعياً إلا الطبلاق المُكُلُلُ لَلسَّلَاتُ ، والطبلاق قبل المادة (٩٤) الدخول ، والطلاق على بدل ، ومانص القانون على بينونته .

المادة (٩٥) :أ يقع الطلاق بتصريح من الزوج أمام ألقاض . بعادل أصلاح ذات البين .

- المادة (٩٦): يصدر القاض الختص بعد وقوع الطلاق أمراً بتحديد نفقة المراة أثناء عدتها ، ونفقة الأولاد ، ومن أبه حق الخضائة ، وزيارة المحضون ويعتبر هذا الأمر مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون . وللمتضرر الطعن بهذا الأمر ، فنهذ من النهاد المعجل بقوة القانون . وللمتضرر الطعن بهذا الأمر ، فنهذ من النهاد المعجل بالمناء بهذا الأمر ، فنهذ من النهاد المعرد المعن بهذا
- المادة (١٠٠) الدَّنْ المُللقة الدَّنْ المُللقة الدُنْ المُللقة الدُنْ المُللق، وحال المُللق، وحال المُللقة .

المُعلقَة طلب التُعنويقن إذًا تجبه الطلبق في استعال حقبه في المعليق في استعال حقبه في الطلاق أن ريقدره القاض عا لايزيد على نفقة ثلاث سنين .

المادة (٩٨) : للزوج أن يرجع مطلقته رَجْابِياً مِلدامَت تلى العبنة .. ولا يسقط هذا الحق

المادة (٩٩) ذَلَد تقع الرجعة بالفعل ، أو القول ، أو النكتابة ، وعند العجز عنها فبالاشارة للفهومة .

والما والما المالية ال

المادة (١٠٠) :أ. للزوجين أن يتراضيا على انهاء عقد الزواج بالخلع .

بديكون الحلع بعوض تبذله الزوجة .

جديعتبر الخلع طلاقاً بائناً أن أنشأ إلما أنها .

المادة (١٠١) : يشترط لصحة الخلع أهلية الشروج له المؤتل المؤتل

التطليق العلل العلى العلل العلى العلل العلى العلل العلل العلل العلل العلى الع

المادة (١٠٤) :أر لكل من الزوجين طلب التطليق لعلة في الآخر يتعبد معها استرار المها الترار معها استرار الحياة البزوجية ولا يرجي منهيا يرم الورجيزجي يعبد مضى أكثر من منة ، عقلية كانت العلة أو بعض يتها يرجي منها يرم قبيل ميض سنة ، تعطى الحكة

المادة (١٠٦) :أ يحكم للزوجة غير ألمدخول بها بالتطليق لعندم أذاء الزوج اصدافها المادة (١٠٦) : أو يحكم المال في الحالتين التاليدين :

١-اذا لم يكن للزوج مال ظاهر يؤخذ منه الصداق .

الماذ كان النزوج ظماهر العسر أو عجهول الحال وانتهى الأجل المندى. حدده القاضى لأداء الصداق الحال ولم يؤده .

ب لا يحكم بتطليق الزوجة بعد الدخول لعدم أداء صداقها الحال ، ويبقى ديناً في ذمة الزوج .

المادة (١٠٧) : يعتبر التطليق لعدم أداء الصداق الحال بائناً .

القميل الثالث التطليق للضرر والشقاق

المادة (١٠٨) :أد لكل من النروجين طلب التطليق للضرر الذي يتعملر معمه دوام. العشرة بينها .

بسعلى القاض بذل الجهد لاصلاح ذات البين .

جـادًا عجز القاض عن الاصلاح ، وثبت الضرر ، حكم بالتطليق مع مراعاة أحكام المادة ١١٤ من هذا القانون .

المادة (١٠٩) : اذا لم يثبت الضرر مواستر الثقاق بين الزوجين ، وتعذر الاصلاح ، يعين القاض حكين من أهليها ان أمكن ، وإلا فن يتوسم فيها القدرة على الاصلاح ، ويحلقها اليين على أن يقوما بمهمتها بعدل وأمانة ، ويحدد لها مدة التحكيم .

المادة (١١٠) على الحكين تقص أنسباب الثقاق ، وبدئل الجهد للاصلاح بين الزوجين .

" بديقدم الحكان الى القاضى ، بتقريراً عن مساعيها واقتراحاتها متضماً الله من المراجعة عن الماءة كل من الزوجين أو أحدهما للآخر .

- المادة (أ أ) : للقاض اعتاد تقرير الحكين ، أو تعيين خكين غيرهما بقرار معلى ، للمادة (أ أ أ) اللقيام بهمة التحكيم مجمعة وفق الاجراءات المدكورة في المادتين السائقتين .
- المادة (١٩٢) : أذا اختلف الحكان عين القاضى غيرهما أو ضم اليهما حكماً ثالثـاً وحلقــه اليمين ـ
- المادة (١١٣) : اذا تعذر الصلح ، واستر الشقاق بين الزوجين ، حكم القاض بالتطابيق، المتناداً الى تقرير التحكم مسع مراعاة أحكام المادة ١١٤ من هماا القانون .

المادة (١١٤) :أ. اذا حكم القاض بتطليق للدخول بها ، للضرر أو الشقاق ، فان كانت الاساءة كلها أو أكثرها من الزوجة سقط مهرها المؤجل وحدد القاض ما يجب أن تعيده الى الزوج من المهر المقبوض . وإن كانت الاساءة كلها أو أكثرها من الزوج بقى المهر من حق الزوجة .

ب اذا طلب التضرر التعويض حدده القاض حسب الاساءة .

المادة (١١٥): يعتبر التطليق للضرر والشقاق بائناً .

المادة (١١٦) : اذا طلبت الزوجة الطلاق قبل الدخول والخلوة ، وأودعت ماقبضته من مهر ، وماأنفقه الزوج من أجل الزواج ، وامتنع الزوج عن ذلك وعجز القاض عن الاصلاح ، حكم بالتطليق .

القصل الرابع التطليق لعدم الانفاق

المادة (١١٧) :أ. للزوجة طلب التطليق اذا امتنع زوجها عن الانفاق عليها ، أو تعذر استيفاء النفقة منه ، وليس له مال ظاهر ، ولم يثبت اعساره ، ب ـ لا تطلق الزوجة لاعسار الزوج اذا كان بسبب خارج عن ارادته أو علمت بعسره قبل الزواج ، ورضيت بذلك .

جــ لاتطلق الزوجة الموسرة على زوجها المعسر .

القصل الخامس التطليق للغياب والفقدان

المادة (١١٨): للزوجة طلب التطليق بسبب غياب زوجها ، المعروف موطنه ، أو على اقامته ، ولو كان له مال يمكن استيفاء النفقة منه ، ولا يحكم لهما بذلك إلا بعد انذاره : اما بالاقامة مع زوجته ، أو تقلها اليه ، أو طلاقها ، على أن يهل لأجل لا يقل عن أربعة أشهر ، ولا يتجاوز سنة .

المادة (١١٩): لزوجة للفقود أو الغائب الذي لايعرف موطنه ، ولا محل اقامته ، طلب التطليق ، ولا يحكم لها بذلك إلا بعد مض مدة لا تقل عن سنة من تاريخ الغياب أو الفقدان .

المادة (١٢٠): لزوجة المحكوم عليه نهائياً ببقوية الحبس مدة لاتقل عن ثلاث سنوات طلب التطليق ، ولا يحكم لها بذلك إلا اذا مض على حبسه مدة لاتقل عن سنة .

القصل السادس التطليق للايلاء والظهار

المادة (١٢١) :أ للزوجة طلب التطليق اذا حلف زوجها على عدم مباشرتها أربعة أشهر فأكثر .

ب اذا استعد الزوج للفيء حدد له القاض مدة مناسبة فان لم يفيء طلقها عليه .

المادة (١٢٢) :أ للزوجة طلب التطليق للظهار .

ب ينذر القاض الزوج بالتكفير عن الظهار خلال أربعة أشهر من تاريخ الانذار ، فان امتنع لغير عذر ، حكم القاض بالتطليق .

الفصل السابع أحكام مشتركة

المادة (۱۲۳) : يعتبر التطليق بموجب المواد (۱۰۵ و ۱۱۲ و ۱۱۷ و ۱۱۸ و ۱۲۰ و ۱۲۰ و ۱۲۰ و ۱۲۰ و ۱۲۰ و

المادة (١٢٤) : على القاض أثناء النظر في دعوى التطليق ، أن يقرر مايراه ضرورياً من اجراءات وقتية لضان نفقة الـزوجة ، والأولاد ، ومايتعلىق بحضائتهم ، وزيارتهم .

الياب الرابع الفسخ

المادة (١٢٥) تنفيخ عقد الزواج اذا اختل أحد أركانه ، أو اشتمل على مانع يتنبانى ومقتضياته .

المادة (١٢٦) : يفسخ عقد الزواج اذا انعقد على احدى الحرمات ، أو طرأ عليه ما يمنع المادة (١٢٦) : استراره شرعاً .

الباب الخامس آثار الفرقة بين الزوجين الفصل الأول

العدة

المادة (١٢٧)أ. العدة مدة تربص تقضيها الزوجة وجوباً دون زواج اثر الفرقة .

ب تبتدىء العدة منذ وقوع الفرقة . ج تبتدىء العدة في حالة الوطء بشبهة من آخر وطء . الفرع الأول الفرع الأول عدة الوفاة

المادة (١٢٨) :أـ تعتبد المتوفى زوجها فى زواج صحيح أربعة أشهر وعشرة أيام ان لم تكن حاملاً .

ب تنقض عدة الحامل المتوفى زوجها بوضع حملها ، أو سقوطه مستبين الحلقة .

جـ تعتد المدخول بها بشبهة في عقد فاسد، أو دون عقد، اذا توفى عنهاالرجل، عدة الطلاق.

الفرع الثاني عدة غير المتوفى عنها

المادة (١٢٩) :أـ عدة الحامل وضع حملها ، أو سقوطه مستبين الخلقة .

ب عدة غير الحامل:

١-ثلاث حيضات كاملة لذوات الحيض.

٢ ـ ثلاثة أشهر لمن لم تحض أصلاً ، أو بلغت سن الياس وانقطع حيضها
 فأن رأت الحيض قبل انقضائها استأنفت العدة بثلاث حيضات .

٣- ثلاثة أشهر لمبتدة الدم ان لم تكن لديها عادة معروفة ، قان كانت لها عادة تذكرها اتبعتها في حساب العدة .

٤ أقل الأجلين من ثلاث حيضات ، أو سنة ، لن انقطع حيضها قبل سن اليأس .

المادة (١٣٠) : لاتزيد مدة العدة في جميع الأحوال على سنة .

الفرع الثالث طروء عدة على عدة

المادة (١٣١) : اذا توفى الزوج وكانت المرأة فى عدة الطلاق الرجعى ، تنتقل الى عدة العادة (١٣١) الوفاة ، ولايحسب مامض .

المادة (١٣٢) : اذا توفي الزوج والمرأة في عدة الطلاق البائن ، فانها تكلها ، ولاتلزم

بعدة الوفاة إلا اذا كان الطلاق في مرض للوت وكان طلاق الفارّ فتعتبد بأبعد الأجلين .

الباب السادس الحضانة

المادة (١٣٣): الحضانة حفظ الولد، وتربيته، وتعليمه، ورعايته بما لايتعارض مع حق الولى في الولاية على النفس.

المادة (١٣٤) : يشترط في الحاضن :

١ العقل .

٢-البلوغ .

٢ الأمانة .

٤ القذرة على تربية الحضون وصيانته ورعايته .

٥-السلامة من الأمراض المعدية .

المادة (١٢٥) :يشترط في الحاضن زيادة على الشروط المذكورة في المادة السابقة : أـ اذا كانت امرأة :

١- أن تكون ذات رحم محرم للمحضون ان كان ذكراً .

٢ ـ أن تكون خالية من زوج أجنبى عن المحضون دخل بها ، إلا اذا قدرت المحكة خلاف ذلك لمصلحة المحضون .

باذا كان رجلاً:

١-أن يكون عنده من يصلح للحضانة من النساء .

٢-أن يكون ذارحم عرم للمحضون ان كان أنثى .

المادة (١٣٦) : اذا كانت الحاضنة على غير دين المحضون ، ولم تكن أما ، أما اذا كانت أما فتستمر حضانتها مالم يتبين استغلالها للحضائة لتنشئة المحضون على غير دين أبيه .

المادة (١٣٧): تستر الحضانة حتى يتم الفتى الرابعة عشرة من عمره ، وإلى أن تتزوج المادة (١٣٧) الفتاة والدخول بها ، كل ذلك مالم يقدر القاضى خلافه لمصلحة المحضون .

المادة (١٣٨) : الحضانة من واجبات الأبوين معاً مادامت الزوجية قائمة بينها ، فان المادة (١٣٨) : الحضانة من واجبات الأب ، ثم لأقرباء المحضون وفق الترتيب التالى

مالم يقدر القاض خلافه لمصلحة المحضون: جدة المحضون لأمه وإن علت ، ثم خالته ، ثم خالة أمه ، ثم عمة أمه ، ثم جدته لأبيه وإن علت ، ثم أخته ، ثم عمته ، ثم عمة أبيه ، ثم خالة أبيه ، ثم بنت أخيه ، ثم بنت أخته ، ويقدم في الجميع الشقيق ، ثم لأم ، ثم لأب .

- المادة (١٣٩): اذا لم يوجد الأبوان ، ولم يقبل الحضانة مستحق لها ، يختار القاض من يراه صالحاً من أقارب المحضون ، أو غيرهم ، أو احدى المؤسسات المؤهلة لهذا الغرض .
- المادة (١٤٠): اذا تركت الأم بيت الزوجية لخلاف أو غيره ، فتكون الحضانة لها مالم يقدر القاض خلاف ذلك ، وإذا كان المحضون رضيعاً تلزم الأم بحضائته .
- المادة (١٤١): يجب على الأب ، أو غيره من أوليساء المحضون ، النظر في شئونه ، وتأديبه ، وتوجيهه ، وتعليمه ، ولايبيت إلا عند حاضنته مالم يقدر القاضي خلاف ذلك .
- المادة (١٤٢) : لا يجوز للحاض السفر بالمحضون خبارج القطر إلا بموافقة كتبايية من وليه ، وإذا امتنع الولى عن ذلك يرفع الأمر الى القاض .
 - المادة (١٤٣) : يسقطحق الحاضن في الحضانة في الحالات التالية :

الحاذا اختل أحد الشروط للذكورة في المادتين ١٣٤ و ١٢٥ من هذا القانون .

الحاذا استوطن الحاضن بلداً يعسر معه على ولى المحضون القيام بواجباته .

٦-اذا سكت مستحق الحضانة عن المطالبة بها مدة سنة من غير عدر . ٤-اذا سكنت الحاضنة الجديدة مع من سقطت حضانتها لسبب غير العجز الندني .

المادة (١٤٤) : تعود الحضانة لمن سقطت عنه متى زال سبب سقوطها .

المادة (١٤٥) :أ لذا كان المحضون في حضانة أحد الأبوين ، فيحق للآخر زيارته واستصحابه حسما يقرره القاض .

ب اذا كان أحد أبوى المحضون متوفى أو غائباً ، يحق لأقارب المحضون المحارم زيارته حسما يقرره القاض .

جـاذا كان المحضون لدى غير أبويه ، يعين القاضى مستحق الزيـارة من أقاربه الحارم .

الكتاب الثالث الأهلية والولاية الباب الأول الأهلية الفصل الأول الفصل الأول أحكام عامة

المادة (١٤٦) :يكون الشخص كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية ، مالم يقرر القانون خلاف ذلك .

المادة (١٤٧): سن الرشد احدى وعشرون سنة .

المادة (١٤٨) :القاصر : من لم يبلغ سن الرشد ويعتبر في حكمه : أــ الجنين .

ب الجنون ، والمعتوه ، وذو الفقلة ، والسفيه . ج المفقود ، والغائب .

المادة (129) :أ. يعتبر فاقد الأهلية :

١-الصغير غير المبز.

٢۔المجنون .

ب يعتبر ناقص الأهلية:

١-الصغير للميز.

٢-المعتوه ، وذو الغفلة ، والسفيه .

المادة (١٥٠): يتولى شئون القاصر من يمثله ، ويدعى حسب الحال ولياً ، أو وصياً (الوص المختار) ، أو مقدما (وص القاض) ، أو قيماً .

الفصل الثاني الصغير وأحواله

المادة (101) :الصغير من لم يبلغ سن الرشد ، وهو مميز أو غير مميز . ألماضغير غير المميز- وفق أحكام هذا القانون- هو من لم يتم الثانية عشرة من عمره .

بدالصغير الميز هو من أتم الثانية عشرة من عمره .

المادة (١٥٢) :أ-تصرفات الصغير غير الميز باطلة بطلاناً مطلقاً .

ب تصرفات الصغير للميز المالية صحيحة متى كانت نافعة له نفعاً عضاً ، وباطلة متى كانت ضارة به ضرراً عضاً .

جـتصرفات الصغير الميز المالية المترددة بين النفع والضرر قابلة للإبطال لمصلحة الصغير، ويزول حق التسك بالابطال، اذا أجاز الصغير التصرف بعد بلوغه من الرشد، أو اذا صدرت الاجازة من وليه، أو من القاض وفقاً للقانون.

المادة (١٥٣) :أسللاً ب الاذن لولده الصغير الميز اذنا مطلقاً ، أو مقيداً ، بادارة أمواله ، أو جزء منها ، اذا أتم الخامسة عشرة من عمره ، وآنس منه حسن التصرف ، وتستمر مراقبة الأب على تصرفات ولده .

ب للأب سحب الاذن ، أو تقييده ، متى ظهر له أن مصلحة ولده تقتضى ذلك .

- المادة (١٥٤): للوص أو للقدم بعد موافقة القاضى أن يأذن للصغير الميز بادارة أمواله ، أو جزء منها ، اذا أتم الخامسة عشرة من عمره ، وآنس منه حسن التصرف .
- المادة (١٥٥): اذا أتم الصغير الميز الخامسة عشرة من عمره ، وآنس من نفسه القدرة على على حسن التصرف ، وامتنع الوصى ، أو المقدم ، من الاذن له في ادارة أمواله ، أو جزء منها يرفع الأمر إلى القاضى .
 - المادة (١٥٦) : يعتبر الصغير المأذون كامل الأهلية فيا أذن له فيه .
- المادة (١٥٧) : يجب على المأذون له من قبل القباضى ، أو الوصى ، أو القدم أن يقدم للقاضى حساباً دورياً عن تصرفاته .
- المادة (١٩٨): للقباض، وللموص، وللمقدم، الغباء الاذن أو تقييده اذا اقتضت مصلحة الصغير ذلك .

الفصل الثالث الرشد والترشيد

المادة (101): يكون رشيداً من أكمل سن الرشد ، مالم يحجر عليه لعمارض من عوارض الأهلية .

المادة (١٦٠): للقاض ترشيد القاصر اذا أتم الثامنة عشرة من عمره ، وثبت حسن تصرفه .

المادة (١٦١) :أللقاص بعد رشده ، أو ترشيده ، أن يطلب تعويضاً عن تصرفات وصيه ، أو مقدمه الضارة ، الواقعة قبل ذلك كلاً أو بعضاً ولو أبرأه ابراء عاما : مع امكان مساءلته جزائياً عند الاقتضاء . بيسقط هذا الحق بمض سنة من تاريخ مباشرة القاصر أعماله نتبجة رشده ، أو ترشيده .

الفصل الرابع عوارض الأهلية

المادة (١٦٢) :عوارض الأهلية : الجنون ، والعته ، والغفلة ، والسفه . أما لمجنون : فاقد العقل بصورة مطبقة ، أو متقطعة . بما للعتوه : قليل الفهم ، مختلط الكلام ، فاسد التدبير . جدو الغفلة : من يغبن في معاملاته المالية لسهولة خدعه . دالسفيه : مبدر ماله فيا لافائدة فيه .

المادة (١٦٣) :أـتصرفات المجنون المالية حال افاقته ، وقبل الحجر عليه ، صحيحة ، وباطلة فيا عدا ذلك .

ب تطبق على تصرف اللعتوه والسفيه وذى الغفلة ، الصادرة بعد الحجر عليهم ، الأحكام المتعلقة بتصرفات الصغير الميز .

جـتصرفات المعتوه قبل الحجر عليه صحيحة ، اذا لم تكن حـالـة العتـه شائعة وقت التعاقد ، ولم يكن الطرف الآخر على علم بها .

د. تصرفات ذى الغفلة قبل الحجر عليه صحيحة ، مالم تكن نتيجة استغلال ، وكذا تصرفات السقيه قبل الحجر عليه مالم تكن نتيجة استغلال ، أو تواطئ .

المادة (١٦٤) ؛المحجور عليه الحق في اقامة الدعوى بنفسه لرفع الحجر عنه .

الباب الثانى الولاية أحكام عامة الفصل الأول

المادة (١٦٥) :الولاية : ولاية على النفس ، وولاية على المال . ألمالولاية على النفس هي العناية بكل ماله علاقة بشخص القاصر . بمالولاية على المال هي العناية بكل ماله علاقة بمال القاصر .

المادة (١٦٦) :الولاية على النفس للأب، ثم للعاصب بنفسه ، على ترتيب الارث .

المادة (١٦٧) : الولاية على المال للأب وحده .

المادة (١٦٨) : يشترط في الولى أن يكون بالغا ، عاقلاً ، أميناً ، قادراً على القيام عقتضيات الولاية .

المادة (١٦٦) : لا ولاية لغير المسلم على المسلم .

المادة (١٧٠) :تسلب الولاية اذا اختل أحد الشروط المذكورة في المادتين السابقتين .

الفصل الثاني ولاية الأب

المادة (١٧١) :تكون الولاية للأب على أموال ولده القاصر حفظاً ، وتصرفاً ، واستثاراً .

المادة (١٧٢) :تثمل ولاية الأب أولاد ابنه القاصرين اذا كان أبوهم محجوراً عليه .

المادة (١٧٣) : تحمل تصرفات الأب على السداد في الحالات التالية :

١-التعاقد باسم ولده والتصرف في أمواله .

٢-القيام بالتجارة لحساب ولعده ، ولا يستر في ذلك إلا في حالة النفع الظاهر.

٣ قبول التبرعات المشروعة لصالح ولده ، اذا كانت خالية من التزامات مجحفة .

٤ الانفاق من مال ولده على من وجبت لهم النفقة عليه .

المادة (١٧٤) : لاتحمل تصرفات الأب على السداد، الا اذا ثبتت مصلحة القاصر فيها، وذلك في الحالات التالية:

١ اذا اشترى ملك ولده لنفسه .

٢ ـ اذا باع ملكه لولده .

٢ اذا باع ملك ولده ليستثر غنه لنفسه .

المادة (١٧٥) :أحبطل تصرفات الأب كلما ثبت سوء تصرفه ، وعلم وجود مصلحة فيها للقاص .

ب يعتبر الأب مسئولاً في ماله عن الخطأ الجسم الذي نتج عنه ضرر لولده .

المادة (١٧٦) :تسلب ولاية الأب كلما ثبت للقاضى أن أموال القاصر أصبحت نتيجة تصرف أبيه في خطر .

القصل الثالث الوصى والمقدم

المادة (١٧٧) :ألملأب أن يعين وصياً (الوصى الختار) على ولمده القاصر أو المرتقب ، وعلى القاصرين من أولاد ابنه المحجور عليه . وله أن يرجع عن ايصائه ولو التزم بعدم الرجوع .

ب اذا لم يكن للقاصر وصى عتار ، يعين له القاضى مقدماً (وصياً) لادارة شئونه مراعياً في ذلك مصلحة القاصر .

المادة (١٧٨) : يمين القاض مقدماً (وصياً) خاصاً أو مؤقتاً كلما اقتضت مصلحة القاصر ذلك .

المادة (١٧٩) : يشترط في الوصى والمقدم أن يكون :

١- كامل الأهلية .

٢۔أميناً

٢-قادراً على القيام عقتضيات الوصاية .

٤ له وسيلة مشروعة للعيش.

ه غير محكوم عليه في جريمة سرقة ، أو خيانة أمانة ، أو نصب (احتيال) ، أو تزوير ، أو جريمة من الجرائم الخلة بالآداب والشرف .

٦-غير محكوم عليه بالافلاس الى أن يرد اعتباره .

٧۔غير محكوم عليه بالعزل من وصاية أو تقديم .

المغير خصم في نزاع قضائي مع القماص ، ولاتوجمد بينها عمداوة ، ولاخلاف عائلي يخشى منه على مصلحة القاصر.

المادة (١٨٠) - يتقيد الوص ، أو المقدم بالشروط والمهام المسندة اليه بوثيقة الايصاء ، أو المادة (١٨٠) - التقديم ، مالم تكن مخالفة للقانون .

المادة (١٨١) :أ يجوز أن يكون الوص ذكراً أو أنثى ، شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، منفرداً أو متعدداً ، مستقلاً أو معه مشرف .

ب اذا تعدد الأوصياء فللقاض حصر الوصاية في واحد منهم حسما تقتضيه مصلحة القاصر.

المادة (١٨٢) :أديتوقف نفاذ الايصاء على قبول الوصى .

ب-تعتبر مباشرة الوص لمهامه قبولاً منه للإيصاء .

المادة (١٨٣) : لا يحق للوصى التخلى عن الوصاية اذا قبلها صراحة أو دلالة ، إلا لعذر طارىء وبموافقة القاض .

الفصل الرابع المشرف (الناظر)

المادة (١٨٤) : اذا عين الأب مشرفاً (ناظراً) لمراقبة أعمال الوصى ، فعلى المشرف أن يقوم بما يحقق ذلك وفق ماتقتضيه مصلحة القاصر .

المادة (١٨٥) : يشترط في المشرف مايشترط في الوصى ، والمقدم .

الفصل الخامس تصرفات الوصى و المقدم

المادة (١٨٦) : يجب على الوص ، والمقدم ، ادارة أموال القاصر ، ورعايتها ، وعليه أن يبذل في ذلك من العناية مايبذله في ادارة أموال أولاده .

المادة (١٨٧) : تخضع تصرفات الوصى والمقدم الى رقابة الجهة المختصة .

المادة (١٨٨) :يلزم كل من الوصى ، والمقدم ، بتقديم حسابات دورية ، عن تصرفاته فى ادارة أموال القاصر .

المادة (١٨٩) : لا يجوز للوصى ، أو المقدم ، القيام بالأعمال التالية إلا باذن من الجهة المختصة :

١-التصرف في أموال القاصر بالبيع ، أو الشراء ، أو المقايضة ، أو الشركة ، أو الرهن ، أو أى نوع آخر من أنواع التصرفات الناقلة للملكية أو المرتبة لحق عيني .

٢-التصرف في السندات والأسهم أو حصص منها ، وكذا في المنقول غير اليسير ، أو الذي لا يخشى تلفه ، مالم تكن قيته ضئيلة .

٣- تحويل ديون القاص، أو قبول الحوالة عليه .

٤-استثمار أموال القاصر لحسابه .

ه اقراض أموال القاصر، أو اقتراضها .

٦-تأجير (كراء) عقار القاصر.

٧ قبول التبرعات المقيدة بشرط أو رفضها .

٨ الانفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقته .

٩ _ الوفاء بالالتزامات التي تكون على التركة أو على القاصر .

١٠ الاقرار بحق القاصر.

١١ المالصلح والتحكيم.

١٢ ـ رفع الدعوى اذا لم يكن في تأخير رفعها ضرر على القاصر أو ضياع حق له .

١٣-التنازل عن الدعوى ، وعدم استعاله لطرق الطعن ، عادية كانت أم استثنائية .

١٤ - كراء أموال القاصر لنفسه ، أو لـزوجــه ، أو لأحــد أصولها ، أو فروعها ، أو لمروعها ، أو لمن يكون الوصى أو المقدم ممثلاً له .

المادة (١٩٠) : يمنع المكلف بشئون القاصرين ، أو أى مسئول مختص بذلك ، من شراء ، أو كراء شيء لنفسه ، أو لـزوجه ، أو لأحــد أصولها ، أو فروعها ممسا علكه القاصر ، كا يمنع أن يبيع له شيئاً مما يملكه هو ، أو زوجه ، أو أحد أصولها ، أو فروعها .

المادة (١٩١) اللوصى أو القدم أن يطلب أجرة مقابل أعماله ، وتحدد بدءاً من يوم الطلب .

الفصل السادس انتهاء ولاية الوصى والمقدم

المادة (١٩٢) :تنتهي ولاية الوصى أو للقدم في الحالات التالية :

١-وفاته ، أو فقده الأهلية ، أو نقصانها .

٢-ثبوت فقدانه أو غيبته .

٢ ـ قبول طلبه بالتخلي عن مهمته .

٤-تعذر قيامه بواجبات الوصاية أو التقديم .

٥-ترشيد القاصر، أو بلوغه سن الرشد رشيداً.

٦-رفع الحجر عن المحجور عليه.

٧-انتهاء حالة الفقدان أو الغياب.

٨ استرداد أبي القاصر أحليته.

٩-وفاة القاصر.

المادة (١٩٢) : يعزل الوص ، أو المقدم ، اذا اختل فيه شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من هذا القانون .

- المادة (١٩٤) :على الوصى ، أو المقدم ، عند انتهاء مهمته ، تسليم أموال القاصر ، وكل مايتعلق بها من حسابات ووثنائق ، الى من يعنيه الأمر ، تحت اشراف الجهة المختصة ، خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ انتهاء مهمته .
- المادة (١٩٥) : اذا توفى الوصى أو القدم وجب على ورثته ، أو من يضع يده على تركته إخبار الجهة المختصة . فوراً بذلك ليتخذ الاجراءات الكفيلة بحاية حقوق القاصر.

الفصل السابع الغائب والمفقود

المادة (١٩٦) ١٠ـالغائب هو الشخص الذي لايعرف موطنه ولامحل اقامته . ٢ـالمفقود هو الغائب الذي لاتعرف حياته ولا وفاته .

المادة (١٩٧) : اذا لم يكن للغائب أو المفقود وكيل ، يعين له القاضي مقدماً لادارة أمواله .

المادة (١٩٨) : تحصى أموال الغائب ، أو المفقود ، عند تعيين مقدم عليه ، وتدار وفق ادارة أموال القاص .

المادة (١٩٩) : ينتهى الفقدان في الحالات التالية :

١-عودة المفقود حياً .

٢-ثبوت وفاته .

٣ الحكم باعتباره ميتاً .

المادة (٢٠٠) :للقاضي أن يحكم بموت المفقود في الحالات التالية :

١ ـ اذا قام دليل على وفاته .

٢-اذا مرت فترة كافية على اعلان فقده فى ظروف لايغلب فيها الهلاك على أن لاتقل المدة عن أربع سنوات .

المادة (٢٠١) :على القاضى في جميع الأحوال أن يبحث عن المفقود ، بكل الوسائل ، للحادة (٢٠١) للوصول الى معرفة مااذا كان حياً أو ميتاً قبل أن يحكم بوفاته .

المادة (٢٠٢) : يعتبر يوم صدور الحكم بموت المفقود تاريخاً لوفاته .

المادة (٢٠٣) : إذا حكم باعتبار للفقود ميتاً ثم ظهر حياً فانه :

إ_يستحق مابقى من ماله فى أيدى ورثته .
 ٢_تعود زوجته الى عصته مالم تتزوج ويقع الدخول بها .

الكتاب الرابع
الوصية
الباب الأول
أحكام عامة

المادة (٢٠٤) :الوصية تصرف على وجه التبرع مضافاً الى مابعد موت الوصى .

المادة (٢٠٥) :ألنقع الوصية مطلقة ، أو مقيدة بشرط .

ب اذا اقترنت الوصية بشرط ينافي المقاصد الشرعية ، أو أحكام هذا القانون فالشرط باطل .

المادة (٢٠٦) :تنفذ الوصية في حدود ثلث تركة الموصى ، بعد أداء الحقوق المتعلقة بها ، وتصبح فيا زاد على الثلث بحدود حصة من أجازها من الورثة الدائد.

المادة (٢٠٧) :كل تصرف يصدر في مرض الموت بقصد التبرع أو الحماباة ، تسرى عليــه أحكام الوصية أياً كانت التسبية التي تعطى له .

الباب الثانى الأركان والشروط

المادة (٢٠٨) :أركان الوصية : الصيغة ، الموصى ، الموصى له ، الموصى به .

الفصل الأول الصيغة

المادة (٢٠٩) :تنعقد الوصية بالعبارة ، أو بالكتابة ، فاذا كان الموصى عاجزاً عنها فبالاشارة المفهومة .

المادة (٢١٠) :أـلاتـمع عند الانكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها إلا بدليل كتابى . بـيجوز في حالة الضرورة اثبات الوصية بالشهادة .

الفصل الثاني الموصى

المادة (٢١١) :أ-تصح الوصية بمن له أهلية التبرع ، ولو صدرت في مرض الموت . بالموصى تعديل الوصية ، أو الرجوع عنها كلا أو بعضاً . ج-يعتبر تفويت الموصى المال المعين الذي أوصى به رجوعاً منه عن الوصية .

الفصل الثالث الموصى له

- المادة (٢١٢) :تصح الوصية لمن يصح تملكه ولو مع اختلاف الدين أو الجنسية بشرط المعاملة بالمثل .
- المادة (٢١٣) ؛ لاوصية لوارث إلا اذا أجازها الباقون من الورثة الراشدين فتنفذ في حصة من أجازها .
 - المادة (٢١٤) :أ.تصح الوصية لشخص معين ، موجوداً كان أو منتظر الوجود . بـتصح الوصية لفئة محصورة أو غير محصورة . جـتصح الوصية لوجوه البر ، وللمؤسسات الخيرية .
- المادة (٢١٥) :أ.يشترط في الوصية لشخص معين ، قبوله لها بعد وفاة الموصى ، أو حـال حياته واستراره على قبولها بعد وفاته .

ب اذا كان الموصى لـه جنيناً ، أو قـاصراً ، أو محجـوراً عليـه ، فألمن لـه الولاية على ماله قبول الوصية أو ردها بعد اذن القاضى .

جــ لاتحتاج الوصية لشخص غير معين ، الى قبول ولاترد برد أحد .

د يكون القبول أو الرد عن الجهات ، والمؤسسات ، والمنشآت بمن يمثلها قانوناً ، فان لم يكن لها من يمثلهالزمت الوصية .

المادة (٢١٦) :أدلايئترط قبول الوصية فور وفاة الموص .

ب ـ يعتبر سكوت للوصى له ثلاثين يوما بعد علمه بالوصية قبولاً لها .

المادة (٢١٧) : للموصى له ، كامل الأهلية ، رد الوصية كلاً أو بعضاً .

المادة (٢١٨) : اذا مات الموص له بعد وفاة الموص من دون أن يصدر عنه قبول ولارد ، انتقل ذلك الحق الى ورثته .

المادة (٢١٩) :أ يملك الموصى له المعين الموصى به بعد وفاة الموصى .

ب يقوم وارث من مات من الموصى لهم قبل القسمة مقامه . ج يقسم الموصى به بالتساوى اذا تعدد الموسى لهم مالم يشترط الموسى

ج ديستم سوحي ب ب حسورت . التفاوت .

دينفرد الحي من التوأمين بالموصى به للحمل ، اذا وضعت المرأة أحدهما ميتاً .

هـ ينتفع ورثة الموصى بالموصى به الى أن يوجد مستحقه .

المادة (٢٢٠) :أـتشمل الوصية لفئة غير قابلة للحصر استقبالاً ، الموجود منهم يوم وفاة الموصى ، ومن سيوجد الى حين الحصر .

ب ينحص عدد الفئة غير المعينة : بموت سائر آبائهم ، أو الياس من انجاب من بقى منهم حياً .

ج_اذا حصل اليأس من وجود أى واحد من الموصى لهم ، رجع الموصى بــه ميراثاً .

- المادة (٢٢١) : ينتفع الموجودون من الفئة غير المعينة ، القابلة للحصر قبل حصرهم ، بالموصى به ، وتتغير حصص الانتفاع كلما وقعت فيهم ولادة أو وفاة .
- المادة (٢٢٢) :تقسم غلة الموصى به لغير المعينين الـذين لايمكن حصرهم على الموجـود منهم ، مع مراعاة حالة الاحتياج ، ولاشىء لمن مات قبل القسمة .
- المادة (٢٢٣) :تطبق على الموص لـ المعين قواعـ الموص لـ غير المعين القـابـل للحصر البنداء اذا جمعتها وصية واحدة .
- المادة (٢٢٤) : يباع الموص به لغير المعين اذا خيف عليه الضياع أو نقصان القيمة ، ويشترى بثنه ماينتفع به للوص لهم .
- المادة (٢٢٥) ١٠-تصرف الوصية لوجوه البر والمؤسسات الخيرية والعلمية على مصالحها من ادارة وعمارة ، ونزلاء وغير ذلك من شئونهما ممالم يتعين المصرف بعرف أو دلالة .

٢- تصرف غلة الموص به المؤسسات المنتظرة الأقرب مجانس لها الى حين وجودها .

الفصل الرابع الموصى به

المادة (٢٢٦) : يشترط في الموصى به أن يكون ملكاً للموصى ، ومحله مشروعاً .

المادة (٢٢٧) :أـيكون الموصى به شائعاً أو معيناً .

ب يشمل الموصى به الشائع جميع أموال الموصى الحاضرة والمستقبلة .

المادة (٢٢٨) :تنفذ الوصية بحصة شائعة اذا عين لهما الموصى مايقابلها وكان ذلك في حدود ثلث تركته .

المادة (٢٢٩) :أديكون الموصى به المعين عقاراً ، أو منقولاً ، مثلياً أو قيمياً ، عيناً ، أو منفعة .

ب.من أوص بشيء معين لشخص ، ثم أوص بسبه لآخر قسم بينها بالتساوى مالم يثبت أنه قصد بذلك العدول عن الوصية للأول .

المادة (٢٣٠) : يجوز أن يكون الموصى به منفعة ، أو انتفاعاً بعقار أو منقول ، لمدة معينة ، أو غير معينة .

المادة (٢٣١) :أاذا كانت قية المال المعين ، الموصى بمنفعته ، أو الانتفاع به ، أقل من ثلث التركة ، سلمت العين المموصى له لينتفع بها حسب الوصية . باذا كانت قية المال المعين ، الموصى بمنفعته أو الانتفاع به ، أكثر من ثلث التركة ، خير الورثة بين اجازة الموصية ، وبين اعطاء الموصى ما يعادل ثلث التركة .

المادة (٢٣٢) :الموص له بمنفعة مال معين ، أن يستعمله ، أو يستغله ، ولو على خلاف الحالة المبينة في الوصية بشرط عدم الاضرار بالعين .

الباب الثالث الوصية بالتنزيل

المادة (٢٢٣) : التنزيل وصية ، بالحاق شخص غير وارث بميراث الموص وبنصيب معين في الميراث .

المادة (٢٣٤) : يستحق المنزل ، مثل نصيب المنزل منزلته ، ذكراً كان أو أنثى .

الباب الرابع مبطلات الوصية

> المادة (٢٢٥) :تبطل الوصية في الحالات التالية : ١-رجوع الموص عن وصيته . ٢-فقدان الموص أهليته حتى وفاته .

٣ وفاة للوصى له حال حياة الموصى .

٤ اكتساب الموصى له صفة الوارث للموصى .

٥ رد الوص له الوصية بعد وفاة الموص .

دقتل الموص له الموص عمداً ، عدوانا ، سواء أكان الموصى له فاعلاً أصلياً ، أم شريكاً ، أم منسبباً ، شريطة أن يكون القاتل عند ارتكابه الفعل عاقلاً ، بالغاً حد المئولية الجزائية .

٧ ـ هلاك الموصى به المعين أو استحقاقه من قبل الغير .

٨ ارتداد الموصى أو الموصى له عن الاسلام مالم يرجع اليه .

الباب الخامس الوصية الواجبة

المادة (٢٣٦) : اذا مات الولد ، ذكراً كان أم أنثى ، قبل وفاة أبيه ، أو أمه ، أو مع أى منها ، انتقل ماكان يستحقه من الارث الى أولاده ذكوراً كانوا أم اناثاً ، حسب الأحكام الشرعية ، باعتبار ذلك وصية واجبة على أن لاتتجاوز ثلث التركة .

المادة (٢٣٧) : لا يستحق الوصية الواجبة الا الطبقة الأولى من الأحفاد ، ذكوراً كانوا أو المادة (٢٣٧) : لا يستحق الوصية الأحوال لا يجوز أن يتجاوز نصيب أحد من هؤلاء ، نصيب أى من أولاد المتوفى ، وترد الزيادة الى التركة .

المادة (٢٣٨) : لا يستحق الأحفاد الوصية الواجبة في الحالات التالية :

١ ـ اذا أنزلهم جدهم أو جدتهم منزلة ولده المتوفى .

٢-اذا كانواوارثين للجد أو الجدة أو لهما .

الما الجد أو الجدة في حياته بغير عوض مايساوي استحقاقهم من تركته بطريق الوصية الواجبة .

المادة (٢٣٩) : اذا أوص الجد أو الجدة للحفدة بأقل بما يستحقونه بالوصية الواجبة وجبت تكلتها ، وإذا أوص بأكثر كان الزائد على الثلث مشوقفاً على الجازة الورثة الراشدين ، أما اذا أوص لبعضهم فتجب الوصية للبعض الآخر بقدر مايستحقه بالوصية الواجبة .

الياب السادس

تزاحم الوصايا

المادة (٢٤٠) ١٠-تقدم دامًا الوصية الواجبة على الوصية الاختيارية .

١-اذا ضاق الثلث عن استيفاء الوصايا المتساوية رتبة ، ولم يجز الورثة الراشدون مازاد على الثلث ، يقسم على للوصى لهم قسمة غرماء ، فلماذا كانت احداها بشيء معين تقع المحاصة بقيته ، فيأخذ مستحقها حصته من المعين . ويأخذ غيره حصته من سائر الثلث .

الكتاب الخامس الإرث الباب الأول أحكام عامة

المادة (٢٤١) :التركة ما يتركه المتوفى من أموال وحقوق مالية .

المادة (٢٤٢) : تتعلق بالتركة حقوق ، مقدم بعضها على بعض ، حسب الترتيب التالى :

١ ـ نفقات تجهيز المتوفى بالمعروف .

٢-قضاء ديون المتوفى .

٣-تنفيذ الوصية الواجبة.

٤-تنفيذ الوصية الاختيارية .

٥-اعطاء الباقي من التركة الى الورثة .

المادة (٢٤٣) :الإرث انتقال حتى لأموال وحقوق مالية ، بوفاة مالكها ، لمن استحقها .

المادة (٢٤٤) :أركان الإرث :

١-المورث .

٢۔الوارث .

٣-المراث.

المادة (٢٤٥) :أسباب الإرث : الزوجية ، والقرابة .

المادة (٢٤٦) نشروط الإرث : موت المورث حقيقة أو حكماً ، وحياة وارث حين موت المادة (٢٤٦) حقيقة أو تقديراً ، والعلم بجهة الإرث .

المادة (٢٤٧) : يحرم من الإرث من قتل مورثه عمداً ، أو عدواناً ، سواء أكان فاعلاً أصلياً ، أم شريكاً ، أم متسبباً ، شريطة أن يكون القاتل عند ارتكابه الفعل عاقلاً ، بالغاً حد المسئولية الجزائية .

المادة (٢٤٨) : لاتوارث مع اختلاف الدين .

المادة (٢٤٩) :اذا مات اثنان أو أكثر ، وكان بينهم توارث ، ولم تعرف وفاة السابق من المادة (٢٤٩) :اللاحق ، فلا استحقاق لأحدهم في تركة الآخر .

الباب الثانى أصناف الورثة وحقوقهم

المادة (٢٥٠) :يكون الإرث بالفرض ، أو بالتعصيب ، أو بها معاً ، أو بالرحم .

الفصل الأول أصحاب الفروض

المادة (٢٥١) :أ الفرض : حصة محددة للوارث في التركة .

ب الفروض هي : النصف ، والربع ، والثن ، والثلث ، والثلث ، والثلث ، والثلث ، والشلث ، والسلس ، وثلث الباقي .

جامحاب الفروض: الأبوان، الزوجان، الجد لأب وإن علا، الجدة الثابتة (غير الرحية)، البنات، بنات الابن وان نزل، الأخوات مطلقاً، الأخ لأم.

المادة (٢٥٢) :أصحاب النصف :

١-الزوج بشرط عدم الفرع الوارث للزوجة .

٢-البنت بشرط إنفرادها عن الولد ، ذكراً كان أو أنثى .

٣. بنت الابن وإن نزل بشرط انفرادها عن الولد ، وعن ولد ابن مساو لما أو أعلى منها .

٤ ـ الأخت الشقيقة ، ان لم يكن ثمة شقيق ، ولاشقيقة أخرى ، ولافرع وارث للمتوفى ، ولاأب ولا جد لأب .

مالأخت لأب ، اذا انفردت ولم يكن ثمـــة أخ لأب ، ولاشقيــق ، ولاشقيــق ، ولاشقيـق ، ولاشقيقة ، ولافرع وارث للمتوفى ، ولاأب ، ولاجد لأب .

المادة (٢٥٣) :أصحاب الربع :

١-الزوج مع الفرع الوارث للزوجة .

٢-الزوجة ولو تعددت اذا لم يكن للزوج فرع وارث .

المادة (٢٥٤) :صاحب الثمن :الزوجة ولو تعددت اذا كان للزوج فرع وازث .

المادة (٢٥٥) :أصحاب الثلثين :

١ ـ البنتان فأكثر اذا لم يكن غة ابن للمتوفى .

٢-بنتا الابن فأكثر وإن نزل أبوهما إذا لم يكن ثمة ولد صلى للمتوفى ،
 ولاابن أبن فى درجتها ، ولا ولد ابن أعلا منها .

٦-الشقيقتان فأكثر اذا لم يكن ثمة شقيق ، ولافرع وارث للمتوفى ولا أب
 ولا جد لأب .

٤ ـ الأختان لأب فأكثر اذا لم يكن ثمة أخ لأب ، ولاشقيق ، ولاشقيق ، ولاشقيقة ، ولافرع وارث للمتوفى ، ولا أب ولا جد لأب .

المادة (٢٥٦) :أصحاب الثلث :

١-الأم عند عدم وجود فرع وارث للمتوفى ، وعدم وجود أثنين فأكثر من الاخوة والأخوات مطلقاً ، مالم تكن مع أحد الزوجين والأب فتستحق حينئذ ثلث الباقى .

٢ ـ الاثنان فأكثر من أولاد الأم عند عدم وجود فرع وارث للمتوفى ، ولا أب ولا جد لأب ، ويقسم الثلث بينهم بالتساوى للذكر مثل الأنثى . ٢ ـ الجد لأب اذا كان معه من الاخوة الأشقاء ، أو لأب ، أو هما معا أكثر من أخوين ، أو ما يعادلها من الأخوات ، ولم يكن غة وارث بالفرض .

المادة (۲۵۷) :أصحاب السس :

١ ـ الأب مع الفرغ الوارث .

٢ الجد لأب في الحالات التالية:

ألاذا كان معه فرع وارث للمتوفى .

ب اذا كان معه وارثون بالفرض ، ونقص نصيبه عن السدس ، أو ثلث الباقى ، أو لم يفضل عنهم شيء .

جماذا كان معه صاحب فرض وأكثر من أخوين ، أو مايعمادلها من الأخوات ، أشقاء أو لأب ، وكان السدس خيراً له من ثلث الباقي .

٢ ـ الأم مع الفرع الوارث ، أو مع اثنين فمأكثر من الاخوة والأخوات مطلقاً .

٤ الجدة الثابتة وإن علت ، واحدة كانت أو أكثر ، بشرط عدم وجود الأم ، وعدم وجود من تدلى به ، وعدم وجود جدة ثابتة أقرب منها للمتوفى .

ه بنت الابن واحدة ف أكثر، وإن نزل أبوها، مع البنت الصلبية الواحدة، أو مع بنت ابن واحدة أعلى منها درجة، اذا لم يكن ثمة ابن، ولا ابن ابن أعلى منها، ولا في درجتها.

٦-الأخت لأب ، واحدة كانت أو أكثر ، مع الشقيقة الواحدة ، اذا لم يكن عُة فرع وارث للمتوفى ، ولا أب ، ولاجد لأب ، ولاشقيق ، ولا أخ لأب .

٧ الواحد من الاخوة لأم ذكراً كان أو أنثى ، عند عدم وجود فرع وارث للمتوفى ، ولا أب ولا جد لأب .

المادة (٢٥٨) :أصحاب ثلث الباتي :

المالأم مع أحد الزوجين والأب ، اذا لم يكن ثمة فرع وارث للمتوفى ولا اثنان فأكثر من الاخوة أو الأخوات مطلقاً .

٢ الجد لأب ، اذا كان معه ذو فرض ، وأكثر من أخوين ، أو ما يعادلها من الأخوات أشقاء أو لأب ، وكان ثلث الباقى خيراً له من السدس .

المادة (٢٥٩) :أالتعصيب استحقاق غير محدد في التركة .

ب العصبة أنواع ثلاثة:

١ ـ عصبة بالنفس .

٢.عصبة بالغير.

٣ عصبة مع الغير.

المادة (٢٦٠) : العصبة بالنفس جهات مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب التالى : المادة (٢٦٠) - البنوة : وتشمل الأبناء ، وأبناء الابن وإن نزل .

٢ ـ الابوة : وتشمل الأب ، والجد لأب وإن علا .

٣-الاخوة : وتشمل الاخوة الأشقاء، أو لأب، وبنيهم وإن نزلوا .

٤ العمومة : وتشمل أعمام المتوفى لأبوين أو لأب ، وأعمام أبيه ، وأعمام أبيه وأعمام الجد لأب وإن علا أشقاء أو لأب ، وأبناء الأعمام أشقاء أو لأب وإن نزلوا .

المادة (٢٦١) : يستحق العاصب بالنفس التركة اذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، ويستحق مابقى منها ان وجد ، ولاشىء لـ ان استغرقت الفروض التركة .

المادة (٢٦٢) :أعقدم في التعصيب الأولى جهة حسب الترتيب الوارد في المادة ٢٦٠ من هذا القانون ، ثم الأقرب درجة الى للتوفى عند اتحاد الجهة ، ثم الأقوى قرابة عند التساوى في الدرجة .

ب يشترك العصبات في استحقاق حصتهم من الإرث عند انحادهم في

الجهة ، وتساويهم في الدرجة والقوة .

المادة (٣٦٣) : إذا اجتمع الجد لأب ، مع الاخوة أشقاء أو لأب ، أو معها ذكورا ، أو المادة (٣٦٣) : إنسائاً ، أو مختلطين ، سواء أكان معهم ذو فرض أم لا ، فيرث الجد بالتعصيب على اعتبار أنه أخ آخر للمتوفى ، مالم يكن السدس أو ثلث الباقى خيراً له .

المادة (٢٦٤) :أالعصبة بالغير:

١ ـ البنت فأكثر ، مع الابن فأكثر .

٢ ـ بنت الابن وان نزل ، واحدة فأكثر ، مع ابن الابن فيأكثر ، سواء كان في درجتها ، أو أنزل منها ، واحتاجت اليه ، ويحجبها اذا كان أعلى منها .

٣ الأخت الشقيقة فأكثر، مع الأخ الشقيق فأكثر.

٤ الأخت لأب فأكثر، مع الأخ لأب فأكثر.

ب يكون الإرث في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

المادة (٢٦٥) :العصبة مع الغير: الأخت الثقيقة ، أو لأب ، واحدة أو أكثر ، مع البنت ، أو بنت الابن ، واحدة فأكثر ، وهي في هذه الحالة كالاخ في استحقاق الباق ، وفي حجب باقي العصبات .

الفصل الثالث الوارثون بالفرض والتعصيب

المادة (٢٦٦) : الوارثون بالفرض والتعصيب :

١-الأب ، أو الجد لأب ، مع البنت ، أو بنت الابن ، وإن نزل أبوها . ٢-الزوج ، اذا كان ابن عم للمتوفاة يأخذ نصيبه فرضاً ، ومااستحقه ببنوة العمومة تعصيباً .

٣ الأخ لأم ، واحداً أو أكثر ، اذا كان ابن عم للمتوفى ياخد نصيبه فرضاً ، ومااستحقه ببنوة العمومة تعصيباً .

الباب الثالث الحجب والرد والعول

المادة (٢٦٧) :ألمالحجب : حرمان وارث من كل الميراث ، أو بعضه لوجود وارث آخر أخر أحق به منه .

ب الحجب نوعان : حجب حرمان ، وحجب تقصان . ج المحجوب من الإرث قد بحجب غيره .

المادة (٢٦٨) : المنوع من الإرث لايحجب غيره .

المادة (٢٦٩) :الرد: زيادة في أنصبة ذوى الفروض بنسبة فروضهم ، اذا زاد أصل المالة على مجموع سهامها .

المادة (٢٧٠) :العول : نقص في أنصبة ذوى الفروض بنسبة فروضهم ، اذا زادت السهام على أصل المسألة .

الباب الرابع ذوو الأرحام الفصل الأول الفصل الأول أصناف ذوى الأرحام

المادة (٢٧١) :ذوو الأرحام أريعة أصناف ، مقدم بعضها على بعض فى الإرث ، محسب التالى :

الصنف الأول : أولاد البنات وإن نزلن ، وأولاد بنات الابن وإن نزل . الصنف الثانى : الأجداد الرحميون وإن علوا ، والجدات الرحميات وإن علون .

الصنف الثالث: ١ ـ أولاد الاخوة لأم ، وأولادهم وإن نزلوا .

٢ ـ أولاد الأخوات مطلقاً وإن نزلن .

٣-بنات الاخوة مطلقا ، وأولادهن وإن نزاوا .

٤ـبنات أبناء الاخوة مطلقاً ، وإن نزلن ، وأولادهن وإن نزلوا .

الصنف الرابع: يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث حسب الترتيب التالى:

الماعام المتوفى لأم ، وعماته مطلقاً (قرابة الأم) ، وأخواله ، وخمالاته مطلقاً (قرابة الام) .

. ٢-أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب ، وينسات أبنسائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرن وإن نزلوا .

٣ أعهام ابن المتوفى لأم ، وعمات ، وأخوال ، وخالات أبيه مطلقاً (قرابة الأب) ، وأعمام ، وعمات ، وأخوال ، وخالات أم للتوفى مطلقاً (قرابة

الأم).

٤-أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا، وبنات أعمام أبى المتوفى لأبوين أو لأحدهما ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولادمن ذكروا وإن نزلوا .

٥-أعمام أبى أبى المتوفى لأم ، وأعمام أم أبيمه ، وعمات أبوى أبيمه ، وأخوالهما ، وخالاتها مطلقاً (قرابة الأب) ، وأعمام أبوى أم المتوفى ، وعماتها ، وأخوالهما ، وخالاتها مطلقاً (قربة الأم) .

٢-أولاد من ذكروا فى الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وينات أعمام أبى المتوفى
 لأبوين أو لأحدهما ، وبنمات أبنمائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكرواوان
 نزلوا ، وهكذا ...

الفصل الثاني ميرات ذوى الأرحام

المادة (٢٧٢) :أالصنف الأول من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم درجة الى المتوفى .

بداذا تساووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذي الرحم .

ج اذا كانوا جميعاً أولاد صاحب فرض أولم يكن فيهم ولد صاحب فرض اشتركوا في الإرث .

المادة (٢٧٣) :أللصنف الثانى من ذوى الأرحام ، أولاهم بالميراث أقربهم درجبة الى المتوفى .

ب. اذا تساووا فى الدرجة ، قدم من كان يدلى بصاحب فرض . جاذا تساووا فى الدرجة ، وليس فيهم من يدلى بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض ، فان كانوا جميعاً من جهة الأب أو من جهة الأم ، اشتركوا فى الإرث ، وان اختلفت جهاتهم ، فالثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم .

المادة (٢٧٤) :ألمالصنف الشالث من ذوى الأرحام ، أولاهم بالميراث أقربهم درجة الى المتوفى .

بداذا تساووا في الدرجة ، وكان بعضهم ولد وارث وبعضهم ولد ذى رحم ، قدم الأول على الثاني ، وإلا قدم أقواهم قرابة للمتوفى ، فن كان

أصله لأبوين ، فهو أولى عمن كان أصله لأحدهما ، ومن كان أصله لأب فهو أولى عمن كان أصله لأم ، فان اتحمدوا في المدرجة ، وقوة القرابة ، اشتركوا في الإرث .

المادة (٢٧٥) :اذا انفرد في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٢٧١ من هذا القانون قرابة الأب ، وهم أعام للتوفي لأم ، وعماته مطلقاً ، أو قرابة الأم ، وهم أخوال المتوفي ، وخالاته مطلقاً ، قدم أقوام قرابة ، فن كان لأبوين فهو أولى بمن كان لأحدهما ، ومن كان لأب فهو أولى بمن كان لأب وعند اجتماع كان لأم ، وان تساووا في قوة القرابة اشتركوا في الإرث ، وعند اجتماع الفريقين ، يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ، ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

المادة (٢٧٦) :تطبق أحكام المادة السابقة على الطائفتين الثالثة والحامسة .

المادة (٢٧٧) : يقدم في الطائفة الثانية الأقرب منهم درجة على الأبعد ، ولو كان من غير جهة قرابته ، وعند التساوى ، واتحاد جهة القرابة ، يقدم الأقوى ان كانوا جيعاً اولاد عاصب ، أو أولاد ذى رحم ، فاذا كانوا مختلفين ، قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم ، وعند اختلاف جهة القرابة يكون الثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ، فما ناله كل فريق يقسم بينهم بالطريقة المتقدمة .

المادة (٢٧٨) : تطبق أحكام المادة السابقة على الطائفتين الرابعة والسادسة .

المادة (٢٧٩) : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند الختلاف الجانب.

المادة (٢٨٠) : يكون للذكر مثل حظ الأنثيين في توريث ذوي الأرحام .

الباب الخامس المسائل الخاصة الفصل الأول الأول الأكدرية

المادة (٢٨١) : يعصب الجد الأخت الشقيقة أو لأب ، ولاترث معه بالفرض إلا فى الأكدرية ، وهى : زوج ، وأم ، وجد ، وأخت شقيقة أو لأب . للأكدرية وللربطة عليه المنطق ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، ويفرض للأخت

النصف يضم الى سدس الجد ويقسم المجموع بينها للـذكر مثل حـظ الأنثين .

الفصل الثانى المشتركة

المادة (٢٨٢) : يرف الأخ الثقيق بالتعصيب ، إلا في المشتركة وهي : زوج ، وأم ، أو جدة ، وعدد من الاخوة لأم ، وأخ شقيق أو أشقاء .
للزوج النصف ، وللأم أو الجدة السدس ، ويقسم الثلث بين الاخوة لأم والاخوة الأثنى .

الفصل الثالث المالكية وشبهها

المادة (٢٨٣) : لا يحجب الجد الأخ الشقيق أو لأب ، إلا في المالكية وشبهها .

المالكية : زوج ، وأم ، وجد ، واخوة لأم ، وأخ لأب .

للزوج النصف ، وللأم السدس وللجد الباقي بالتعصيب .

شبه المالكية : زوج ، وأم ، وجد ، واخوة لأم ، وأخ شقيق .

للزوج النصف ، وللأم السدس ، وللجد الباقي بالتعصيب .

الباب السادس مسائل متنوعة

المادة (٢٨٤) :أريوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها على تقدير حياته ، فأن ظهر حياً أخذه ، وأن حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت موت المورث .

ب اذا ظهر المفقود حياً بعد الحكم بموته أخذ مابقى فى يد الورثة من نصيبه فى تركة مورثه ،

المادة (٢٨٥) ؛ اذا حكم بموت للفقود ، ووزعت تركته على ورثته ، ثم ظهر حياً ، فله الباقى فى يد الورثة من تركته ، ولا يعود عليهم بما فات .

المادة (٢٨٦) : يوقف للحمل من تركة مورثه أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنقى ، ويعطى كل من الورثة الآخرين أقبل النصيبين اعتباراً لتقدير الذكورة أو الانوثة .

المادة (٢٨٧) :ألاذا نقص الموقوف للحمل من التركة عما يستحقه رجع بالباقى على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة .

ب اذا زاد الموقوف للحمل من التركة على نصيبه فيها رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

المادة (٢٨٨) :ألماذا أقر المتوفى فى حال حياته بالنسب على نفسه فلا يتعمدى اقراره الى الورثة مالم يستوف الاقرار شروط صحته .

بداذا أقر بنسب على غيره لم يثبت وفقاً للمادة ٨٥ من هذا القانون ولم يرجع عن اقراره استحق المقر له تركة المقر مالم يكن غة وارث له .

جـاذا أقر بعض الورثة لآخر، بـالنسب على مورثهم، ولم يثبت النسب بنا الاقرار، شارك المقر له المقر في استحقاقه من الميراث دون سواه مـالم يكن محجوباً به .

المادة (۲۸۹) :يرث ولد الـزنـا ، وولـد اللعــان من أمــه ، وقرابتهــا ، وترثــه أمــه وقرابتها .

المادة (٢٩٠) :للخنثي المشكل ، أقبل النصيبين على تقدير ذكورته وأنوثته .

المادة (۲۹۱) :أـالتخارج هو اتقـاق الورثـة على ترك بعضهم نصيبـه من التركـة مقـابل شيء معلوم .

بماذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة .

جاذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فان كان المدفوع له من التركة ، طرحت سهام التخارج من أصل المسألة ، وبقيت سهام الباقين على حالها ، وإن كان المدفوع له من مالهم ولم ينص فى عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب المتخارج ، قسم عليهم بنسبة مادفعه كل منهم ، فان لم يعرف المدفوع من كل منهم ، قسم نصيبه عليهم بالتساوى .

أحكام ختامية

المادة (٢٩٢) : يعتمد الحساب القمري في المدد الواردة في هذا القانون .

المادة (٢٩٣) :أبتطبق نصوص هذا القانون على جميع المبائل التي تناولتها في لفظها أو فحواها .

ب اذا لم يوجد نص في هذا القانون يحكم بمقتض قواعد الشريعة الاسلامية الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون . وتسترشد الحاكم في كل ذلك بالعمل القضائي العربي .

O

تعقیب ۱

رأى · حول مشروع القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية

رابح لطفی جمعه *

وعلى الرغم من ذلك ، فقد اضطلعت اللجنة الوزارية المنبثقة عن مؤتمر وزراء العدل العرب بوضع خطة تهدف الى توحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الاسلامية في التشريعات المدنية وتشريعات الأحوال الشخصية ، وتم فعلا تشكيل لجنة فنية متخصصة في نطاق الأمانة العامة لوزراء العدل العرب تولت اعداد مشروع قانون عربي موحد للأحوال الشخصية هو ذلك المشروع الذي بين أيدينا .

وقد اعتمدت تلك اللجنة كصادر لهذا المشروع الموحد القرآن الكريم والسنة النبوية ومايؤول اليها من إجماع أو قياس أو مصالح مرسلة دون التقيد بمذهب من المذاهب الفقهية ، كا اعتمدت أيضاً مبادىء العدالة التى لاتتعارض مع أحكام الشريعة الاسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف المجتمع العربي في كل قطر .

وإن دل صنيع اللجنة على شيء ، فإنما يدل على حقيقة ساطعة باهرة أقر واعترف بها رجال الاستشراق وعلماء الافرنج من كبار المشتغلين بالعلوم القانونية وخاصة القانون المقارن ، كا أكدتها المؤتمرات الدولية التي انعقدت في الغرب لدراسة الشريعة والفقه الاسلامي ،

تلك الحقيقة هي أن الشريعة الاسلامية قد اجتمع فيها ماهو أروع وأعظم وأكل

العربية مصرالع بالحكة الدستورية العليا ، جهورية مصر العربية .

وأحكم وأدق وأرقى وأشمل وأرحم من أى قمانون وضعى آخر ، وأنهما تعتبر مصدراً من مصادر القانون العام وصالحة للتطور وتستجيب لجميع مطالب الحيماة الحمديثة والتوفيق بين حاجاتها .

فهذا المشروع الذى بين أيدينا إذن هو ثمرة طيبة من ثمار الشريعة الاسلامية الغراء ودليل مادى حاسم على صلاحيتها لكل زمان ومكان .

فغنى عن البيان أن الشريعة الاسلامية قد تميزت عن القوانين الوضعية بأن هذه القوانين قد شرعت بقدر حاجة المجتمات ولمواجهة حالات بعينها وايجاد حلول لجزئيات بذاتها ، وكان من الطبيعى أن تتبدل وأن تتغير وأن تتطور وأن تتنوع حسب تطور هذه المجتمات وتنوعها في المكان والزمان . أما الشريعة الاسلامية فقد وضعت أصولاً كلية ومبادىء عامة للتطبيق على مختلف الجماعات والأقراد بغض النظر عن المكان والزمان ، فهى شريعة كل أسرة وشريعة كل جماعة وشريعة كل دولة على اختلاف المشارب وتباين العادات والتقاليد واختلاف البيئات والأعراف ، إنها شريعة كل وقت وكل عصر وكل زمن وكل جماعة انسانية حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

من هذا المنطلق ومن تلك المفاهيم نبادر الى طرح هذا السؤال:

ماهو مدى ملاءمة مشروع القانون العربى الموحد للأحوال الشخصية لمقتضيات العصر الحاضر ؟ وبعبارة أخرى هل يلبّى هذا المشروع حاجات الناس ومتطلباتهم فى الوقت الحاضر خاصة وأنه فيا يتعلق بالأحكام الخاصة بالأسرة من زواج وفرقة بين الزوجين وحقوق الأبناء والآباء ، يمس أدق وأعمق علاقات الانسان ومشاعره وينظم أوضاع الأمرة المسلمة العربية التى هى اللبنة الأساسية فى كل مجتمع وشعب .

ولقد أخذت اللجنة بمين الاعتبار في عملية التوحيد ثلث الصعوبات الموضوعية والنهجية للتعلقة بهذه العملية الجليلة وماتستوجبه من التاثل في الظروف والبواعث والايضاحات والتطلعات ، وأخذت بالأيسر بما هو مألوف في عالمنا العربي بما لايعارض الكتاب والسنة ، وراعت الأعراف السائدة في الأقطار العربية وظروف المجتمع العربي في كل قطر بما لايخرج عن دائرة الشريعة الاسلامية ويتفق مع مقاصدها في التشريع من خلب للصالح للعباد أو تكيلها ودرء المفاسد عنهم أو تقليلها مستفيدة في ذلك من أحسن مافي الذاهب والآراء الفقهية للصحابة والتابعين وأعة الفقه ، وأصلحها للتطبيق وأيسرها على الناس .

وبنظرة سريعة الى أحكام مشروع القانون العربى الموحد نستطيع أن نقف على الأمثلة التالية مما يتفق ومتطلبات العصر ويلبّى حاجات الناس فى وقتنا الحاضر ويعتبر بحق استجابة طيبة لمقتضيات التطور ومعطياته فى المجتمعات العربية المعاصرة .

ففي باب الخطبة تضن للشروع القواعد والمبادىء التالية :

_ أن جمهور الفقهاء يجيزون للمرأة أن تخطب الرجل .

ـ أن الرجل لا يخطب على خطبة أخيه حتى يتزوج أو يترك .

ـ انه اذا تسبب عن العدول عن الخطبة ضرر مادى أو معنوى فان المتسبب فيه يتحمل بالتعويض عنه .

وفي باب الزواج وأحكامه ، نجد المبادىء والأحكام الشرعية التالية :

- أن الشرط الذى ينافى نظام الزواج أو مقاصده يكون باطلاً ، أما الشروط الأخرى التى لاتخالف نظام العقد ولاغايته ولامقاصده وليس فيها مايحل حراماً أو يحرم حلالاً فهى صحيحة ويجب الوفاء بها كما لو اشترطت الزوجة على زوجها مثلاً أن لايتزوج عليها أو اشترطت أن تتم دراستها أو أن تعمل بعد الزواج .

وفى هذا الصدد قرر المشروع أنه لايعتد بأى شرط إلا إذا نص عليــه صراحــة فى عقــد الزواج قطعاً للمنازعات .

وأنه في حالة عدم الوفاء بالشرط الصحيح من قبل الطرف الآخر يكون من حق المتضرر طلب التطليق .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للمشروع تعليقاً على ذلك أنه روعى فى هذا مايقضى به التطور الاجتاعى والزمنى وتتحقق به المصلحة ضمن نطاق الشريعة التى أمرت بالوفاء بالعقود والعهود وماورد فى السنة الشريفة من أن أحق الشروط بالوفاء مايتعلق بالنكاح.

ـ تقرير أهلية التقاض لكل من تزوج قبل اتمام سن الرشد ـ فى كل مالـه علاقـة بالزوجية أو عقد الزواج أو أثر من آثاره ، فلا تتوقف صحة الخصومة فى قضايا الزوجيـة التى تمت قبل اتمام سن الرشد ـ على حضور الولى أو على صدور إذن خاص بالتقاضى .

. اختار المشروع أن زواج الفتاة البالغة العاقلة يحسن فيه اجتماع رأيها مع رأى وليها لاختيار الكف، بمعنى أنه يجب استئذانها وأخذ رأيها حيث أن المجتمع فى الوقت الحاضر لم يبق فيه مجال لاجبار الفتاة على الزواج واطراح رأيها .

كا نص المشروع على أنه لا يعقد الزواج إلا بموافقة الزوجين بالذات ورضاهما فلا يملك أحد إجبارهما على الزواج ، وللزوجين المتمتعين بالأهلية الكاملة أن يتوليا عقد زواجها بنفسيها مباشرة وإن كان من الأليق بالفتاة أن لا تباشره بنفسها ولو كانت كاملة الأهلية ولها أن توكّل غيرها في اجراء العقد .

. أن الكفاءة بين الزوجين حق لكل من المرأة والولى ولكل منها طلب فسخ العقد إذا تبين انتفاؤها حين إبرامه حماية للمرأة حتى لاتقع ضحية غش أو تدليس أو خداع وحماية أيضاً لسعة الأسرة ، إلا أن حق طلب الفسخ لانتفاء الكفاءة يسقط اذا حملت المرأة أو جاءت بولد حرصاً على استقرار الأسرة ورغبة في أن ينشأ المولود في ظل ورعاية أبويه .

- أباح المشروع في المادة (٣١) منه تعدد الزوجات وإن قرر الفقهاء أن الزواج الأمثل هو اقتصار الرجل على زوجة واحدة كا اتفقوا على أنه لابد من توافر شرطين أشارت اليها الآية الكريمة التي أباحت التعدد أحدهما العدل بين الزوجات والثاني القدرة على الإنفاق على الزوجات للتعددات .

ولنا عودة ووقفة طويلة عند هذا الموضوع .

- ان المهر جعلته الشريعة الاسلامينة واجباً على الرجل صيانة للمرأة من أن تمتهن كرامتها في سبيل جمع المال لتقدمه مهراً للرجل كا تفعل المرأة الأجنبية عندما تقدم الدوطة للرجل.

والمهر ليس ثمناً للمرأة وانما هو حسب تعبير القرآن هدية ونحلة .

وقد أجمع الفقهاء على كراهة للغالاة فى المهور لما ينشأ عن ذلك من أخطـار اجتماعيـة تحول دون انتشار الزواج وتيسيره على الشباب .

منه على أن المرأة الحق في المادة (٤١) منه على أن المرأة الحق في الاحتفاظ باسمها العائلي الذي كان لها قبل الزواج وفي إدارة أموالها الخاصة والتصرف فيها تبعاً لذمتها المالية المستقلة .

- أجازت المادة (٥٢) للزوجة أن تنفق على الروج اذا كانت موسرة وهو معسر باعتبار أن ذلك من قبيل التعاون على البر والتقوى .

- أجازت المادة (٥٤) من المشروع تقرير نفقة مؤقتة للزوجة بقرار مشول بالنفاذ المعجل بقوة القانون ، فقد تطول مدة التقاض وتقع المرأة في حرج من تأخر صدورالحكم بالنفقة مع حاجتها الى ماتنفق منه على نفسها .

- أوضحت للادة (٦١) الحدود التي يتكن ضنها الزوج أو الزوجة من إسكان الغير في مسكن الزوجية ، فليس للزوج أن يسكن مع زوجته أحذاً من أهله بغير رضاها سوى أولاده المكلف بالانفاق عليهم وأبويه بشرط أن لا يلحق الزوجة ضرر من ذلك ، فان ثبت الضرر كان من حقها الامتناع عن السكني معهم ، أما الزوجة فليس لها أن تسكن معها في بيت الزوجية أحداً من أهلها بغير رضا الزوج إلا إذا كان لها صغار من غيره وليس لهم حاضن سواها .

ومن باب أولى نصت المادة (٦٢) على أنه لا يحق للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لما في دار واحدة إلا إذا رضيت بذلك ومن حق أى من الضرتين العدول عن رضاها متى شاءت وعلى الزوج حينئذ أن يهيء لكل منها مسكناً مماثلاً لمسكن الأخرى .

أما في باب الفرقة بين الزوجين فنجد المشروع قد انطوى على الأحكام والمبادىء التالية :

- ـ أن المرأة لاتملك أمر الطلاق بارادتها وحدها إلا إذا اشترطت ذلك في وثيقة الزواج أو فوض لها الزوج ذلك متى شاءت .
- وفي مقابل الطلاق الذي جمل أمره بيد الزوج ، فقد أعطيت للرأة الحق في طلب الطلاق بواسطة القضاء إذا وجد السبب المسوغ لذلك ومنها الغياب عن الزوجة والحبس والمضارة لها والإيلاء والعيب .
- _ أن اللجنة أخذت بقول المحققين من الفقهاء أن الأصل في الطلاق المنع فضيّقت دائرة وقوعه على قدر الإمكان .

ولنا عودة ووقفة طويلة أيضاً عند هذا الموضوع .

- قررت اللجنة المتعة لكل مطلقة كا جعلت من حق المطلقة طلب التعويض اذا تعسف الزوج في ايقاع الطلاق استناداً الى القاعدة الفقهية إذا أمر الحاكم بالمندوب أصبح واجباً .

واشترطت المادة (٨٩) من المشروع لصحة الوكالة في الطلاق أن تكون وكالة خاصة ثابتة بسند كتابي فلا يقبل من الوكيل إلا حين تعذر حضور الزوج شخصياً أملاً في ثنى الزوج عن عزمه على الطلاق وتذكيره بعواقبه الوخية .

ومن قبيل تضييق دائرة الطلاق أنه حين تتعدد الاجتهادات في صحة وقوع الطلاق أو عدم وقوعه _ يكون الأحوط هو الأخذ بقول من يقول بعدم وقوع الطلاق المشكوك في دليل صحته .

كذلك لايملك للطلق أن يوقع الطلاق الثلاث في جملة واحدة أو في مجلس واحد . بثلاث طلقات متواليات أو في مجالس متعددة طالما أن للطلقة في العدة من الطلقة الأولى .

كا لايقع الطلاق المستعمل استعمال اليين.

- خولت المادة (٩٦) من المشروع للقاض الذى يتلقى التصريح بالطلاق أن يصدر أمراً مشمولاً بالنفاذ للعجل بقوة القانون يحدد فيه نفقة المرأة أثناء عستها ونفقة الأولاد ومن تجب عليه هذه النفقة ومن له حق الحضانة وكيفية رؤية المحضون وتنظيم زيارته وذلك كله فى غرقة للشورة ومن غير قضاء خصومة وللمتضرر أن يطعن فى هذا الأمر.

- أن الرجعة تقع بالفعل كا تقع بالقول وبما يقوم مقامه فنصت المادة (٩٨) من المشروع على أن الرجعة تكون بالمسيس أى بالمعاشرة وكالمسيس مقدماته كالنظرة بشهوة ولو اختلاساً ولا يؤثر في الرجعة الإكراه وذلك كله لحرص الشريعة على استدامة الزواج وإعادته الى ماكان عليه قبل الطلاق .

- أنه لايصح فى بدل الخالعة أن يكون متعلقاً به حق الأولاد كحق الحضانة ، ولا يصح أن يكون مقابل نفقتهم ، فإن وقع شيء من ذلك اعتبر الخلع صحيحاً وبطل الشرط المتعلق بالأولاد .

ـ أنه اذا حصلت العلة أو للرض بعد العقـد وعلم بهـا الآخر بعـد الـدخول ورضى بهـا صراحة أو دلالة فإن حقه في طلب التطليق لتلك العلة يسقط.

- أجازت المواد من (١٠٨ الى ١١٥) التطليق للضرر والشقاق بين الزوجين أخذاً من مذهب الإمام مالك وهو أصح القولين عند الحنابلة وأصبح هذا سائداً في قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها في كثير من البلاد الاسلامية .

وأجازت المادة (١٠٨) لكل من البزوجين طلب التطليق للضرر الذى يتعذر معه دوام العشرة بينها . وفي فتح باب التطليق للضرر أمام الزوج مع أن له حق ايقاع الطلاق بإرادته المنفردة ـ إمكانية إعفائه من التبعات المادية المترتبة على الطلاق إذا ثبت أن الإساءة من جانب الزوجة .

- وفي باب حضانة الأولاد رأت لجنة المشروع في تحديد السن التي تنتهي فيها الحضانة

أن يكون للقاض تقدير مصلحة المحضون دون أخذ رأيه وعند المالكية فإن الحضائة تمتد حتى يبلغ الغلام وحتى تتزوج الفتاة ويدخل بها الزوج فإذا عقد زواجها ولم يدخل بها الزوج أو طلقت قبل الدخول استرت حضائتها ، ومن فقه المالكية صيغت المادة (١٣٧) من المشروع ، وحظرت المادة (١٤٤) على الولى السفر بالحضون خلال مدة حضائته خارج البلد الذى تقيم فيه الحاضنة من غير موافقتها .

ـ ونصت المادة (١٤٥) من المشروع على حق رؤية المحضون وزيارت والموعد الدورى والمكان المناسب لذلك والكيفية المناسبة منعاً للإضرار والضرار.

ولاحظت اللجنة مانصت عليه بعض التقنينات المعمول بها من أنه لايجوز أن تكون دوائر الشرطة مكاناً للرؤية حفظاً لمشاعر الطفل ومايتركه التردد على تلك الدوائر من آثار نفسية سيئة عليه ، فالأصل أن تتم الرؤية في المكان الذي يتفق عليه الأبوان فإن لم يتفقا عينت المحكة الكيفية والمكان وللوعد الدوري لذلك .

هذه هي مجمل المبادى، والأحكام التي تضنها مشروع القانون العربي الموحد للأحوال الشخصية مما يتفق ويساير مقتضيات العصر ويلبي حاجات الناس ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادى في وقتنا الحاضر ويستجيب لهذه للتطلبات في المجتمعات العربية المعاصرة في أهم وأخطر وأدق علاقة من علاقاتهم ألا وهي علاقة الزوجية .

وبما لاشك فيه أن كل هذه المبادىء والأحكام وغيرها حسنة جداً وتتسم بسمة الأفق وصحة النظر ومراعاة الظروف والتطورات الاجتاعية السائدة في وقتنا الحاضر.

ولكن كا سبق أن ألحنا لنا وقفة طويلة ومتأنية عند مسألتين من أهم مسائل الأحوال الشخصية تنعكس آثارهما على كيان الأسرة العربية للسلمة ، الأولى مسألة تعدد الزوجات ، والثانية مسألة الطلاق .

المسألة الأول: تعدد الزوجات

لعلى أن أكون فى غنى عن القول بأن النساء شقائق الرجال ، فالمرأة محيطة بنا من كل ناحية من نواحى الحياة وفى كل مرحلة من مراحل العمر ، فهى أمنا وجدتنا وخالتنا وعمتنا وزوجتنا وابنتنا ، وقد كرم الاسلام المرأة ورفع من شأنها وقدرها فى الوقت الذى كانت أوروبا تبحث فيه هل للمرأة روح أم لا .

وقد عالجت سورة النساء في القرآن الكريم في الكثرة من آياتها الكرية إصلاحاً اجتماعياً خطيراً وهو حالة المرأة في الاسلام والتفريق بين ماكانت

عليه في الجاهلية وبين ماصارت اليه بعد البعثة المحمدية ، وتعد هذه السورة بحق بداية إصلاح اجتاعي وتشريعي عظيم ، فقد انتقلت المرأة العربية بفضل هذه السورة من حالة الظلم والأمر والوأد والسخرة الى المساواة والتحرير النسائي ، ويصح بحق أن يطلق عليها باللغة العصرية عنوان «تحرير المرأة العربية المسلمة » .

فلا نسى أن العرب الجاهليين كانوا يئدون البنات وكان أحدهم يسود وجهه إذا بشر بالأنتى ويتواري من القوم خجلاً إذا رزق بنتا ويعتبر رزءاً لارزقا، فزال هذا الخلق النميم وجاءت السورة بالنوروالعدل والرحمة في هذه الناحية فهي كتاب منزل قائم بذاته.

ولما كان موضوع هذه السورة هو المساواة بين الرجل والمرأة في كثير من الحقوق فإننا نرى الله سبحانه وتعالى يفتتحها بقوله ﴿ ياأَيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾.

وقوله سبحانه وتعالى ﴿ الذي خلقكم من نفس واحدة ﴾ في هذه الآية الكريمة جعل بعض المفسرين يظنون أن الخلق للرجل والمرأة من روح واحد أو شخص واحد ارتكاناً على بعض الأقوال ، ولكننا غيل الى القول بأن نفس هنا يقصد بها من جنس واحد هو الجنس الانساني ، ودليلنا على أن المقصود بالنفس هو النوع ماورد في سورة النحل ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ .

وللمرة الأولى يشرّع فى هذه السورة الكريمة التوريث ويسوى بين الذكور والإناث فى مبدأ استحقاق الميراث بنص إلهى حامم لكل نزاع بعد أن كان الأمر فى الجاهلية فوضى يعرض على الكهان والكاهنات فيقسمون المواريث مغرضين ومغرضات بوحى الشياطين ، ونهى الله سبحانه وتعالى عن أكل مال النساء إلا برضاهن ﴿ فإن طبن لكم عن شىء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ﴾.

لقد كانت المرأة في بلاد العرب في الجاهلية لاترث لأن الوارث كان الذي يضرب بالسيف أى الرجل ، مع أن المرأة لضعفها أحوج الى المال من الرجل

وهى التى تلد الرجل وتعينه وتصحبه وتخدمه فهى أولى به.

ونظام المواريث الذي وضعه الاسلام ليس فقط أفضل من نظام الجاهلية الذي كان قاعًا على الكهانة والأغراض ومسبباً للعداوة والبغضاء ، بل إنه أفضل من كل النظم القاعّة في التشريعات الوضعية الأجنبية المعاصرة ، ففي المجلترا مثلاً بالرغم من أنها كانت من أعظم الامبراطوريات في العصر الحديث وأخذت بنصيب كبير من أسباب التمدن والترقي والتحضر ، فانه لايزال الابن الأكبر هو الوارث الوحيد لثروة الوالدين بحيث يحرم كل من عداه من الاخوة ، وهي قاعدة جائرة تنطوى على ظلم صارخ يقع على بقية الاخوة ويولد الأحقاد بينهم ويظلم البنات خصوصاً اللاتي يصبحن في الجمتع بغير مال .

لقد عنى القرآن الكريم في سورة النساء وغيرها من السور بالمرأة العربية المسلمة عناية عظيمة ، وكانت آخر وصايا النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أن قال :

«أيها الناس إن لنسائكم عليكم حقاً ولكم عليهن حق .. وإنما النساء عندكم عوار لا يملكن لأنفسهن شيئاً وأخذتم وهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله فاتقوا الله في النساء واستوصوا بهن خيراً ألا هل بلغت. اللهم اشهد » .

وإذا كان لى أن أعرض بعض المسلاحظات على مشروع القسائسون العربي الموحد للأحوال الشخصية فاننى أقول إن المصلحين من رجال الاجتماع يهمهم في المقام الأول في مسائل الأحوال الشخصية أمرين أساسيين ، صيانة للأسرة من عوامل الزعزعة والقلاقل وحفاظاً على استقرارها ، هذان الأمران هما مسألة تعدد الزوجات والثانى الطلاق .

وأحب أن أبادر الى القول بأننى فى وقفتى عند هنذين الأمرين أود أن لايفسر كلامى أو يحمل رأي على غير محمله ، فلم يخطر ولن يخطر لى على بال أن أخالف أحكاما وردت فى نطاق الشريعة الاسلامية الغراء أو مقاصد الشرع الاسلامي .

فبالنسبة الى المسألة الأولى وهى تعدد الزوجات فقد نصت المادة (٣١) من مشروع القانون على أنه يجوز الزواج فى حدود أربع نسوة إلا إذا خيف عدم العدل ويعقد على زوجة أخرى بإذن من القاضى ويشترط لإعطاء الإذن

تعقق الشروط التالية:

١- أن يكون هناك مصلحة مشروعة .

٣. أن يكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة .

٣. أَن تُشْعَر المرأة بأن مريد الزواج بها متزوج بغيرها .

٤- أَن تُخْبَر الزوجة بأن زوجها يرغب في الزواج عليها .

وجاء في المذكرة الايضاحية تعليقاً على تلك المادة أن الفقرة الأولى منها أوضعت أن النزواج في حدود الأربع هو أمر جوازى وهو أيضاً مقيد بقيود . وأن الفقهاء قرروا أن الزواج الأمثل هو اقتصار الرجل على زوجة واحدة ، وأن التعدد قديكون لأسباب اجتاعية أو أخلاقية أو اقتصادية أو طبيعية تتعلق بالرجل أو بالمرأة والشريعة تخاطب كل الأجناس وكل الأجيال ويجب أن يكون فيها من السعة والمرونة مايرض المعتدل ومايذب الفرط.

وقد اتفق الفقهاء والمفسرون على أنه لابد من توافر شرطين أشارت اليها الآية التي أباحت التعدد أحدها المدل بين الزوجات إذ يقول سبحانه وتعالى ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ﴾ ، فقد أمر سبحانه وتعالى بالاقتصار على الواحدة إذا خاف الجور ومجانبة المدل ، والمدل المطلوب هنا هو المدل الطاهر في الأمور المادية من نفقة ومسكن ومساواة في المعاملة الظاهرة ، أما المدل في الحبة الباطنة فلا يستطيعها أحد . والشرط الثاني هو القدرة على الانفاق على الزوجات المتعددات ، ونصت الفقرة الثانية من والشرط الثاني هو القدرة على الانفاق على الزوجات المتعددات ، ونصت الفقرة الثانية من أخرى .

والمستفاد من هذه المادة كا هو واضح منها أن دور القاض يقتصر على مجرد التحقق من توافر الشروط التي تتطلبها الفقرة الثانية من المادة (٣١) من المشروع .

ونود أن تشير هنا الى أن السبب المباشر فى نزول سورة النساء التى فيها آية التعدد هو ماحدث بعد موقعة أحد من قتل كثير من شهداء العبحابة الجاهدين الأبرار فترملت نساء وتيتمت أطفال فكان من الواجب رحمة من الله سبحانه وتعالى تنظيم هذه الحالة بعد أن ظهرت نساء مترملات فيهن الصالحات للزواج وفيهن غير ذلك.

فالتصريح بزواج المثنى والثلاث والرباع بعد قوله تعالى ﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامي ﴾ المقصود منه تزوج الصحابة بأرامل الحرب بعد

موقعة أحد صيانة لهن ولأطفالهن وليس بقصد المتع ، وهذا الأمر الاجماعي كثيراً مايقع على كاهل الرجال الذين يبقون بعد الحرب فيكثر عدد النساء على الرجال ولاتجد بعض الحكومات حلا لهذه المسألة الاجماعية الخطيرة غير تشريع يبيح التعدد .. وقد فكرت دول أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب العالمية الثانية في مثل هذا التشريع ، وأنه وإن لم يوضع تشريع فعلاً فقد حدث تزويج فعلاً .

وهذه الآية في عصر النبي تدل على علم الله وسعة رحمته ، فإن الذي ينجو من الرجال بعد الحرب عليه أن يدفع ضريبة للمجتمع بقبول الزواج من أكثر من واحدة ، وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بالزواج من بعض أرامل الحرب مثل أم حبيبة وأم سلمة فضرب بذلك مثلاً لبقية الصحابة المجاهدين .

وإذن فلم تكن إباحة تعدد الزوجات كا ظن المنافقون من أعداء الإسلام لأجل التمتع أو الشهوات أو أنها مظهر من مظاهر المادية المسرفة واستعباد المرأة أوأنه قصد بها إرضاء الرجل وغروره ، بل كانت لحل مسألة اجتماعية خطيرة .

فتعدد الزوجات إذن كان حلاً لبعض المشاكل الاجتاعية التى ظهرت فى بداية ظهور الاسلام ، ولكن نفاق أعداء الاسلام جعلهم يأبون أن يعترفوا بالحقيقة فاستباحوا الزنا والدعارة والخادنة على أن يتخذوا زوجات شرعيات ونشأت عن هذا أمراض عظمى وشرور كثيرة وانحطاط فى النسل وتدهور فى الأخلاق وانتشار الفساد وتشرد الأيتام وضياع الطفولة .

نعود فنقول إن سورة النساء وإن كانت تنص على تشريع تعدد الزوجات إلا أنها في الوقت ذاته تقرر مبدأ وحدة الزواج فيقول سبحانه وتعالى ﴿ فأنكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ وهذا النص القرآن مابق لقوله سبحانه وتعالى في الآية (١٢٩) ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ وهو جزم بعدم العدل وينصب على الحظر لا على الإباحة .

فهناك إذن لفظان في الآيتين يدلان على العدل بين النساء ، وقد قيل في تفسير هاتين الآيتين بقصد التوفيق بينها كا جاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون من أن العدل المنفى هو العدل القلى أى العدل في العاطفة

والحبة وأن هذا النوع من العدل بين النساء لايستطيعه أحد، أما العدل المطلوب في الآية الأولى فهو العدل الظاهر في الأمور المادية بين الزوجات من نفقة ومسكن وكسوة ومبيت ومساواة في المعاملة الظاهرة.

ولكن بإمعان النظر وبإعمال مناهج التفسير نستطيع أن نقول بكثير من الاطمئنان إن القرآن حينا يستعمل لفظا معينا إنما يستعمله للدلالة على معنى واحد محدد لايتغير ولايتبدل باختلاف موضعه من آيات القرآن الكريم، فالعدل ليس من المتشابه الذي لايعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، وإنما العدل المقصود هنا لغة ومعنى واصطلاحاً هو المساواة والعدالة بين النساء في جميع الأمور مادية كانت أو معنوية، وإذا كان العدل في الأمور المعنوية وهي العواطف والحبة والميل أمر غير مستطاع فإن النتيجة الحتمية المعنوية وهي العواطف والحبة والميل أمر غير مستطاع فإن النتيجة الحتمية للذلك هي الأخذ بنص الآية الأولى (فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة).

يؤكد ذلك أنه اذا اتبع الانسان هوى قلبه ومال بعواطفه الى الزوجة التى يحبها فإنه حمّاً سيعطيها حظوظاً مادية زائدة عن الأخرى ويترك الأخرى لا تستمتع بمثل هذه الحظوظ المادية . وهنا نلاحظ بكل تأكيد مجافاة العدالة وبجانبة المساواة بين الزوجات المتعدادت فى الأمور المادية الظاهرة لميل الزوج الى زوجة بدون أخرى ، ولذلك نجد القرآن الكريم يوجه المسلم الى أن يعدل فى قسمته بين النساء والتسوية بينهن وينهى عن محاباة الحبوبة وهجر الفرة حتى تصير كالمرأة المعلقة وهي التى هجرها زوجها وتركها بدون طلاق ، فلا هى مطلقة تنتظر الزواج ولا هى متوجة زوجاً تقر به عينها ويحسن عشرتها ويوفى لها حقها ويعدل بينها وبين ضرتها أو ضرائرها فى الأمور المادية التى يمكن العدل فيها .وقد روى الأمام أحمد فى مسنده فرائرها فى الأمور الملاية التى يمكن العدل فيها .وقد روى الأمام أحمد فى مسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من كانت له أمرأتان فسال الى إحداهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط » . لذلك قال سبحانه وتعالى العليم الخبير المطلع على الظاهر والباطن بعد قوله مباشرة :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم " قال « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » .

وإذن فعدم استطاعة العدل فى الأمور المعنوية كالعواطف والمشاعر بين الزوجات المتعددات مع الحرص على ذلك ـ يؤدى حتاً وبالضرورة الى عدم العدل فى الأمور المادية الظاهرة من مسكن ومأكل وملبس ومبيت وخلاصة

ما تقدم أن الاسلام لم يوجب تعدد الزوجات ولم يندب اليه وإنما ذكره بما يدل على أنه قلما يسلم فاعله من الظلم الحرم، ولهذا تركه مباحاً إلا أنه قيده بالعدل والقدرة على العدل والرغبة فيه.

يقول الاستاذ عمد عبد الله دراز استاذ التفسير في كلية دار العلوم إن القرآن قيد المسلمين وذكرهم بالخوف والتحذير من الظلم في ثلاثة مواضع من الآية الثالثة من سورة النساء فقال و إن خفتم الا تسقطوا في اليتامى وفي وسط الآية قال و فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة وفي آخر الآية قال و ذلك أدني ألا تعولوا على أن زواج الواحدة هو الأقرب الى العدل وأعون على عدم العيلة والظلم، وقد رأى بعض المفسرين أنه من يخشى الظلم وعدم العدل من نكاح زوجة واحدة فلا يتزوج ، فالظلم مدفوع حتى في نكاح الواحدة فما بالك بالزوجات المتعددات . انتهى كلام الاستاذ دراز (محاضرات في تفسير سورة النساء ، مشار اليها في كتاب المرأة في الأسلام بين الماضى والحاضر للاستاذ الدكتور عبد الله شحاته ، ص ١٤١) .

ومن هنا حمل الاستاذ الامام المرحوم الشيخ عمد عبده في سياق تفسيره للآية الثالثة من سورة النساء حملة منكرة شديدة على تعدد الزوجات في مصر وقرر أنه يستحيل تربية الأمة تربية صحيحة مع كثرة هذأ التعدد الذي صار من الواجب منعه عملاً بقاعدة لا ضرر ولا ضرار الشابته في الحديث وقاعدة تقديم درء المفاسد على جلب المصالح وهي قاعدة متفق عليها ، وقد افتى الشيخ الامام فتوى غير رسمية بأن للحكومة منع التعدد لغير ضرورة مبيحة لا مفسدة فيها ، ومن هنا أيضاً نادى كثير من رجال الاجتاع والمصلحين ورجال القانون بتقييد تعدد النروجات أمام القاضي (عمد بلتاجي ، دراسات في أحكام الاسرة ، ص ٥٩٢) .

ويفهم من كلام السيد رشيد رضا والشيخ محمد المدنى أن الأصل في الزواج الاقتصار على زوجة واحدة وأن التعدد يلجأ اليه عند الضرورة القصوى .

وقد ابانت آية التعدد عن الحكمة من الاقتصار على زوجة واحدة وهي خشية الفقر من تعدد الزوجات وما ينجم عنه من كثرة الأولاد ، فضلاً عما ينتج عن ذلك من تفكك الروابط الأمرية وما ينجم عن مشكلة الضرائر من اختلاط الأنساب ومعاداة الأخوة من بطون شتى وغير ذلك من المضار والمفاسد الاجتاعية فقال سبحانه وتعالى « ذلك أدنى الا تعولوا » أى أن تكثر

عائلتكم وهو مأخوذ من قوله تعالى « وإن خفتم عيلة » أى فقراً ، وتقول العرب عال الرجل يعيل عيلة اذا افتقر يقول الشاعر:

فها يدرى انفقير متى يعيل

أما ما روى عن السيدة عائشه رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم

« ذلك أدنى ألا تعولوا » قال لا تجوروا « فقد قال الرواة إنه حديث خطأ أو موقوف .

ونخلص بما تقدم جميعه الى أن الأصل فى اعتقادنا هو مبدأ وحدة الزواج والاستثناء هو تعدد الزوجات فى أحوال خاصة وظروف معينة كظرف الحرب وما ينجم عنها من تقص عدد الرجال عن النساء ، وهو الظرف الذى يعزى اليه سبب نزول سورة النساء التى تضمنت النص القرآئى الخاص بالتعدد .

فإذا عدنا إلى نص المادة (٢١) من المشروع نجد أن دور القياض فيه قياصر على مجرد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في تلك المادة .

ولكن ما هو الحل أو الجزاء اذا تزوج الرجل بزوجة أخرى بدون إذن القاضى ؟

لذلك كله تقترح أن يعدل نص المادة على نحو يعطى القاضى سلطة واسعة في التقسدير وماع أقسوال الطرفين وتعيين الخبراء الطبيين وغيرهم وفحص الحالة الاقتصادية والصحية والاجتاعية للزوج الذى يريد أن يجمع بين امراتين وأن ينص أيضاً على أن لا يعقد المأذون الشرعى عقد الزواج الشائى إلا بعد الاطلاع وإثبات إذن القاضى بالعقد على زوجة أخرى وأن ينص أيضاً على جزاء يوقع على الزوج أو المأذون الذى يعقد بدون اذن القاضى وبالمخالفة لشروط المادة.

هذا ما عن لنا في مسألة تعدد الزوجات.

المسألة الثانية: الطلاق

أما بالنسبة الى المسألة الثانية فهى الطلاق . ومسألة الطلاق تنصب مباشرة وأساساً على استقرار الأسرة واطمئنان المرأة على حياتها الزوجية كا تنصب بالدرجة الأولى أيضاً

على حياة الأولاد وتربيتهم وتنشئتهم بين أبويهم وهم كا لا يخفى عماد المستقبل وأملم وذخيرته وعدته وعتاده ووسيلته المرجوة وثمرته المرتقبة .

ففى كل قطر عربى اسلامى نرى المرأة المسلمة مهددة فى حياتها بالطلاق والفراق ، ومن هنا تقضى حياتها مهددة فى بيتها وسعادتها غير أمنة فى خدرها وتنشأ فى نفسها فكرة الغيرة على زوجها .

وقد اعترفت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون بأن الأسرة هى اللبنة الأساسية فى صرح بنياننا الاجتماعى ، فيها تتكون مشاعر الألفة والأخوة وفى إطارها تدرج الطفولة عاد المستقبل وبين جوانبها تتربى أنواع النزوع الاجتماعى فى الانسان عند أول استقباله للدنيا . وأن الشريعة الاسلامية التى هى عدل كلها وحكمة كلها ومصالح كلها ورحمة الخالق لخلقه قد أحاطت تلك الأسرة بالعناية والرعاية فبينت الأسس الأخلاقية التى تقوم عليها وأرست المبادىء الحقوقية التى تنظم شئونها وأوضحت الأحكام المتعلقة بها .

وهكذا كله كلام حسن وجميل وحق .

ومع ذلك نجد المادة (٨٧) من المشروع تنص على أن تقع الفرقة بين الزوجين (١) بإرادة الزوج وتسمى طلاقاً الخ . وتنص المادة (٩٥) على أن يقع الطلاق بتصريح من الزوج أمام القاضى وأن على القاضى قبل تلقيه التصريح أن يحاول إصلاح ذات البين .. وواضح من هذا النص أن دور القاضى فى إيقاع الطلاق بالإرادة المنفردة يقتصر فقيط على مجرد محاولة إصلاح ذات البين بين الزوجين فإذا لم تقلع محاولته تلقى التصريح بالطلاق من الزوج .

وهذا النص بهذه الصيغة يجعل حل عقدة الزواج لا تزال بيد الرجل ، وبالتالى فلا تزال المشاكل والمآسى التى تنجم عن الطلاق قائمة وخاصة ما يتعلق بالأطفال وتربيتهم ورعايتهم وصيانتهم ، ولا يزال تهديد الزوجة في حياتها الزوجية وعدم اطمئنانها في بيتها وسعادتها قائماً .

بالرغ من أن لنا مندوحة في نطاق الشريعة الاسلامية عن كل هذه المشاكل وتلك المآسى التي تترتب على الطلاق ، وأقول المآسى لأننى قد لمست بنفسى أثناء عملى قاضيا لحكة الآداب تلك المآسى الانسانية الفاجعة التي تترتب على الطلاق ولا أزيد على ذلك حرفاً .

أعود فأقول لعله أن يكون غنياً عن البيان أن من بين القواعد الفقهية

الاساسية التى تبنى عليها الأحكام فى الشريعة الاسلامية الغراء أنه لا ضرر ولا ضرار وأن الضرر يزال وأن الضرر يدفع بأخف الضررين ، وقد أوضح الفقيه العز بن عبد السلام فى كتابه « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » القواعد الفقهية فى هذا الصدد فقال إنه عند المفاضلة بين المصالح المجتمعة فى عمل واحد إن أمكن تحصيل المصالح جميعاً كان بها فإن تعذر ذلك حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل فالواجب تحصيل أعلى المصلحتين فإن تعذرت المفاضلة بينها فإنه يرخص فى الاختيار فى التقديم والتأخير بينها.

وعند المفاضلة بين المفاسد المجتمعة فى عمل واحد فالواجب درء الجميع ، فإن تعدر ذلك درأنا الأفسد فالافسد فالواجب دفع أعظم المفسدتين فإن تساوت فيباح التوقف أو التخير .

وأذا اجمعت المصالح والمفاسد. كا هو الشأن فى تعدد الزوجات والطلاق .. فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد جميعاً فعلنا وأن تعذر التحصيل والدرء معا وكانت المفسدة أعظم من المصلحة أو تساويا درأنا المفسدة وفوتنا المصلحة لأن درء المفاسد أولى من جلب المنافع . أما إذا كانت المصلحة أعظم من المفسدة التى تقابلها فتقدم المصلحة . (ابن عبد السلام . قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، ج ١ ، المكتبة الحسينية بالقاهرة ، سنة قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، ج ١ ، المكتبة الحسينية بالقاهرة ، سنة قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، ج ١ ، المكتبة الحسينية بالقاهرة ، سنة

كذلك من المبادىء الفقهية الشرعية أن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام وأن الضرورات تبيح المحظورات والضرر لا ينزال بمثله والحاجة تنزل منزلة الضرورة سواء كانت الحاجة عامة أو خاصة .

وبما لا شك فيه أن طلاق الزوجة دون أن يكون هناك مبرر له أو مسوغ قوى يحتمه يعتبر ضررا بليغاً يحيق أول ما يحيق بالزوجة نفسها ويستفحل شره ويتفاقم أمره اذا كان هناك أولاد صغار لا ذنب لهم ولا جريرة وقد يكونون في أشد الحاجة وأمسها الى رعاية أبويهم وعنايتهم .

ولا أدل على أن الطلاق فى حد ذاته ضرر يحيق بالزوجة من أن الشريعة الاسلامية تقرر تعويضاً للزوجة التى أضيرت من الطلاق ويقتل هذا التعويض إما فى صورة المتعة أو صورة التعويض للادى . فالتعويض هذا مقابل الضرر ، فالمتعة مقررة لكل مطلقة

أخذاً بقوله تعالى و وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقبن ، وقد قال الفقهاء فى ذلك إنها نوع من تطبيب خاطر الزوجة المطلقة وتعويض لها عن الطلاق . أما طلب التعويض عن الطلاق فأساسه نظرية التعسف فى استعال الحقوق اذا ما تعسف الزوج فى إيقاع الطلاق بارادته للنفردة استناداً الى القاعدة الفقهية اذا أمر الحاكم بالمندوب أصبح واجباً .

بل أكثر من ذلك أن الفقهاء المحققين يذهبون الى أن الأصل فى الطلاق هو المنع لقوله تعالى « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » ولقوله عليه الصلاة والسلام « ما أحل الله شيئاً أبغض اليه من الطلاق » وقال أيضا « إن الله لا بحب الذواقين ولا الذواقات فإذا تزوجتم فلا تطلقوا » .

إذن فها هو البأس فى الأخذ بهذه القواعد الفقهية وجعل حل عقدة الزواج بيد القاضى فى جميع الأحوال ، لا أن يقتصر دور القاضى فى الطلاق على مجرد محاولة إصلاح ذات البين وتلقى التصريح بالطلاق من الزوج فى حالة عدم توفيقه فى الاصلاح كا تنص المادة (٩٥) من المشروع .

ومقتض أن يكون الطلاق بيد القاض أن يحقق مبررات الطلاق وموجباته ومسوغاته تحقيقاً شاملاً وأن تكون له سلطة تقديرية واسعة في ذلك فلا يقتصر دوره على مجرد تلقى التصريح بالطلاق من الزوج اذا أخفق في إصلاح ذات البين.

هذا ما عن لى فى هاتين المسألتين الهـامتين ، تعـدد الزوجـات والطلاق ، فى مشروع القانون العربى الموحد للأحوال الشخصية .

والله من وراء القصد وهو ولى التوفيق .،،،

تعقیب ۲

ورقة عمل تعليقا على الكتابين الاول والثانى الخاصين بالزواج وما يتعلق به والفرقة بين الزوجين وما يترتب عليها

تمهيد

ترجع أحكام الشرع الاسلامى الى مصدرين (الأول) نصوص القرآن الكريم، (والثانى) ما جاءت به السنة الشريفة النبوية وقد تضمنت تلك النصوص كل ما يحتاج اليه فى التشريع من جلب المصالح ودرء المفاسد يعرف بعض ذلك بنص واضح ، وسائره يعرف بطريق الاستنباط من النصوص ، على ماهو مبين وعرر فى كتب علم الأصول ، ولما كانت عقول الناس ومداركهم متفاوته ، ووجهات أنظارهم مختلفة ، اختلفت ـ لاجرم ـ الأحكام المستنبطة بالاجتهاد تبعا لذلك . وإن كان كل واحد من الأئمة الجتهدين قد بذل جهده وأتى بكل ما فى وسعه .

ومن هذا نفهم أن مجموعة الأحكام الشرعية الاسلامية مؤلفة من قسمين :

(أولها) مادلت عليه النصوص الواضحة القطعية ، كتحريم التزوج بالأمهات والبنات ، وكجعل نصيب البنت من الميراث على النصف من نصيب الابن ، (وثانيها) ما استخرج بطريق الاجتهاد . وهذا النوع الثانى كان يتكاثر وينو غوا مضطردا تبعا للحوادث ـ التي تجد ، وما تتطلبه حاجة الناس فى تعاملهم بعضهم مع بعض ، وفي كل احوالهم ـ الاجتاعية في كل زمان ومكان . فكان لابد من التاس أحكام شرعية جديدة لكل ما يجد عما لايوجد نص واضح على حكمه ، وهكذا كان كل مالا نص فيه يلجأ الى الاجتهاد في التاس الحكم الشرعى له . وكانت المالك الاسلامية قد اتسعت اتساعاً عظيماً جداً وترامت أطرافها واتصلت الحضارة الاسلامية العربية بحضارات الأمم المختلفة وامتزجت بها ، فكان من جراء هذا كله أن أصبحت

ثم مستشار وعشو بالحكة الدستورية العليا جهورية مصر العربية .

الأحكام الشرعية الاجتهادية تعد بآلاف الآلاف.

شأن كل كائن حى قوى كملت موارد تغذيته وتهيأت له كل مقومات حياته ، وكان علماء الشريعة المجتهدون فى كل عصر يسيرون فى استنباطهم للأحكام الشرعية الجزئية أو وضع القواعد العامة والضوابط على ضوء القرآن الكريم والسنة المطهرة ، مستصحبين مقاصد الشارع الحكيم فى كل خطواتهم ، مهتدين بما دلت عليه النصوص الكلية والجزئية والعامة والخاصة من المعانى واحتوته من تلك المقاصد التى أراد الله بها الخير لعباده فى حياتهم الاجتاعيه والفردية والسعادة العظمى لهم فى الآخرة .

غير أنه لما كانت الأفهام والمعارك مختلفة كا أسلفنا حصل بسبب ذلك اختلاف بين المجتهدين في الأحكام الشرعية المستنبطة بالاجتهاد ، كا حصل خلاف بينهم أيضا من ناحية أخرى وهي أخذ بعضهم الحكم الشرعي من حديث يقول انه ثبت عنده وينكره عليه غيره أو يتأوله ، والأمثلة من ذلك لا تحصى كثرة ، بل هي تعد بعشرات الألوف أو أكثر من ذلك ، بل قد اتسعت مسافة الخلف بينهم فيا لا يحصى من الأحكام حتى صارت الأحكام فيها على طرفي نقيض ، فبينا يحرم بعضهم الزواج بسبب الرضاع برضعة واحدة فقط يشترط غيره لذلك خس رضعات متفرقات مشبعات ، وبينا يشرك بعضهم الأخوة مع الجد في للبراث يحجب بعضهم الأخوة بالجد ، وبينا يوجب بعضهم نفقات الأقارب بعضهم على بعض بالشروط التي أرتأها لذلك تجد غيره يقصر ذلك على الأصول والفروع فقط . وهكذا وهكذا ممالا يأتي عليه العد والحص .

ولقد كان من حسن حظنا أن ما وصل الينا من ثمار هذه الجهود العظيمة وكنوزها الثمينة بما هو ماثل بين أيدينا قد أحاط بكل ما يمكن أن يخطر بالبال من أصول التشريع وفروعه وكليات الأحكام وجزئياتها . كذلك مادونه أئمة الحديث في دواوينهم من تقد الرواة وبيان من يوثق بروايته ومن لا يوثق . وتكلموا في كل حديث من حيث صحته وعدمها . وبذلوا في ذلك اقصى ما في جهدهم وخلفوا لنا من ذلك ما نغبط عليه من جميع الأمم بما فيه الكفاية بل فوق الكفاية ، بل بما لم يكن يخطر بالبال .

ومن هذا التراث العظيم الوافى الكافى يسهل علينا جدا بفضل الله تعالى ونعمته استخراج شرع صحيح سليم فيه خير كثير للناس بعد تمحيص تلك المستندات التى أصبحت كلها فى حوزتنا ، والأخذ بالأحسن من نتائج الأفهام مما يكون أقرب الى قصد الشارع من إسعاد العباد فى حياتهم الدنيا وحياتهم الاخرى ، وبما يفتح الله به على عباده المخلصين ويجوطهم بتوفيقه وهدايته لاستنباط أحكام لما جد من الحوادث ، سائرين فى

ذلك على سنن سلفهم الصالح ، وأن يتولى هذا العمل والقيام به طائفة من العلماء غير الجامدين الذين فهموا الشريعة على وجهها الصحيح مع آخرين درسوا العلوم الاجتاعية والكونية وعرفوها حق معرفتها على ما وصل بهم اليه العلم . وبالجلة يجب أن يكون لهذه اللجنة ولو في مجموعها فقهان فقه باحكام الشريعة للطهرة وفقه بأحوال العالم وتطوراته وما اثبته العالم حتى الآن وإن يراعوا في وضع القانون كل ذلك ، هذا هو العمل الجدى النافع ، وكلما دعا الحال الى تغيير بعض الاحكام الجزئية الى خير منها وجب المبادرة الى ذلك حتى يكون هذا القانون الشرعى حيا مترعرعا ناميا قادرا على الثبات أمام تقلبات الحوادث والبقاء أمام تطورات المجتمع على الدوام(١) .

وكلسة الأحسوال الشخصيسة اصطلاح قانونى غير معروف في كتب فقهاءالشريعة الأسلامية واردوا بها ما يتعلق بذات الانسان وشخصه كالزواج وما تنحل به عقدته وما يتصل بذلك من نفقة وعدة وثبوت نسب ورضاع وحضانه وولاية على نفس ومال وحجر وهبة ووصية وميراث وأول من جمع ذلك في كتاب واحد وماه بهذا الامم هو محمد قدرى باشا رحمه الله تعالى ،وكتابه مشهور لا يحتاج الى تعريف وأما فقهاء الشريعة الاسلامية فقد اعتبروا موضوع الأحوال الشخصية جزءا من المعاملات ، إذ المعاملات عندهم شاملة لكل ماعدا العقائد والعبادات .

وقد جمع مشروع القانون العربي للوحد للأحوال الشخصية بين للذاهب المختلفة وأخـ ذ من الاراء الفقهية ما ارتأه مناسبا لهذا العصر.

وقد شرحت المذكرة الايضاحية للمشروع الموضوعات والمسائل التي تضنها شرحاً مفصلا يغنى السائل واوفتها حقها ، وأحيل اليها منعا من التكرار .

وقد اشتمل المشروع عدة مسائل وموضوعات يؤخذ له والبعض الآخر يؤخذ عليه كا أغفل بيان الحكم عند مخالفة البعض منها .

واتعرض هنا لبعض هذه السائل ـ والتي أرى لزوم مناقشتها بشيء من التفصيل ـ

⁽١) الامام الشيخ أحمد ابراهيم بك .

ـ بيان الأحوال الشخصية في الشريعة الأسلامية عجلة مصر للعاصرة سنة ١٩٢٥ المجلد ٢٦ ص ٢٢١ وما بمدها .

⁻ وجوب وضع قانون شرعى غير مقيد بمذهب معين - نجلة كلية الحقوق سنة ١٩٢٧ - السنة الأولى العدد الأول ص او ما بعدها .

وفقا لترتيب ورودها بالمشروع . وبالله أستعين .

أولا: فسخ الخطبة ورد الهدايا

عقد الزواج لاهميته العظمى يكون مسبوقا عادة بالخطبة ، وتعارف الزوجين ، حتى يكون كل منها على بصيرة من أمر من سيعاشره طول حياته .

والخطبة شرعا هي طلب المرأة للزواج ، وهي عبارة عن تعهمد بين الطرفين على الجراء زواج في المستقبل .

وللخاطب العدول عن خطبها وللمخطوبة رد الخاطب ولو بعد قبولها ، اذا كان لهذا العدول مبرر شرعي .

وتقييد حق العدول بالمبرر الشرعى تطبيق لقاعدة أن كل حق مقيد استعاله بالحكمة التي من اجلها شرع هذا الحق ، وأن استعال هذا الحق لغرض يتنافى مع هذه الحكة يعد اساءة له توجب مسئولية المسىء .

واذا عدل أحد الزوجين قبل العقد كان للزوج أن يسترد ما عجله من المهر بالاجماع لأنها لا تستحقه الا بالعقد .

وهذا ما أخذ به للشروع في للادة ٣٩ منه .

وللخاطب أن يسترد القائم من الهدايا سواء أكان العدول منه أو من الخطوبة أخذا عندهب الامام أبى حنيفة وليس له الرجوع على الخطوبة بشيء على أصل مندهب الامام مالك في الهبة .

ولكن للفتى به فى مذهب الامام مالك أنه اذا كان العدول من الخاطب فلا يرجع بشيء - من الهدايا واذا كان من الخطوبة فإنه يرجع بكل الهدايا سواء أكانت باقية أم هالكة فيرجع ببدل الهالك الا اذا كان هناك عرف فإنه يعمل به .

قد أخذ المشروع في المادة ٢/ب بما هو مفتى به في مذهب الامام مالك وهو رأى فيه تفصيل حسن .

وإذ كانت الخطبة وعد بالزواج وتكبد أحد الطرفين نفقات بسببها كا إذا قامت الخطوبة بشراء جهاز لها أو قام الخاطب بشراء معدات العرس ونكل الطرف الآخر فهو مسئول عن تعويض تلك النفقات اذ لولا الوعد لما كبد نفسه اياها . والوفاء بالوعد مطلوب بلا

خلاف في مذهب الامام مالك وهو ما أخذ به المشروع في المادة الرابعة .

ثانيا: الايجاب والقبول

تضنت للادتان ٢٢ ، ٢٤ من المشروع الشروط الواجب توافرها في الايجاب والقبول

وهذه الشروط والقواعد هي ترديد للقواعد العامة في التصافد وعقد الزواج يعتبر عقدا فيلزم لصحته الايجاب والقبول فيه ما هو لازم لكافة العقود .

وعل هذه الشروط هو القواعد العامة في الالتزامات ولا أرى لزوما لايرادها في اللشروع .

ثالثا: الحرمات (الحرمات من الزنا)

نصت المادة ٢٧ من المشروع على « يجرم على الشخص قرعه من الزنا وأن نزل . » الحق طائفة من العلماء منهم أبو حنيفة وأصحابه تبعا لبعض الصحابة بالتحريم بسبب المصاهرة شيئين الأول الزنا الشانى مباشرة أمر من مقدمات الوطء . وخالفهم فى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعى تبعا لفريق آخر من الصحابة .

فن زنا بامرأة حرمت اصولها وفروعها نسبا ورضاعا وحرمت هي على أصوله وفروعه كذلك كا في الوطء الحلال . ويحل لاصول الزاني وفروعه أصول المزني بها وفرعها كا يحل ذلك في الوطء الحلال . فالحق الحنيفة في كل ذلك الوطء الحرام بالوطء الحلال وجملوا علة التحريم هي الوطء فقط وألغوا الوصف وقالوا أنه لا تأثير له في التحريم بدليل ان من وطيء امراته حرمت عليه ابنتها من غيره لافرق في ذلك بين أن يطأها وطا حلالا أو وطا حراما كا لو فعل ذلك وهو صائم في رمضان أو عرم أو وهي حائض أو نفساء وبذا علم أن علة التحريم هي الوطء بصرف النظر عن كونه حلالا أو حراما .

وقال الشافعي : المصاهرة نعمة لانها تلحق الاجانب بالاقارب والحمارم والزنا محظور وكل ما هو نعمة لاينال بالمحظور لان سبب الحكم يجب أن يكون مناسبا وملائما له .

وقال الامام فخر الدين الرازى من تزوج بامرأة فلو لم يدخل على المرأة أبو الرجل وابنه ولم تدخل على الرجل أم المرأة وابنتها لبقيت المرأة كالحبوسة في البيت ولتعطل على الزوج والزوجة أكثر المصالح . ولو أذنا في هذا الدخول ولم نحكم بالحرمية فربا أمتد عين البعض الى البعض وحصل الميل والرغبة . واذا كان للقصود من شرع الحرمية ابقاء ذلك الاتصال فعلوم أن _ الاتصال الحاصل عند النكاح مطلوب البقاء فيتناسب حكم الشرع

بإثبات هذه المحرمية وأما الاتصال الحاصل عند الزنا فهو غير مطلوب البقاء فلم يتناسب حكم الشرع بإثبات هذه المحرمية وهذا وجه مقبول مناسب فى الفرق بين البابين . وهذا هو من قول الامام الشافعى رضى الله عند عند مناظرته فى هذه المسألة محمد بن الحسن حيث قال . وطء حمدت به ووطء رجمت به فكيف يشتبهان .

ان ما قاله صاحب الفتح من أن علة التحريم هى نفس الوطء بصرف النظر عن كونه حلالا أو ـ حراما لم يتم فيه الدليل على إلحاق الوطء بسبب الزنا بوطء الحرم والصائم زوجته الخ لم لا يكون فى الزنا معنى يتحقق به الفرق بينه وبين وطء الزوجة وطأ حراما فلا يتم القياس مع وجود هذا الفارق وهو ما قاله الشافعي وبسطه الامام . الرازى .

ومن لمس أجنية مشتهاه ولو فى الماضى بشهوة أو نظر اليها كذلك أو قبلها أو ارتكب معها أى أمر من مقدمات الوطء كان حكم ذلك فى حرمة للصاهرة كحكم الزناعلى ما تقدم آنفا . ولو كانت من فعل بها ذلك أم زوجته حرمت عليه مؤيدة وكذلك كل أصولها وفروعها وعللوا ذلك بأن فعل شيء من مقدمات الوطء ينزل منزلة الوطء احتياطا فاعطيت مقدماته حكمة فى التحريم . وفيه خلاف الشافعى أيضا فلا تثبت الحرمة عنده بشيء من ذلك كا لاتثبت بالزنا (وأنظر الهداية والعناية والفتح والدرورد الهتار)(١) .

وقد أخذ المشروع ـ كا جاء فى المذكرة الايضاحية بقول فقهاء الشافعية والمالكية فيا عدا فروع الرجل من الزنا كبنته من الزنا وفرعها مها نزلن أحدا بقول الحنيفة والحنابلة لأنها بضعة منه .

وأرى أنه يؤخذ بقول الحنفية فيحرم من الزنا ما يحرم بسبب النسب أو المصاهرة ذلك أنه لا يقبل مثلا تزوج الأخ النسي بأخته لابيه من الزنا أو أن يجمع شخص بين أختين لأب إحداها نسبية والأخرى من الزنا أو أن يتزوج الرجل من مطلقة ابنه من الزنا .

هذا وقد جانب للذكرة الايضاحية لهذه للمادة الصواب بالنسبة لعبارة « هذا وأن التعبير بالشخص في هذه للادة يشمل بنت الزاني وفرعها كا يشمل ابن الزانية وفروعها ، على حد سواء » .

⁽۱) و الامام الشيخ أحمد ابراهيم أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية طبعة سنة ١٩٢٥ ص ١٩٢٠ وما بعدها . ونظام النفقات ص ١٨ وما بعدها » .

ذلك أن فرع المرأة يثبت نسبه منها بالميلاد سواء أكان النسب ثابتا لرجل معين أو عهدول الاب (أبن الزنا) أو لاعن الزوج زوجته فإن فرع المرأة يثبت نسبه منها بالولادة وتقوم العلاقة المحرمية بين الابن أو البنت وأقارب الأم من النسب والمصاهرة ، سواء أكان المولود مجهول الأب أو من زواج شرعى .

وبالتالى فاذا أنجبت أمرأة ولدا وكان مجهول الاب فأنه يحرم عليه الزواج من خالته ومن أخته لامه أو أنجبت بنتا وكانت مجهولة الاب فانه يحرم عليها الزواج بخالها ، وأخيها لأمها وهكذا بالنسبة لجميع أقسارب الأم الحرمين من النسب أو المساهرة أو الرضاع .

وأرى أن يكون نص المادة : يحرم على الشخص بسبب الزنا ما يحرم عليه من النسب أ أو المصاهرة أو الرضاع ،

رابعا: الزواج بأخرى

(تعدد الزوجات)

نصت المادة ٢١/أ من المشروع على أنه :

« أ _ يجوز الزواج في حدود أربع نسوة الا اذا خيف عدم العدل ».

ثم الزمت في فقرتها الثانية من يريد الزواج بأخرى أن يحصل على إذن من القاض وبينت الشروط اللازمة لإعطاء الأذن .

« ب ـ يعقد على زوجة أخرى بإذن من القاض ، ويشرط لإعطاء الإذن تحقق الشروط التالية :

١ _ أن يكون هناك مصلحة مشروعة

٢ _ أن تكون للزوج كفاية مالية لاعالة أكثر من زوجة .

٣ _ أن تشعر للرأة بأن مريد الزواج بها متزوج بغيرها -

٤ _ أن تخبر الزوجة بأن زوجها يرغب في الزواج بأخرى .

واضيف الى ما تضنته المذكرة الايضاحية أن الشريعة الاسلامية ما أباحت تعدد الزوجات الاحيث لا يخشى منه الجور، ولو أن للسلمين وقفوا عند حدود الشريعة فى تصرفاتهم لأغنوا أولى الأمر منهم عن استعال حقهم المشروع بل واجبهم الذى يقضى عليهم بوضع النظم التى تكبح النفوس الجاعة ليستقيم أمر الناس فى دينهم ودنياهم، وأن

استرسال الأمة فى تعدد الزوجات مع عدم القدرة على إقامة حدود الله مفدة للأسرة مضيعة للنسل ، وقديا ادرك للصلحون هذا فطلبوا الى الحكومة أن تضع نظاما ما تشرف به على تعدد الزوجات حتى لا يقدم عليه من ليس له بأهل ولا له عليه استطاعة . وقد رفع صوته بذلك المرحوم الامام الشيخ عجد عبده مفتى الديار المصرية . ولكن أغفل اقتراحه فاستر الفساد الناشىء عن اطلاق تعدد الزوجات يتغلغل فى جسم الأمة ويحمل الحكومة أعباء ثقيلة بكثرة المتشردين ومن لا عائل لهم وبخصومات الزوجية وقطع أواضر الرحم والقرابة . ولا ريب أن لحوادث التشرد علاقة بتعدد الزوجات فقد ينتقل العامل من بلدة الى أخرى يتخذ له فى كل بلدة زوجة ويلسل ذرية ولا قدرة له على القيام بأمر الجيع . وقد يجهل على من تركهم من زوجة وولد بحل أقامته فيكون من نسله أبناء الازقة والشوارع ومن نسائه المتسولات . وفى كل يوم يرفغ الى الحاكم عدد كبير من خصومات الزوجية التى لا منشأ لها الا تعدد الزوجات . وتصدر أحكام النفقات لأكثر من زوجة ونيفذ على ربع مرتب الموظف وقد يكون ضئيلاً ، وأن أطلاق تعدد الزوجات مدرجة الى أهمال تربية النشء .

وفى سنة ١٩٢٦ وضعت لجنة الأحوال الشخصية بمصر فى مذكرتها الايضاحية وإنها لم تقصد بما شرعته أن تغير مشروعا أو تمنع مباحا ، وأغا قصدت أن تمنع منكراً اتفقت جميع المذاهب على انكاره وهو التزوج بأكثر من واحدة حين لا يكون للزوج قدرة على احسان معاشرتهن أو القيام بنفقتهن بما لحديثه من مال أو بما هو مهيأ له من كسب ، وتستند الوزارة فى منع ساع الدعوى الى ما لولى الامر من منع قضاته من ساغ نوع من الدعاوى مطلقا أو بشروط معينة مراعاة لمصلحة الأمة » .

وجماع ما يحتج به من يقولون بأن الشريعة الاسلامية اباحت التزوج الى أربع وأن تحديد الزواج بواحده تأباه الشريعة الاسلامية وقواعدها أصولا وفروعا وتدفعه المصلحة العامة لذلك :

(أ) لأن النكاح متى أستوفى ركنه وشرطه صح وترتبت عليه آثاره ، وهذا اجماع قام من لدن جاءت الشريعة المطهرة ولم يخالف في ذلك أحد .

(ب) وأنه ليس من شرط النكاح ولا من ركنه خوف العدل بين الزوجات وهـذا مجمع عليه ايضا .

(ج) وأنه إذا وقع مع خوف الجور كان صحيحا تترتب عليه آثـاره من حل الاستمتـاع بالزوجة وثبوت النسب ووجوب النفقـة والتوارث بين الزوجين ، جرى على ذلـك العمل

من أهل اللة خلفا عن سلف ولم يجر البحث وراء شيء من ذلك اثباتا أو نفيا عند القضاة وولاة الأمور، ومرجع ذلك أن هذا أمر يرجع الى الشخص نفسه وهو الذي يكن أن يأنس من نفسه القيام بحقوق الزوجية أو عدم ذلك، وأما القاض والحاكم فلا يكنه تعرف ذلك لآن هذا الأمر مرتبط بالمستقبل وهو غيب عض لا اطلاع لأحد عليه نعم جاء النهى الضنى في قوله تعالى (فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) عن التعدد عند خوف الجور، وهذا النهى ليس راجما لذات التعدد باتفاق العلماء. وقد قال الأصوليون أن النهى عن الشيء لغيره لا يقتضى فساد النهى عنه ، فالعقد على ما فوق الواحدة صحيح يترتب عليه أثره.

(د) وأن التعدد أبيح لحكم منها تعدد النسل واعفاف الرجل نفسه والمرأة كذلك ، والزنا حرمه الله تعالى وأباح النكاح ، والناس متفاوتون في الطبائع والأمزجة رجالا ونساء ، منهم من لا تكفيه الواحدة ولا الاثنتان فأباح لهم الى الأربع لان الاقتصار على الواحدة قد يؤدى الى ما نهى الله عنه وهو الزنا سواء من جانب الرجل أو من جانب النساء الخاليات من الازواج ، وإذا سلمنا أن التعدد قد ينشأ عنه مضار فأى الضررين أعظم ، الوقوع في الزنا المؤدى الى ضياع ـ الانساب وهتك الاعراض والحاق أشد العار بالأسر والعائلات أم التعدد الذي يتوهم معه حصول الضرر.

(هـ) وما أباحه الله من التعدد معقول بحسب سنن الاجتاع الكونية فان البلاد في حاجة الى كثرة الرجال داعًا وهذا لا يكون الاحيث أطلق التعدد ولم يقيد بإذن أحد بعد إذن الله تعالى فيه ، وبعض الدول الغربية قد وصل بها الأمر بسبب الاقتصار على زوجة واحدة الى قلة في الأنفس وارتكاب للمحظور وسينتقلون حتا إن لم يكن اليوم ففي الغد الى ما أباحته الشريعة الاسلامية من التعدد .

(و) وأن الجوركا يكون بين الزوجات المتعددة يكون أيضا مع الاقتصار على الواحدة فهل لولى الامر ايضا أن يمنع من التزوج بواحدة حتى يتحقق القاضى من القدرة على حسن الماشرة والانفاق عليها ؟

(ز) وكيف يتفق منع التعدد في هذا الزمان مع كثرة النساء الخاليات من الأزواج في حين أن التعدد مباح فلو منع التعدد لازداد هذا العدد كثرة وإذا فيتحقق الاتجار بالاعراض وعدم العفاف وفساد الاسرة الذي قد تذرع به الواضعون لهذا المشروع . وولى الأمر بما له من النظر في مصالح المسلمين يجب عليه العمل على حفظ انسابهم وأعراضهم .

ولا تقل هذه الفوض الا بيقاء المتسع من الحلال للرجال والنساء . نعم لا ننكر أن

من الأزواج من قد يسىء العشرة مع نسائه واحدة أو أكثر لسوء الحلق ، ومن الزوجات من قد تكون كذلك لكن قد ضمن الشارع ازاء هذا صون الحق لصاحبه ومنع التعدى وأمر بنصب القضاة والحكام ليردوا المظالم الى أهلها .

وخلصوا من ذلك الى أن الحجر على الناس بالا يتزوجوا على نسائهم الا بإذن من القاض باطل كا أن الحجر على القضاة بالا يأذنوا فى العقد على امرأة أخرى إلا بعد تعرف أن الزوج قادر على النققة النح باطل.

. والرد على ذلك أنه ممنا لا نزاع فيه أن جواز تعدد الزوجات الى أربع جاءت به الشريعة الاسلامية بنص الكتاب العزيز والسنة واجماع الأمة ، ومما اقتضته قواعد الاصول وشهد به المعقول والمنقول أن _ العقد متى يتحقق وجوده شرعا بأركانه وشروطه ترتبت عليه آثاره حممًا بصنيع الشارع لا بصنع العاقد إذ العاقد لا يملك الا مباشرة السبب ، وانه ليس لخلوق كائنا من كان أن يجلل أو يحرم اذ التحليل والتحريم ملك خاص لله وحده لا يشاركه فيه أحد كا لا يشاركه في ربوبيته أحد سبحانه وتعالى وأن كل ما شرعه الله تعالى فهو انما شرعه لحكة تعود بالمنفعة على العباد وحدهم فضلا منه ونعمة وأما هو فإنه غنى عن العالمين . هذا كله مما اتفقت عليه كلمة العاماء فلا ينبغي أن يكون محل خلاف ونزاع ، ولكن مما ينبغي أن يلاحظ أيضا ويوضع موضع العناية من علماء الشريعة وأولياء أمور السلمين جيعا أن الحقوق التي منحها الله تفضلا منه لعباده اذا أساءوا استعالمًا أن يرد المسء منهم الى الصواب وأن يجتهد ولى الأمر ومعه علماء الأمة في صيانة هذه الحقوق من العبث بها ولو أدى ذلك الى اتقاء الضرر قبل وقوعه بل هو الحزم الذي يقضى به بعد النظر والكياسة في الآمر وما وضعت قاعدة سد الذرائع الا لهذا وأمثاله ، نعم أن الله تعالى أباح تعدد الزوجات فكان من حق كل مسلم أن يتزوج منهن الى أربع لكن قيد ذلك بقيود ثقيلة جدا لا يقدم على تحملها الا قصير نظر أو مستهين بما يجب عليه اللهم الا افرادا قليلة تبولاهم الله تعالى بهدايته فهم اذا اقدموا على التزوج بأكثر من واحدة فاغا يدعوهم الى ذلك مصلحة راجحة أو تدفعهم الحاجة اليه مع القدرة على القيام بحقوق الزوجية واحترام أوامرالشرع ، ولا شك أن التشريع الحكم يقض بفتح الباب في وجه هؤلاء دنون أولئك اللاهين اللاعبين . فاذا لم يكن للنفوس منها لها زاجر وواعظ يرجعها عن غيها فتذهب في اساءة استعمال ما منحته من الحقوق كل مذهب أفيترك حبلها غاربها أم يجب تدخل ولى الامر بما لـه من ولايـة رفع الضرر العام فيكبح جماحها ويردها الى صوابها بما يضعه لها من القيود التي يتقى بهما الظلم والضرر. ولئن كان للنباس حقوق ثبتت لهم شرعا أن لبولي الامر أيضا حقوقا

منظمة لحقوق الرعية حتى أذا انحرف منحرف عن الجادة ولم يعد الى الطريق المستقيم من تلقاء نفسه كان لولى الامر أن يتولى رده الى هداه فيقيه شر نفسه ويقى الناس شره . يقولون أن القضاء كاف في ارجاع الحقوق الى أصحابها وكف يد الظالم ومنع المعتدى الخ النج أقول هذا إن تم في مسألة فات في عشر مسائل بل مائة مسألة بل أكثر من ذلك .

الم يقل علماء الحنفية في تزويج الكبيرة الرشيدة نفسها من غير كفء بدون رضا وليها حينا اختاروا رواية الحسن القائلة ببطلان هذا العقد على ظاهر المذهب القائل بصحته ومأصدق ما قالوا: كم من واقع لايرفع ، وليس كل ولى يحسن المرافعة والخصومة ، ولا كل قاض يعدل ، ولو أحسن الولى وعدل القاضي فقد يترك أنفة للتردد على أبواب الحكام واستثقالا لنفس الخصومات فيتقرر الضرر فكان منعه دفعا له (انظر الفتح) اليس هذا النظر الصائب قد روعى فيه اتقاء الضرر قبل وقوعه .

فكل ما جاء في المشروع يتحرى أمر طالب الزواج بأخرى من حيث قدرته على النفقة والقيام بثئون الزوجية وتكون هذه فرصة لمدايته وارشاده لعله يرتد الى الصواب فأى ضرر في هذا ، وما قاله أصحاب المشروع في مذكرتهم الايضاحية في هذه المسألة واضح والرد عليه ينظر الى ناحية واحدة من الموضوع وهي ناحية حقوق الافراد وما علكونه شرعا من الحقوق لكنهم لم ينظروا الى ما لولى الأمر من ولاية سد الذرائع اتقاء المضرر قبل وقوعه ولا سيا وقد ظهرت اساءة استعال هذا الحق فيا لا يحمى عددهم من افراد الامة كا هو مشاهد ومعاين لكل منا . على أنه ليس من اللازم أن يعمم الزواج ولو تعددت الزوجات صاحبه من الزنا بل ربا يزيده شراهة ، فالمعصوم هو من يخصنه الله سواء أكان متزوجا أو عزبا ، وإنصراف الشبان عن الزواج كه عوامل عديدة أهمها الصحيحة التي - أساسها الدين القويم لا غير ، ولا حماية للرأة الضعيفة الا أن تكون في عصمة زوج يستطيع القيام بحقوق الزوجية ويحترمها وأما هؤلاء الذين أساءوا استعال الحق وكفروا بأنم الله فجزاؤهم - الضرب على ايديم وحماية النساء من الوقوع في شراكهم - ويحدث للناس من الاقضية على نحو ما أحدثوا من الفجور « ولا يظلم ربك أحدا» .

وبالجملة فالمشروع لم يتعرض لاباحة التعدد الا من حيث التنفيذ الذي رؤيت فيه المصلحة ، وكونه لم يضع هذا القيد لمن يريد التزوج لاول مرة لان زواج الأولى تقضى به الحاجة أو الضرورة وأما زواج الثانية والثالثة والرابعة فهو في الأكثر الغالب كالى لزيادة التمتم كا هو مشاهد فشتان الحلالان ، ولئن قيل أن مزاج بعض الناس يجعله لا يكتفى

بواحدة فهو يطلب للزيد والا وقع في الزنا اقول وكذلك لعل مزاج بعض الناس يجعله لا يكتفى باربع فكيف يكون الحال ؟ بل ربما يقال أكثر من هذا فالأولى أنه يترك هذا النوع من الجدل وليتخض الكلام في النظر الى ما هو الصالح والأصلح للناس فيا للاجتهاد مجال فيه ، ولا ينبغى للشريعة التي أسست على دعائم العقل ونيطت أحكامها بمصالح الناس أن يضيق صدرها عما تقضى به المصلحة المبنية على الواقع لا على الأهواء!!

وقد أحسن المشروع بما أخذ به من وضع قيد وشروط للتزوج بأخرى .

ولكن يأخذ على المشروع أنه لم يترتب جزاء على مخالفته .

فإذا تزوج رجل متزوج بأخرى بغير اذن من القاضى وكانت أو لم تكن قد توافرت له شروط الاذن .

يجب أن ينص القانون على الجزاء .

وأرى أن يكون للزوجة الأولى حق التطليق للضرر ـ مع حقهـا فى التعـويض اذا لم تكن قد توافرت للزوج شروط الاذن بالزواج بأخرى .

وبالنسبة للزوجة الجديدة فإن كانت تعلم أن الزوج متزوج بأخرى فإنها تكون قد قبلت ذلك أما إن كانت لا تعلم أنه متزوج بأخرى واخفى عليها الزوج ذلك فيحق لها طلب الفسخ مع حقها في التعويض سواء توافرت في الزوج شروط الاذن بالزواج بأخرى أو لم تتوافر ، ذلك أن الزوج قد أخل بشرط جوهرى في العقد هو ألا يكون متزوجا بأخرى وأن يحصل على إذن من القاض بالزواج بأخرى مع إعلام الزوجة الجديدة بأنه متزوج بعدها .

وعلى ذلك أرى أن يضاف الى هذه المادة فقرة جديدة :

(ج)اذا تزوج بأخرى بغير إذن من القاضي .

١ - يكون للزوجة الأولى أو لأى من الزوجات الأوليات طلب التطليق للضرر . وإذا لم تكن قسد تحققت للسزوج شروط الاذن فيكسون لهسا طلب التعويض .

⁽۱) ـ الامام الشيخ أحمد ابراهيم مشروع القانون الجديد الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية مجلمة كلية الحقوق السنة الثانية العدد الرابع يناير سنة ١٩٢٨ ص ٢ وما بعدها .

⁻ الدكتور السعيد مصطفى السعيد في مدى استعال الحقوق الزوجية ص ١٤١ وما بعدها .

يكون للزوجة الجديدة طلب الفسخ مع حقها في التعويض ما لم تكن تعلم أنه متزوج بغيرها .

خامسا: شروط عقد الزواج

أ _ إشهاد شاهدين

أجمع الفقهاء على أن نصاب الشهادة في الزواج رجلان أو رجل وامرأتان .

وقد استلزمت المادة ٢٢/أ من المشروع أشهاد شاهدين على صحة الرزواج أى أن . الزواج الذي يشهده رجل وإمرأتان يكون غير صحيح مخالفا بذلك الاجماع .

وبالتالي ارى أن يكون نص المادة ٢٢/أ هو توافر نصاب الشهادة .

ب ـ استلزام اسلام الشاهدين

المقرر في المذهب الحنفي أنه اذا تزوج مسلم كتابية بشهادة كتابيين جاز ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه الفتوى(١).

وعلى هذا فاستلزام المادة ٢٣ من المشروع اسلام الشاهدين متى كان الخاطب مسلماً يكون غير لازم اذا تزوج كتابية .

وأرى استبعاد هذا الشرط من النص إذا رؤى الابقاء على نص المادة ٣٣ من المشروع اذ ـ أن محل هذا النص هو قانون الاثبات في يتعلق بتوافر نصاب الشهادة والشروط اللازم توافرها في الشاهد .

سادسا: النفقة

أ ـ تقدير النفقة

أخذ مشروع القانون بما عليه الفتوى من أن نفقة الزوجة تقدر براعاة حال الزوجين جميعا فان كانا موسرين فنفقة اليسار وأن كان معسرين فنفقة الاعسار بشرط أن يقوم الزوج بكفايتها من مطعم وملبس ومسكن بقدر ما تدعو اليه الحاجة وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا فنفقته الوسط.

وثم قول آخر في المذهب وهو رعاية حال الزوج مع صرف النظر عن حالة الزوجة المنظر عن حالة الزوجة المنظر عن المنطقة الزوجة المنطقة المنطقة الثالثة ص ١٦٦ . (١) الامام الشيخ أحمد ابراهم طرق الاثبات الشرعية الطبعة الثالثة ص ١٦٦ .

فأن كان موسرا فالواجب عليه نفقة اليسار وان كان معسرا فنفقة الاعسار . واختلف العلماء في تقدير النفقة فذهب أبو الحسن الكرخى وجع كثير من الفقهاء الى أن النفقة تمتبر بحال الزوج فان كان معسرا فالواجب عليه نفقة الاعسار وان كان موسرا فنفقة اليسار ولا يعتبر حال الزوجة من حيث كونها معسرة أو موسرة . وهذا القول هو ظاهر الرواية وقد نص عليه محمد وقال في التحفة أنه الصحيح ومثله في البدائع وبه قال الشافعي : وقال الحساف أن النفقة تعتبر بحال الزوجين جيما فأن كان الزوج موسرا وهي معسرة فنفقتها فوق نفقة للعسرات ودون نفقة الموسرات ولا يلزم الزوج بان يطعمها مما يأكل بل يكون طعامها وسائر تفقتها بين بين . وكذا لو كان هو معسرا وهي موسرة فينفق عليها بقدر وسعه والباق دين عليه الى الميسرة ، واختير قول الخصاف موسرة فينفق عليها بقدر وسعه والباق دين عليه الى الميسرة ، واختير قول الخصاف للفتوى واما اذا كان الزوجان موسرين فنفقة اليسار وإن كانا معسرين فنفقة الاعسار لاخلاف بين الفقهاء في ذلك .

وجه ظاهر الرواية وهو ماذهب اليه الكرخى وطائفة من العلماء انها لما زوجت نفسها من معسر كانت راضية بنفقة المعسرين فلا تستوجب على الزوج ما هو فوق قدرته قال تعالى و لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، فقد اعتبر حال الرجل في الصورتين فكيف يصار الى غير هذا .

ووجه قول الحصاف الختار للفتوى مارواه البخارى عن عائشة رضى الله عنها أن هندا بنت عتبة زوجة أبي سفيان قالت يارسول الله إن ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدى الا ما اخذت منه وهو لا يعلم فقال : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف . وقد استدل بهذا الحديث من قال المعتبر في ـ النفقة حال الزوجة وهو قول ثالث (انظر الخانية) قال الخصاف ومن معه لاتنافي بين الحديث والآية لاننا نقول بموجب النص أنه يخاطب بقدر وسعة والباقي دين في ذمته الى الميسرة وقال صاحب المداية وهذا هو الفقه فأن النفقة تجب بطريق الكفاية والفقيرة لا تحتاج الى كفاية الموسرات فلا معني للزيادة .

اذا اختلف حال الزوجين في اليسار والاعسار فتحت هذا صورتان (الاولى) ان يكون الزوج موسرا وهي معسرة (الثانية) على العكس من ذلك .

ففى الحالة الاولى يدل ظاهر الحديث على أن النفقة يراعى فيها حال الزوجة فتأخذ كفايتها من مال الزوج بالمعروف فلا تتجاوزه ولا تنافى بين هذا وبين الآية الكريمة اذ الآية أمرت بالانفاق من السعة فلا يضيق على زوجته واولاده والحديث بين النفقة بكفاية الزوجة والاولاد بحسب العرف. وقد يقال اذا كان لرجل موسر زوجتان احداهما موسرة مثلة والاخرى فقيرة جدا فهل يسوى بينها في النفقة أخذا بمظاهر الرواية وبما حث عليه الشارع من العدل والتسوية بين الزوجات أو ينفق على كل واحدة منها ما يكفيها بحسب العرف أخذا بما اختاره الحصاف ؟. المسألة محل نظر فأن العدل المطلق يقض بالتسوية المطلقة بينها . وإذا فسرنا العدل بينها بأن ينفق على كل واحدة منها ما يكفيها بالمعروف من ماله بحسب حالها كان لهذا التفسير وجه مقبول على أنهم قالوا أنه يندب أن يؤكل الزوج زوجته الفقيرة بما يأكل وأن كان ذلك غير واجب عليه في القضاء على القول الختار للفتوى (انظر الدر الختار).

وأما في الحالة الثانية وهي ما اذا كان الزوج معسرا وهي موسرة فلا دلالة في الحديث على أنه ينفق عليها بقدر وسعه والباق دين في ذمته الى الميسرة اذ الحديث ناطق بأن زوجة ابي سفيان _ أمرت بأن تأخذ من مال زوجها قدر كفايتها واولادها بالمعروف فابو سفيان كان موسرا لكنه كان شحيحا يقتر على زوجته وأولاده في النفقة فأين هذا بما نحن فيه ، والآية الكرية صريحة في أن من قدر عليه رزقه ينفق بما آتاه الله . فلم يأمر الله ولا رسوله الزوج المسر بأن ينفق على زوجته بما في وسعه والباقي يكون دينا عليه الى الميسرة ، والتكليف بحسب الوسع فلا يكلف الله نفس الا وسعها فان كان مخاطبا وقت أن يفرض القاضي النفقة بكل ما يفرضه القاضي غير أنه يؤدى منه في الحال مافي وسعه وما يتبقى يكون دينا الى الميسرة فهذا هو تكليف الانسان بما ليس في وسعه وهو بما ينبو عنه التشريع الحكيم وإن خوطب الآن بما في وسعه ثم يخاطب فها به وسعه ولا عقل لان النفقة تتجدد في كل وقت ولكل وقت منها ما يناسبه(۱) .

وأرى أن يؤخذ بقول الأمام الشافعي وظاهر الرواية في المذهب الحنفي وقول عمد أنه الصحيح ـ واختيار القاضي من الحنابلة .

ذلك أن العدالة تقض وتستلزم الا يحمل الزوج بما هو فوق طاقته وأن يكون تقدير النفقة بحسب حال الزوج يسرأ أو عسرا وهذا التقدير يتغير بتغير الأحوال والحاجة بالزيادة أو النقصان . لأنها لما زوجت نفسها من معسر كانت راضية بنفقة المعسرين أما أذا أعسر بعد الزواج فلها إما تتحمل اعساره ولا تزيد في أرهاقه بنفقة فوق طاقته ، أو تطلب التطليق للاعسار .

⁽۱) (الامام الشيخ أحمد ابراهيم أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الاسلامية) طبعة سنة ١٩٢٥ ص ١٩٠ وما بعدها ونظام النفقات ص ١٨ وما بعدها ونظام النفقات ص ١٨ وما بعدها

وهذا الرأى هو ما أخذ به القانون للصرى منذ سنة ١٩٢٩ بعد أن كان المعمول بـه مـا كان عليه الفتوى .

وعلى ذلك ، أرى أن يكون النص طبقا لما أخذ به فى قانون الاحوال الشخصية المصرى وفقا لآخر تعديلاته القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٨٥ « نقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على الا تقل النفقة فى حالة العسر عن القدر الذى يفى بحاجاتها الضرورية . » .

ب ـ نفقة معتدة الوفاه

المقرر والمجمع عليه أنه لا تجب لمعتدة الوفاة من نفقة سوى السكنى في البيت الذي. كانت تسكنه مع زوجها حتى تنتهى عدتها .

وقد حكى أبو بكر الرازى فى كتابه أحكام القرآن عن بعض علماء السلف وجوب النفقة لنروجة المتوفى فى تركته وأنها تعتبر من الحقوق المتعلقة بالتركة .

ولا شك أن هذا حسن جدا ، ذلك لأنها لما حبست عن الأزواج مدة العدة كان من المناسب جدا أن ينفق عليها فى تلك المدة من مال أحتبست بسببه اذ لافرق بين حبس وحبس^(۱).

وأرى أن يؤخذ بهذا الرأى وتكون للمعتدة النفقة في تركة زوجها اذا كان له مال لا أن تقتصر النفقة على السكنى على ما أخذ به المشروع في المادة ٥٦.

ج ـ السكنى

أجاز المشروع فى للمادتين ٢٦١ ،ب ، ٢٢ السكان بعض من لا يجوز اشتراكيم فى السكن مع الزوجة أو الزوج بشرط عدم الاضرار وأنه بحق العدول عن هذا الرضاء .

وأرى أن يضاف الى هذا الحق الا يكون فى وقت غير ملائم والا يقصد به الاضرار بالطرف الآخر الذي يجب أن ينح الأجل الناسب ،

د ـ نفقة القرابة

المقرر شرعا أنه لا يشارك الاب في نفقة اولاده أحد .

⁽١) المرحوم الامام الشيخ أحمد ابراهيم نظام النفقات ص ٤١ .

وإذ نصت المادة ٦٢/ج من المشروع على « تعود نفقة الانثى على أبيها أذاطلقت أو مات عنها زوجها ، مالم يكن لها مال أو من تجب عليه نفقتها غيره .

فإن الفقرة الأخيرة منها لا لزوم لها اذ أنه مع الأب لا تجب نفقة بنته على أحد سواه وأرى استبعاد هذه العبارة الأخيرة من النص .

هـ منفقة الالزام

بمراجعة مواد المشروع من ٧٢ الى ٧٦ يتضح أن نفقة الالزام اذا كانت عن معارضة فانها لا تسقط اذا توفى الملتزم .

ثم جاء نص المادة ٧٦ قماصرا عن هذا النظر فماذا النزم شخص ما بنفقة لامرأة عن معارضه وتزوجت المرأة فمإن مفهوم النص سقوط النفقة رغم أنه غير مقصود من اتفاق المعارضة .

وأرى أن يضاف الى نص المادة ٧٦ من المشروع عبارة الا اذا كان الالتزام عن معارضة .

سابعاً: نفى النسب بعد ثبوته

الرجوع عن الاقرار بالنسب الها يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب ، وأما اذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتل النقض أو النفى أو الانكار بعد ثبوته ولا ينفك بحال .

وعلى هذا فإن المادة ٨٦ من الشروع عدم ساع دعوى نفى النسب على ورثـة المقر وبعد ثبوته يالاقرار يكون قاصرا عن الشهول .

وأرى أن يكون النص شاملا لعدم الماع سواء من المقر أو غيره وسواء ثبت النسب بالاقرار أم بأى طريق آخر من طرق الاثبات بالبينة مثلاً إذ أن النسب بعد ثبوته لا يحتل النفى أو النقض

وارى أن يكون نص المادة ٨٦ كالآتى:

لا تسمع الدعوى بنفي النسب بعد تبوته .

ثامنا: الطلاق

أ_ طلاق المعتدة

أحسن المشروع بالنص فى المادة ١٦ منه على أن الزوجة لاتكون محلاً لايقاع الطلاق اذا كانت فى العدة سواء أكانت فى عدة الطلاق الرجعى أم البائن تمشياً مع ما أخذ به من عدد الطلقات .

ب ـ الطلاق المعلق والمتعدد

وأحسن المشروع أيضًا تمشيا مع خطته بـالنص في المـادة ٩٢ على تقرير عـدم وقوع الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه أو الحنث بيين الطلاق .

ج _ الطلاق أمام القاضي

استلزمت المادة ١٥ من المشروع أن يقع الطلاق بتصريح من الزوج أمام القاض وقد تضنت المذكرة الايضاحية للمشروع انه اذا وقع الطلاق خارج مجلس القضاء تم رفع الأمر الى القضاء وثبت وقوعه بتوافر شروطه فإنه يحكم بوقوعه اعتبارا من تاريخ حصوله وأن عدة الزوجة تبدأ من تباريخ المصادقة لا من التاريخ الذي أسند اليه الطلاق.

واذ كان النص في المادة ٥٥ من المشروع جاء قاصرا عن بيان المعنى المشار اليه في المذكرة الايضاحية فإنه يتعين اضافة فقرات الى هذا لتشمل هذه الاحكام.

د ـ المتعة

لما كان الطلاق قاطعا لرابطة الزوجية فهو في الغالب مضر بالمرأة خصوصا اذا لوحظ أن _ حالتها تتغير بعد الطلاق مما يجعل زواجها من جديد أمرا غير ميسور في كثير من الحالات بخلاف حال الزوج .

ومن أجل ذلك رتبت الشريعة الاسلامية على الطلاق أثرا يرمى الى تخفيف هذا التغيير عن المطلقة وذلك بما فرضته على الزوج من المتعة .

ويتفق المالكية والشافعية في حكم المتعة فهم يوجيونها على الزوج لأنه أوحشها بالطلاق وعلى ذلك قالوا بأنها لا تجب كلما ائتفى هذا المغنى كا لو كان سبب الفرقة هو موت الزوج أو كان الطلاق بسبب الزوجة .

وأما الحنفية والحنابلة فيقولون أن المتعة تجب بدلا عن مهر المثل فعلة الابحاش منتفية لأن الطلاق حصل بإذن الشرع ولا جناية فيه بل إنه قد يكون مستحبا .

والضرر الذي افترض الفهاء جبره بالمتعة هو ضرر أدبي محض.

وهذا لا يدل على امتناع تعويض الضرر المادى فراعاته أولى إن وجد(١).

وقد أحسن المشروع بالنص في المادة ١٧٧ماً على استحقاق المطلقة المذخول بها المتعة .

تاسعا: الرجعة

قررت المادتان ٩٨ ، ٩٩/أ من المشروع حق الزوج فى أن يرجع زوجته بـالفعـل أو القول أو الكتابة أو الاشارة المفهومة .

ونصت المادة ٩١/ب على أن توثق الرجعة وتعلم الزوجة في الحال .

ولم ترتب جزاء على عدم توثيق الرجعة .

ويفهم من المذكرة الايضاحية أن توثيق الرجعة _ من الأمور المستحبة قطعا لدابر الحلاف وقد كان يتعبن ترتيب جزاء على عدم توثيق الرجعة ومادام أنه يجوز لكل من الطرفين _ اثبات الرجعة طبقاً للقواعد العامة للعمول بها فإنه لم يكن هناك موجب لهذه الفقرة .

وأرى أنه يجب أن يضاف الى هذه الفقرة أنه لا يجوز للزوج اثبات الرجعة مالم تكن موثقة ـ لأنه هو صاحب الحق فيها وهو الحمل بواجب التوثيق ـ

ويجوز للزوجة اثبات الرجعة بكافة طرق الاثبات.

عاشراً: التطليق للعلل

م ١٠٤ من للشروع

أردد هنا ما جاء في المذكرة الايضاحية من أن المقرر لدى الكثيرين من الفقهاء أنه اذا حصلت العلة بعد العقد ، وعلم بها الآخر بعد الـدخول ورض يهـا صراحـة أو دلالـة ،

⁽١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد في مدى استعمال حقوق الزوجية ص ٤٢٠ وما بعدها .

فإنه يسقط حقه في طلب التطليق لتلك العلة التي علم بها ورضي بها .

أقول ومن باب أولى أنه اذا كانت العلمة من قبل العقمد وعلم ورضى بها الآخر ووافق على انعقاد العقد .

وأرى أن يضاف الى عجز المادة « ولم يعلم ولم يرض بها » .

حادى عشر: التطليق لعدم اداء الصداق

أ ـ أحوال التطليق

نصت المادة ١٠٦ من المشروع على الحالات التي يجوز فيها للزوجة غير المدخول بها طلب التطليق لعدم أداء الزوج لعاجل الصداق .

وأرى أن يجوز للزوج اذا لم يكن له مال ظاهر أو كان معسراً أن يقدم لزوجته كفيلا لعاجل الصداق .

ولذلك أرى أن يضاف الى نص المادة « وذلك مالم يقدم لها به كفيلا ترضاه . »

ب - كون الطلاق بائنا

نصت المادة ١٠٧ من المشروع على أن « يعتبر التطليق لعدم اداء الصداق الحال بائنا . »

وهذا النص تزيد لا لزوم له ذلك أن الطلاق لعدم أداء الصداق الحال لا يكون الا بالنسبة للزوجة غير المدخول بها أى قبل الدخول وأنه لا يحكم به بعد الدخول اعمالا للفقرة (ب) من المادة ١٠٦ وأنه يغنى عنه النص العام في المادة ١٤ من ذات المشروع.

ثانى عشر: العدة

أ- عدة الحامل

لما كانت عدة الحامل وضع حملها أو سقوطه مستبين الحلقة سواء أكانت معتدة وفاة أو طلاق رجعى أو بائن

ولذلك لم يكن هناك عمل لإفراد نص للادة ١٢٨/ب في حالة الوفاة وفي المادة ١٦٢٨ في غير حالة الوفاة .

وأرى ابعاداً لشبهة أن هناك اختلافاً ومنعاً من التكرار ، ادماج النصين معا في نص واحد يوضح عدة الحامل .

ب ـ أقمى مدة للعدة

لما كان المقرر والمجمع عليه أن أهم أسباب العدة هو تعرف براءة الرحم منعا لاختلاط الأنساب وتمشيا مع ماأخذ به المشروع من أن أقصى مدة للحمل هى سنة (مادة ٨١) فلا محل لتجاوز مدة العدة سنة . وهو ما نص عليه المشروع فى المادة ١٣٠ منه.

ومن ثم يكون نص المادة ٤/١٢٩ قد جاء مكرراً للمادة ١٣٠، ١٣٠٠ فاذا استوفت المطلقة عدتها بثلاث حيضات كاملة انطبق عليها نص المادة ١/١٢٩ وان لم تستوف المطلقة الثلاث حيضات الكوامل فتكون أقصى مدة للعدة هى سنة إعمالا للمادة ١٣٠ من المشروع .

ثالث عشر: اسقاط حضانة الأم عند اختلاف الدين

م ١٣٦ من المشروع

لم تعالج هذه المادة حالة ما اذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلمت الزوجة وأبى الزوج ـ الاسلام ففرق بينها القاضى فان الصغير أو الصغيرة يتبع أمه فى الاسلام ويتعين أن يكون فى حضائتها ولايضم الى أبيه

وارى أن تعدل المادة باضافة عبارة غير مسلمة ويكون صدر المادة كالاتى: اذا كانت الحاضنة غير مسلمة وعلى غير دين أبو المحضون ، ولم تكن أما ،.... النح

رابع عشر: الحضانة

تحديد سن الحضانة

م ١٣٧ من المشروع

يجب أن يرجع في تحديد سن الحضائة الى ما يرى من المصلحة للأولاد ذكوراً كانوا أم اناثا ذلك لأنه لم يرد في القرآن أو السنة تحديد لسن الحضائة ، فيؤخذ بما يناسب الزمان والكان .

وأرى أنه متى كانت الأم مأمونة على ابنتها فانها تبقى عندها الى أن

تتزوج ، أما الغلام فانه متى بلغ سن التمييز واستطاع أن يعتمد على نفسه ويستغنى عن خدمة النساء فانه يضم الى ابيه لانه هو الأقدر على تربيته الا اذا رأى القاضى لاسباب مقبولة إبقاءه فى حضانة أمه.

ويعد

هذه عجالة لبعض ما رأيت مناقشته من تقاط بقدر ما سمح به ضيق الوقت وجهد العمل والظروف.

أرجو أن تكون نافعة إن شاء الله . والله ولى التوفيق ،،

0

تعقیب « ۳ »

ملاحظات لجنة أوضاع المرأة حول مشروع قانون عربى موحد للأحوال الشخصية

أ. فتحيه شلى*

بالاطلاع على المشروع المقدم من وزراء العدل العرب الخاص بقانون عربى موحد للأحوال الشخصية جاء بالمادة الثانية من النظام الأساسى لمجلس وزراء العدل العرب على أن المجلس يهدف الى تقوية وتعميق التعاون العربى فى المجالات القانونية والقضائية ودعم ومتابعة الجهد المشترك لتوحيد التشريعات العربية وفق أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء مع الأخذ بالاعتبار ظروف المجتم فى كل قطر عربى ووضع الخطط والمناهج لتحقيق هذا الهدف والعمل على تنفيذه .

ونحن نتفق مع هذا النهج الـذى يسمح بوجود بعض الاختلافـات فى التطبيـق تبعـاً للظروف السائدة فى كل قطر على حدة .

وهذه هي ملاحظاتنا على ماجاء بالمشروع:

أولا :الباب الثاني .. مادة ٥ : تعريف الزواج :

تنص للادة الخامسة:

الزواج ميثاق شرعى بين رجل وامرأة غايته انشاء أسرة مستقرة برعاية الزوج على أسس تكفل لها تحمل أعبائها بمودة ورحمة .

ونرى أن تكون صيغة تعريف الزواج كالآتى:

هو عقد بين رجل وامرأة تحل له ويحل لها شرعاً وغايته انشاء رابطة للحياة المشتركة قوامها حسن المعاشرة ، ولما كانت الأمرة هى اللبنة الأسامية للمجتمع فهذا يرتب لها حقوقاً على الجتمع وواجبات عليها للمجتمع .

 [☆] خامية ـ نقابة محامى ج.م.ع. عضو لجنة المرأة العربية بالأمانة العامة لاتحاد الحامين العرب.

عقد الزواج:

المادة ٧ أ يثبت الزواج بحجة رحمية :

أ. نقترح أن يشتمل حجة أو عقد الزواج على نماذج من الشروط التى يشترطها كل طرف على الآخر ويلتزم موثق العقد بتوضيح وشرح هذه الشروط للطرفين مثل حق الزوجة في العصة وحقها في اشتراط عدم الزواج بأخرى وأى شروط يراها الطرفان وذلك لتبصير المرأة بحقوقها المشروعة والنص على هذه الشروط في العقد يدرأ كثيراً من المشاكل التي تهدد استمرار الأسرة مستقبلاً.

ب على الزوج أن يقدم للموثق اقراراً كتابياً يتضمن حالته الاجتاعية فاذا كان متزوجاً عليه أن يبين فى الاقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته وقت العقد الجديد ومحال اقامتهن وغلى الموثق اخطارهن بالزواج الجديد بكتاب موسى عليه بعلم الوصول.

ج-وجوب حضور طرفى عقد الزواج أمام الموثق واستثناء تجوز الوكالة فى الزواج فى حالة الضرورة على أن يكون التوكيل موثقاً حتى يمكن تفادى حالات القهر المستتر وتزييف الارادة للفتاة التى يقوم بها وكيلها .

د.منع زواج الفتاة التي لم تبلغ سن الرشد بمن يكبرها بعشرين عاماً إلا بإذن القاضي .

المادة ٢١ أ: تنص على: الكفاءة حق خاص للمرأة والولى، ونرى أن يكون النص كالآتى:

« الكفاءة حق خاص بالولى والمرأة التي لم تبلغ سن الرشد .

المادة ٢١أـ: يجوز الزواج في حدود أربع نسوة إلا إذا خيف عدم العدل.

بديعقد على زوجة أخرى بإذن من القاضى ويشترط لإعطاء الإذن تحقق الشروط التالية :

١-أن تكون هناك مصلحة مشروعة .

٢-أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة .

٣-تشعر المرأة بأن مريد الزواج بها متزوج من غيرها .

٤ أن تخبر الزوجة بأن زوجها يرغب في الزواج عليها .

ونقترح حذف الفقرة ٨ (أ) من هذه المادة لأنها مقيدة بالفقرة (ب) من نفس المادة حتى لايحدث لبس في المفهوم .

حقوق الزوجية:

المادة ١٠ تنص على الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

١-حل استمتاع كل من الزوجين بالزوج الآخر .

٢-إحصان كل منهها الآخر .

٢ الساكنة الشرعية .

٤-حسن المعاشرة وتبادل الاحترام والعطف والمحافظة على خير الأسرة .

٥ العناية بالأولاد وتربيتهم بما يكفل تنشئتهم تنشئة صالحة .

٦۔احترام كل منها لأبوى الزوج الآخر وأهله الأقربين .

نقترح إضافة بند ٧ لبنود المادة سالفة الذكر نصها:

٧-مشاركة الزوج والزوجة في نفقة إعاشة الأمرة إذا كانت الزوجة تعمل أو لها دخل خاص باعتبار أن العلاقة الزوجية علاقة انسانية .

المادة ٤١ ، والمادة ٤١ : نقترح الغاءهما حيث أن نصوص المادة ٤٠ بعد إضافة البند السابع المقترح تجب ماجاء بالمادتين المشار اليهما .

نفقة الزوجية:

مادة ٥٢ : تنص المادة على :

. . أُـتجب نفقة الزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح .

ب للزوجة أن تشارك في الإنفاق على الأسرة إن كان لما مال.

ج ـ تلزم الزوجة الموسرة بالإنفاق على الأسرة مدة إعسار الزوج .

نقترح الآتي:

أ يتجب نفقة الزوجة على زوجها من حين العقد الصحيح .

ب تلتزم الزوجة العاملة وذات الدخل الخاص بالمشاركة في نفقات إعاشة الأمرة مع الزوج كل بنسبة دخله .

جـ تلتزم الزوجة الموسرة بالإنفاق على الأسرة من كافة الإلتزامات في مدة إعسار الزوج الذي لادخل لإرادته فيه .

مادة ٥٤ : تنص على :

للقاض أثناء دعوى النفقة أن يقرر بناء على طلب من الزوجة نفقة مؤقته للقاض أثناء دعوى النفقة أن يقرر بناء على طلب من الزوجة نفقة مؤقته للما ويكون اقراره ـ مشبولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون .

ونقترح تعديل النص كالآتى

على القاضى أثناء نظر دعوى النفقة أن يقرر بناء على طلب من النزوجة نفقة مؤقتة لها ويكون قراره مشمولاً بالنفاذ المعجل وبقوة القانون.

مادة ٥٧ : للعددة لأسباب سقوط نفقة الزوجة :

البند ٤ : ينص على سقوط نققة الزوجة « اذا عملت خارج البيت دون موافقة زوجها مالم يكن متعسفاً في منعها من العمل » .

ونرى إلغاء هذه الفقرة من المادة المشار اليها لأنه كا سبق أن أوضعنا بالمواد ٤٠، ٥٠ أن الزوجة العاملة ملزمة أصلا في المساركة في نفقات إعالة الأسرة .

للواد ٩٥ ، ٩٦ في أحكام الفرقة بين الزوجين :

المادة ٩٠ : تنص على الآتى :

أديقع الطلاق بتصريح من الزوج أمام القاضي .

ب على القاض قبل تلقيه التصريح أن يحاول إصلاح ذات البين .

: 17 Est

يصدر القاضى المختص بعد وقوع الطلاق أمراً بتحديد نفقة المرأة أثناء عدتها ونفقة الأولاد ومن له حق الحضائة وزيارة المحضون ويعتبر هذا الأمر مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون وللمتضرر الطعن بهذا الأمر.

ومع تأييدنا لما جاء بالمادتين المشار اليها لما يتضنه هذا النص من قيود ليس الغرض منها إلا أن يراجع الرجل موقفه قبل التقدم لطلب الطلاق ولايقدم عليه إلا المضرورة . تقترح أن يكون تحديد الأمر بجلسة مستعجلة .

ونقترح إنسافة فقرة للسادة ٩٦ : أن يتضمن الأمر النص على تعويض مناسب للزوجة ألمضرورة من الطلاق مقدرة بما يتناسب مع مدة الزواج ومابدلته الزوجة في المشاركة في الحياة الزوجية فترة الزواج ويخضع تقدير ذلك لقاضي الموضوع كل حالة على حدة .

: 97 isla

أـتستحن المطلقة المدخول بها المتعة حسب يسر المطلق وحال المطلقة . بـ المطلقة طلب التعويض اذا تعسف المطلق في استعال حقه في الطلاق ويقدره القاضي بما لايزيد على نفقة ثلاث سنين .

ونقترح استبعاد هذه المادة لأن ماورد في المادة ١٦ بعد التعديل المقترح يجب هذه المادة .

مادة ١٠٤ : التطليق للعلل :

ألكل من الزوجين طلب التطليق لعلة في الآخر يتعذر معها استرار الحياة الزوجية ولايرجى منها براء أو يرجى بعد مض أكثر من سنة عقلية كانت العلة أو عضوية أصيب بها قبل العقد أو بعده .

نقترح إضافة فقرة تجيز للقاضى بعد الحكم بالطلاق بتقدير تعويض للطرف المعتل تلزم به الزوجة المومرة للزوج المعتل إذا لم يكن قدادراً على الكسب ولم يكن لنه دخل أو لم يكن لنه من يعوله شرعاً ونفس الحالة تنطبق على الزوج الموسر بالنسبة للزوجة المعتلة.

الكتاب الثاني تحت عنوان الفرقة بين الزوجين:

تشل المواد من ٨٧ حتى ١٢٦ وحدد الكتاب أسباب الطلاق الواقع بارادة الرجل أو المرأة الموكلة من الزوج بتطليق نفسها وأسباب التطليق الذى يقع بيد القاض وعدد أسبابها وهى الخلع والتطليق للعلل ، والتطليق لمدم أداء الصداق الخال والتطليق للضرر والشقاق والتطليق للغياب أو الفقدان والتطليق للإيلاء والظهار.

نقترح إضافة سبب آخر للتطليق وهو التطليق للنفور النفسى: أدللزوجة الكارهة الحق في طلب الطلاق وعلى القاضى قبل الحكم بالتطليق أن يعرض الصلح على الزوجة وإذا أصرت يحكم بالتطليق في مدة أقصاها ٦ أشهر دون الإحالة للمحكين وللقاضى إسقاط بعض أو كل حقوق الزوجية التى للزوجة وفقاً للحالة المعروضة.

وذلك لمعالجة حالات الكره النفسى للزوجة غير الراغبة في استرار الحياة الزوجية وليس لديها أسباب مادية ملموسة تستطيع بها إثبات الضرر النفسى الواقع عليها ولها أن تلجأ الى القاضى ليحكم لها بالتطليق وذلك لعلاج حالات الزوج المتعنف في إيقاع الطلاق رغ علمه بنفور زوجته إضراراً بها « ولاتمسكوهن ضراراً لتعتدوا » و « إمساك بعروف أو تسريح بإحسان » « صدق الله العظيم » ، وهذا جائز طبقاً للمذهب الحنفى وقد اكتفينا بمحاولة القاض للإصلاح وعدم الإحالة للمحكين وذلك لأن مهمة الحكين تنصب أساساً على حالات التطليق للضرر أو لأسباب معلومة .

الباب السادس: المواد من ١٣٣٠ الى ١٤٥:

نقترح اضافة مادة تنص على: أن تشارك المرأة العاملة ذات الأجر أو التي لها دخل ثابت مع الرجل في نفقة حضانة الأطفال إذا تم الطلاق بينهم بنسبة دخل كل منهم وتسرى النفقة من تاريخ ثلاثة أشهر سابقة على رفع المدعوى باعتبار أن تربية الأولاد وإعالتهم مسئولية مشتركة بين الأب والأم.

الكتاب الخامس: .

الإرث: المواد من ٢٤١ حتى ٢٩١:

نقترح إضافة : توريث البنت الوحيدة أو البنات فى حالة عدم وجود إبن للمتوفى ماتبقى من التركنة بعد أصحاب الفروض (الأبوين والزوج) وتستحق جميع التركة فى جالة عدم وجود أى منهم .

كا أن الأخت الشقيقة تحجب كالأخ الشقيق أسوة بما هو متبع بقانون الأحوال الشخصية في العراق.

كَا نَقْتَرَحَ اصَافَةً مَادَةً أُخْرَى تَنْصَ عَلَى حَقَّ الرَّوْجِ أَنْ يَرِثُ مَعَاشَ رُوجِتُهُ أُسُوةً بَحْقَ الرَّوجَةً, في إرثُ مِعاش رُوجِها وهذا أقربَ للعدالة .

تعقیب « ٤ »

ملاحظات على مشروع قانون عربي موحد للأحوال الشخصية

	سعيد العثماوي	عمد	المستشار	
--	---------------	-----	----------	--

أولا: لا يتضمن المشروع بيانا بأعماله التحضيرية أو مذكرته التفسيريه ، مع ضرورة ذلك فى كل التشريعات وفى التشريعات الرئيسية على وجه أخص . وقانون الأحوال الشخصية من التشريعات الرئيسية التى قد يحدث أختلاف بشأن سياستها العامة ، ومقاصدها ، ومعنى نص معين ، ومصدره الفقهي ، والرأى الذى قصد اليه المشرع . لذلك فإنه يكون من الضرورى جمع الأعمال التحضيرية التى سبقت وواكبت وضع المشروع ، ثم تحرير مذكرة تفسيرية له ولكل نص فيه .

ثانيا: لا يتضن المشروع القواعد الإجرائية للتقاضى ، مع أن توحيد إجراءات التقاضى في البلاد العربية _ وبالذات في مسائل الأحوال الشخصية _ أمر هام وضرورى هذا مع ملاحظة أن ثم قوانين معينة _ ومنها قوانين الأحوال الشخصية _ قد تختلط فيها القواعد الموضوعية الإجرائية ، وقد يتأثر تطبيق القاعدة الموضوعية بالقاعدة الإجرائية .

ثالثا: تضن المشروع في مجموعة واحدة الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وما يتصل بها . والأحكام الخاصة بالولاية على المال والمواريث ، ومشل ذلك الجمع يمكن أن يثير اضطرابا في بلاد بها أقليات غير مسلمة محصر والسودان مثلا ، في مصر تُطبق الأحكام الإسلامية الخاصة بالزواج والطلاق وما يتصل بها على المسلمين وحدهم دون باقى المواطنين من مسيحيين أو غيرهم ، في حين تطبق الأحكام الإسلامية الخاصة بالولاية على المال والمواريث على جميع المواطنين : مسلمين ومسيحيين وغيرهم . ومؤدي ذلك أن إسدار مجموعة واحدة تتضن قواعد تطبق على جميع المواطنين وقواعد أخرى تطبق على البعض دون البعض أمر قد يودي إلى شئ من البلبلية ، أو يلزم المشرع بتخصيص تطبيق بعض الأحكام على بعض المواطنين دون سواهم ، ولو أمكن فصل كل أحكام في مجموعية ، بالنظر إلى الخاطبين بها - كل المواطنين أو

بعضهم ـ لكان أفضل .

رابعا: أم إنجاز قانوني لإصلاح حال الأسرة العربية وتوفير كرامتها هو إنشاء نظام قضائي جديد وموحد في جميع البلاد العربية يسمى « قضاء الأسرة » . وتتشكل الحكة الإبتدائية فيه من ثلاثة قضاة وعضو من النيابة العامة ويلحق بكل محكة عدد من الإخصائيين الإجتاعيين . وتستأنف أحكام هذه الحكة أمام دائرة من محام الإستئناف تتشكل من ثلاثة مستشارين وعضو من النيابة العامة . فإذا حدث نزاع في أسرة قدم طلب الى النيابة العامة المختصة حيث تتولى التحقيق وعاولة التوفيق مستعينة في ذلك بالإخصائيين الإجتاعيين أو غيرهم من ذوى المكانة الإجتاعية ، فإذا لم يمكن التوفيق رفعت المدعوى أمام الحكة التي يكون لها الحق في الفصل في كل جوانب النزاع سواء كنت أحوال شخصية ولاية على النفس أو ولاية على المال أم كانت مدنية ويعني ذلك أن تختص الحكة بالفصل في النواع على أثاث الزوجية وعلى مسكن الزوجية . ويكون بالنيابة لمامة ملف مرة لكل أسرة متنازعة ، ويعرض الملف على النيابة العامة كلما قدم طلب جديد بأى موضوع طارئ أو أى إشكال يحدث ، كا يعرض على المحكة عند الفصل في أى طلب جديد أو أى إشكال طارئ حتى تكون على بينة من كل مجريات النزاع وكل ما قضي فيه .

ومثل هذا النظام يوفر على العائلة العربية تزايد المشاكل القانونية وتكاثر القضايا ، كا أنه يصوبها من التردد على جهات متعددة ومحاكم متفرقة ، فحكة للتطليق وأخرى للنفقة وثالثة للحضانة ورابعة للأثاث وخامسة للمسكن ، وهكذا مما يزيد النفقات ويشتت الجهود ويشعل أوار الخصومات .

خامسا: ملاحظات على النصوص:

١ - المادة ١ : اعتبار تبادل الهدايا في حكم الخطبة يمكن أن يفتح بابا كبيرا للخلافات والفتن ، حين تزعم كل من تلقت هدية من شخص أنها خُطبت له .

٢ ـ المادة ٢ : أمر مقهوم ذون حاجة للنص عليه . فالنص تزيد يعيب التشريع .

٣ ـ المادة ٦ : ما المقصود بفسخ العقد وما حالاته . لابد من بيانها وبيان ما
 اذا كان ذلك يحدث في الزواج الباطل وحده أم في غيره ؟

٤ ـ المادة ١١ : التصريح لمن اكمل الخامسة عشرة بالزواج يوافق بعض البلاد

- العربية ، لكنه لايوافق بلادا أخرى كمر مثلا.
- ٥ ـ المادة ٢٩ : تجيز نظام الحالاعنة ، فهل هذا النظام قائم في كل البلاد العربية ؟
- ٦ المادة ٣٠: فقرة ٧: ما المقصود بدين مماوى في النص. لابد من تحديد
 ١ ذلك لأن جانبا من الفقة الإسلامي إعتبر المجوس أهل كتاب.
- ٧- المادة ٢١ : الصياغة ليست حكما قانونيا إغا هو حكم دينى أو أخلاق.
 فن ذا الذى يحدد خوف عدم العدم ، وإذا كانت الآية القرآنية تقول ((ولن تعدلوا ولو حرصتم)) أفلا يعنى ذلك حكم الله بعدم العدل مما يتعين معه النظر فى تعدد الزوجات على هذا الأساس الواقعى ؟؟
- ٨ ـ المادة ٣٣ : في عقد الزواج يعبر عن الزوج بلفظه أى ((البزوج)) لا
 ١ المخاطب)) .
- ٩ ـ المادة ٣٥ : ينبغى تحديد ما يصح أن يكون عميزا بصورة لا تدع فرصة للمنازعة ، لأن صياغة المادة أقرب الى الرأى الفقهى منها الى الحكم التشريعى ،
- ١٠ ـ المادة ٣٧ : من الأفضل أن يستبدل لفظ نفقة أو تعويض معاشرة بلفظ ١٠ ـ المادة ١٠))
- ١١ ـ المادة ٣٨ : إذا كان المهر شرطا في العقد لابد من سداد مقدمه عند العقد فإن النص يمكن أن يحدث منازعات ، فكيف تمتنع الزوجة عن الدخول بزوجها إذا كان المهر قد دفع أو كانت هي قد قبلت التأجيل ، ويمكن هل ذلك بعدم إجازة تأجيل مقدم الك .
- 11 ـ المساة 10: فقرة 1: يحسن أن يكون النص (لا يثبت النسب إلا بن المراث أو ...) وذلك للتفرقة بين إبن إبن النوجية وإبن الفراش .
- ١٣ ـ المادة ٩٦ : ما يصدر عن القاضى هو ((حكم)) وليس ((أمرا)) حتى لا يختلط بالأوامر الولائية .
- ١٤ ـ المادة ٩٧ : يحسن استبدال لفظ نفقة معاشرة بلفظ متعة . ١٥ ـ المادة ١٠٢ : مؤداها أنه يجوز أن يكون الخلع دون بدل ، وفي هذه الحالة

- لا يكون خلما . ويقترح أن يكون عجز النص ((فإن وقع بطل الشرط ووقع الطلاق بأحكامه))
- 17 ـ المادة ١٠٤ : فقرة ب : القانون يستعمل مرة لفظ ((القاضى)) ولابعد من ويستعمل في هذا النص لفظ ((المحكمة)) ولابعد من الإستقرار على لفظ واحد في القانون كله من الأفضل أن يكون ((المحكمة)).
 - ١٧ ـ المادة ١٢٥٠ : الفسخ هنا يعنى بطلان العقد .
- ١٨ ـ يمكن أن تفتح بابا للمنازعات حين يدعى الأب أن الأم تستغل الحضانة
 لتنشئة المحضون على غير دين أبيه ، ومن ثم لابد من وضع ضوابط .
- ١٩ ـ المادة ١٤٦ : لابد من إضافة لفظ ((ميلادية)) حتى لا يحدث خلاف في المادة ١٤٦ : تحديد سن الرشد .
- ٠٠ المادة ١٥٠ : يحسن أن يكون لفظ الوصي هو العام في وصي القاضى را الذي يسمى مقدما) والوصى الختار، فلفظ مقدم غير شائع وغير سائغ في الإستعال.
- ٢١ ـ المادة ١٨٧ : ما المقصود بتعبير الجهة المختصة ولم لا يقال ((المحكمة)) أو (النيابة العامة)) .
- ٢٢ المادة ٢١٦ : لا تجيز الوصية لوارث إلا بالإجازة ، وهذ ما يأخذ به القانون المصرى ويمكن أن يدفع إلى كثير من التحويلات . ويحسن سدا للذرائع أن يجيز القانون الوصية لوارث دون توقف على إجازة الورثة .
- ٢٢ المادة ٢٢٣ : التنزيل كسبب من أسباب التوريث غير معروف في أغلب المادة ٢٢٣ البلاد العربية ، وهو من أحكام التبئى ، ويحسن الإستفناء عنه بالوصية .
- ٢٤ المادة ٢٩٢ : فقرة أ : الحساب بالقمرى يخالف أحكام تشريعات كثيرة ومنها القائون المصرى وعلى الأخص في المسائل المالية ومنها سن الرشد .
- فقرة ب: لابد من تحديد المقصود بتعبير قواعد الشريعة الإسلامية .

تعقیب « ۵ »,

الأحوال الشخصية لغير المسلمين في في مشروع القانون العربي للوحد للأخوال الشخصية

موريس صادق ـ

- تقتضى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، كا تقضى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكهما ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى تتنباولها خصوماتهم أو القوانين التى تطبق عليها ، ولكن الحال في بعض البلدان العربية على عكس ذلك فجهات القضاء وفي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين بقيت متعددة وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع اجراءاتها الحاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليا تشرف على قضائها فتتعدد جهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية عن الماضى ففيها الحاكم الشرعية والقضاء الكنسي للطوائف المسيحية ولكل طبائفة مسيحية قضاؤها الحاص وقوانينها الموضوعية الحاصة واجراءاتها الخياصة بما أدى الى الفوضى والاضرار بالمتقاضي حيث استتبع تعدد جهات القضاء رعية كل جهة في توسيع دائرة اختصاص كل منها .

من أجل ذلك نرى أن يتضن مشروع القانون العربي للوحد للأحوال الشخصية تنظيم الاختصاص القضائي في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين على نحو يكفل توحيد جهة القضاء بالنسبة للجميع مسلمين وغير مسلمين مما يجعل هذه المنازعات من اختصاص القضاء العربي ، كا أن للشروع يجب أن يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لايكون هناك أى اخلال بحق أى فريق من العرب مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم ، فالمنازعات المتعلقة بغير المسلمين تصدر الأحكام فيها طبقناً لشريعتهم .

ـ ونقترح أن يتضمن مشروع القانون العربي الموجد للأحوال الشخصية

محامى بجمهورية مصر العربية

بعض النقاط الآتية:

- المنازعات المتعلقة بغير المسلمين تصدر الأحكام فيها طبقاً لشريعتهم .

- تشكل دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية ونقض وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين وفقاً لشريعتهم .

- الزواج المسيحى مر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطاً علنياً طبقاً لطقوس الكنيسة بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون على شئون الحياة ويثبت بعقد يجريه الكاهن .

وهذا يدل على أن الزواج في المسيحية نظام ديني لايكفى لانعقاده توافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا وانتفاء الموانع وانما يلزم أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة وبعد صلاة الاكليل اعتباراً بأن الصلاة هي التي تحل النساء للرجال والرجال للنساء والا كان الزواج باطلاً.

(راجع في هذا الشأن : قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين معلقاً عليها بأحدث أحكام محكة النقض ـ نجيب جبرائيل وموريس صادق طبعة ١٩٨٧) .

- حظر تعدد الزوجات في المسيحية - يعتبر من القواعد الأصلية في المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها ومذاهبها المتعلقة بصم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والحليقة بالانصياع فيا بين المسيحيين ، ويعتبر الزواج الثاني للعقود حال قيام الزوجة الأولى باطلاً ولو رض به الزوجان .

(زاجع حكم محكمة النقض للصرية في الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ قضائية أحوال شخصية جلسة ١٩/١/١/١٧) .

ـ حالات بطلان الزواج في الشريعة للسيحية تتلخص في الامور الآتية : ١ـانعدام الرضا في حالة زواج الرجل قبل بلوغه ١٨ سنة والمرأة ١٦ سنة ، وكهذا في

حالات الجنون المطبق والصورية .

٢-الاكراه النفسي أو المعنوى الذي يشل الارادة عن طريق التهديد والرهبة .

٣-الغلط في شخص المتعاقد والغش في بكارة الزوجة .

٤-حالات الخطبة أو الزواج المحرمة بسبب القرابة أو المصاهرة أو التبني .

٥ عدم اجراء للراسيم والطقوس الكنسية وبمعرفة أحد الكهنة .

٦ العجز الجنسي .

٧_الجنون والمرض غير القابل للشفاء .

ـ أسباب التطليق في الشريعة السيحية :

نهى السيد المسيح عن الطلاق واستثنى انجيل متى حالة الزنا ـ فالذى جمعه الله لا يفرقه انسان . وكان ذلك راجعاً الى دعوة السيد المسيح للمحبة والسّاخى والتسامح لتهدم فكرة شعب الله الختار التى أذاعها بنو اسرائيل وتقيم مجتمع المساواة يدخله المسكين والحزين والجائع والعطشان يلتفون جميعاً حول السيد المسيح التفاف الأغصان حول الكرمة _ وعندما سئل السيد المسيح عن أن موسى كان يمنح كتاب طلاق فرد على ذلك بأن ذلك الطرق راجع لقسادة القلوب في عهده _ فالمسيحية تنظر الى الحياة الدنيا على أنها وسيلة مؤقتة لغاية عليها هي السعادة الأبدية .

ـ وفي مصر حصرت الكنيسة المصرية أسباب التطليق لكي تتلاءم مع ظروف العصر الحالى الذي تبدلت فيه القلوب ووصلت القسوة الى مداها في الأحوال الآتية :

١ علة الزنا .

٢_الخروج عن الدين السيحى .

٢ حالة النياب والمفقود .

٤ ـ الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو الحبس سبع سنوات فأكثر .

ه الجنون والرض المدى غير القابل للشفاء .

٦ الاعتداء على الزوج الآخر والايذاء الجسيم .

٧ الدخول في الرهبئة.

الماستحكام النفور والكراهية بين الزوجين والفرقة لمدة ثلاث سنوات فأكثر .

تعارض الشريعة للسيحية في مسألة اسقاط حضانة الأم عند اختلاف الدين : المادة . ١٣٦ من المشروع :

« اذا كانت الحاضنة على غير دين أبى المحضون ولم تكن أما سقطت حضانتها باكال المحضون السنة الخامسة من عمره ، أما اذا كانت أما فتستر حضانتها مالم يتبين استغلالها للحضانة لتنشئة المحضون على غير دين أبيه » .

وجاءت ورقة العمل صفحة ٢٧ .. البند الشالث عشر. القاط حضانة الأم عند اختلاف الدين . بقولها « لم تعالج هذه المادة حالة ما اذا كان الزوجان غير مالمين وأسلمت الزوجة وأبى الزوج .. الاسلام ففرق بينها القاضى فان الصغير أو الصغيرة يتبع أمه فى الاسلام ويتعين أن يكون فى حضائتها ولايضم الى أبيه ... » .

التعليق:

من حيث أنه من المقرر فقها وقضاء أن الذى أحق بولده مالم يعقل الأديان أو يخاف عليه أن يألف الكفر ولو لم يعقل الأديان وأنه بالتطبيق لهذا الأصل وكان الصغير مازال في سن لايعقل الأديان بعد وكانت مسائل الحضانة عند المسيحيين تحكها قواعد شرائعهم ولاتتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز اهدار تطبيق الشريعة الطائفية لجرد اصطدامها مع أحد القواعد المقررة في الشريعة الاسلامية لجرد كونها كذلك بل يجب أن تكون قاعدة معتبرة من قواعد النظام العام بالنسبة للمجتمع برمته واذا كانت اللائحة الطائفية تنتهى بأن مدة الحضانة تنتهى ببلوغ الصغير سبع سنين وبلوغ الصبية تسع سنين وحينئذ يسلم الصغير الى أبيه أو عند عدمه الى من له الولاية على نفسه وقد جاء القانونان المصريان ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة الولاية على نفسه وقد جاء القانونان المصريان ٢٥ لسنة أو الاستبدال لمعالجة حالات ومسائل خاصة بالمسلين وليست مسائل قومية تمس الصالح العام ، ولو كان المشرع يبغى تطبيقه على الشرائع الطائفية ذات الأنظمة المالية الخاصة لنص على ذلك صراحة دون انتظار للاجتهاد وفي مثل تلك المسائل الاجتهاد وفي مثل تلك المسائل الاجتهاد وفي مثل تلك المسائل

(يراجع الاستئناف رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٢ أحوال شخصية مستأنف عكمة شمال القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية) .

ولما كان الولد للقراش وكان الابن ينسب الى أبيه فهو الولى الشرعى عليه الى أن يبلغ وكان خروج الزوجة الى ألاملام يخصها وحدها فلا ينصرف هذا الأثر الى صغيرها وهو منسوب الى أبيه والا قما هو الحل بعد أن تنتهى فترة حضانتها ... هل سيعود الصغير الى أبيه غير المسلم ... ورأينا ابقاء هذه المادة على مضونها بدون اثارة المسألة الواردة بورقة العمل .

O

منشورات مركز اتحاد الحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

التسامح الديني والتفاهم بين المعتقدات

د . وليم سليمان قلاده - حسين أحمد أمين محمد المسمارى وآخرون

0

العرب والتحالف الأمريكي الاسرائيلي

د . محمد السيد سعيد د . ناديه رمسيس وآخرون

□الارهاب ومشكلات الثورة والتحرر في العالم الثالث

د . أسامه الغزالي حرب د . وخيد رأفت د . وجاء مرسى د . رجاء مرسى وآخرون

0

يصدر قريباً سلسلة القانون والواقع العربي

تعنى هذه السلسلة برصد ومعالجة المشاكل الرئيسية التى تصاحب التغيرات الاجتاعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي

هو اسهام من مركز اتحاد المعامين العرب للدراسات والبحوث القانونية في إثراء النقاش حول مشروع قانون الأحوال الشخصية العربي الموحد الذي أعدته لجنة خبراء مكلفة من مجلس وزراء العدل العرب.

إذ أنه فضلاً عن اهتمام اتحاد المعامين العرب ومركزه الشراسات بقضية توحيد التشريعات العربية عموماً، فإن توحيد تشريعات الأحوال الشخصية يأتى في المقدمة نظراً لانعللاقها من الشريعة الاسلامية والشرائع الدينية الأخرى التي هي دعامة هامة من الدعائم الثقافية في المجتمع العربي.

وقد دعا المركز جموعة من الخبراء للتعليق على هذا المشروع ونضع تعليقاتهم . بالاضافة الى المشروع . أمام القارىء العربي علنا نكون قد أسهمنا في أداء رسالتنا نعوه .

مركز الهذو الهامين العرب للبحوث والدراسات القانونية مركز الهذو الهامين العرب ب حاردن سيتي ب القاهرة على حدادة الهامية 22266 11.1 الله مانفي المرب ب حدادة المامية 22266 11.1 المامية المرب ب حدادة المامية المرب ب حدادة المامية المرب ب حدادة المامية المرب ب حدادة المامية المامية المامية المرب ب حدادة المامية ال

